جامعة
محمد البشير الإبراهيمي
برج بوعريريج
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكـــرة تخرج لنيـــل شهادة الماستر

الموضـــوع:

واقـــع وأفـــاق تفـــعيل
أدوات الدفـــع الإلكـــتروني في الجزائر
2016-2024

الطالبيـــن :

- خلفـاوي سمـــير
- أوصـــالح حسـان

المشرف :

الدكتـور :بوعيطة عبد الـرزاق

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور :توهامي محمد رضا	رئيـــسا
الدكتور : بوعيطة عبد الرزاق	مشـــرفا
الدكتورة :فرطاس فايـــــزة	ممتـــحنا

السنة الجامعية 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير للدكتور الفاضل: **بوعيطة عبد الرزاق**
الذي كان له الفضل بتوجيهاته ونصائحه كأستاذ أولا وكمشرف ثانيا من
أجل إنجاز هذه المذكرة رجاءا أن يستفيد منها كل طالب علم
والشكر موصول لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
الشكر أيضا موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل.

الملخص باللغة العربية:

تم من خلال هذه الدراسة طرح واقع أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر بمختلف أنواعها ، حيث إعتمدنا على بيانات وإحصائيات مجمع النقد الألي GIE في الجزائر للفترة 2016-2024 وتم معالجتها وتحليلها وخلصت الى أن :

أدوات الدفع الإكتروني تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للعمليات المالية بين مختلف الجهات والأفراد, حيث تتطلب بنى تحتية وتكنلوجيا معلومات وإتصال متطورة وجديدة و في نفس الوقت هناك تحديات وعوائق تواجه إستخدام أدوات الدفع الإلكترونية سواءا من جهة التشريعات والقوانين أو من جهة البنية التقنية أو من جهة سلوكات وتقاليد المجتمع الجزائري ،كما سجلت مبادرات وجهود قامت بها الدولة من أجل تفعيل إستعمال أدوات الدفع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية :

دفع إلكتروني–تجارة إلكترونية– توقيع إلكتروني –شبكة المعلومات –تكنلوجيا الإعلام والإتصال.

Abstract :

Through this study, we presented the reality of electronic payment tools in Algeria of various types, as we relied on data and statistics from the GIE Automatic Cash Complex for the period 2016-2024, which was processed and analyzed and concluded as follows:

Electronic payment tools are of great importance for financial transactions between various entities and individuals, as they require advanced and new infrastructure and information and communication technology. At the same time, there are challenges and obstacles facing the use of electronic payment tools, whether in terms of legislation and laws, or in terms of technical infrastructure, or in terms of behaviors and traditions. Algerian society, although it has faced initiatives and efforts undertaken by the state to activate the use of electronic payment tools.

Keywords:

Electronic payment - electronic commerce -electronic signature - network - information and communication technology .

الفهرس

الإهداء.

الشكر والتقدير

الملخص باللغتين

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المختصرات

الفهرس

الفصل الأول: الإطار النظري لأدوات الدفع الإلكترونية.....01

المبحث الأول: أدوات الدفع الإلكتروني.....01

- ✓ **المطلب الأول:** تعريف أدوات الدفع الإلكترونية 01
- ✓ **المطلب الثاني** : أشكال ومميزات أدوات الدفع الإلكتروني.....02
- ✓ **المطلب الثالث:** مزايا وعيوب أدوات الدفع الإلكتروني.....17

المبحث الثاني: : وسائط وأطراف أدوات الدفع الإلكتروني.....18

- ✓ **المطلب الأول:** الوسائط المختلفة لأدوات الدفع الإلكتروني 18
- ✓ **المطلب الثاني:** أطراف التعامل بأدوات الدفع الإلكتروني.....22
- ✓ **المطلب الثالث:** العوامل المساعدة على تطور أدوات الدفع الإلكتروني.....24

المبحث الثالث: مخاطر أدوات الدفع الإلكتروني وطرق المواجهة.....31

- ✓ **المطلب الأول:** مخاطر أدوات الدفع الإلكتروني.....31
- ✓ **المطلب الثاني** : أساليب وطرق حماية أدوات الدفع الإلكتروني من المخاطر المحتملة 38
- ✓ **المطلب الثالث:** التجارة الإلكترونية E-Commerce وأدوات الدفع الإلكتروني 45

الفصل الثاني:واقع أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر وسبل تفعيلها (2016-2024).....54

المبحث الأول:واقع ادوات الدفع الإلكتروني في الجزائر.....54

- ✓ **المطلب الأول:** تقييم إستخدام البطاقات الإلكترونية في الجزائر.....55
- ✓ **المطلب الثاني:** تقييم إستخدام نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر.....62
- ✓ **المطلب الثالث:** تقييم إستخدام أجهزة الصراف الالي في الجزائر 64
- ✓ **المطلب الرابع** : تقييم إستخدام الدفع عبر الإنترنيت في الجزائر.....66

الفهرس

المبحث الثاني: التحديات والعقبات التي تواجه أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر.....68

- ✓ **المطلب الأول :** التحديات القانونية والتشريعية.....68
- ✓ **المطلب الثاني:** التحديات التقنية والبنية التحتية.....71
- ✓ **المطلب الثالث:** التحديات الثقافية والسلوكية.....73

المبحث الثالث: آفاق تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر.....74

- ✓ **المطلب الأول:** جهود ومبادرات الحكومة في تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني 74
- ✓ **المطلب الثاني:** جهود ومبادرات القطاع الخاص في تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني.....79
- ✓ **المطلب الثالث:** أفاق تفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر 83

الخاتمة.....86

قائمة المراجع.....92

قائمة الجداول :

رقم الجدول	إسم الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 01	تطور البطاقات البنكية في الجزائر	57
جدول رقم 02	نهائيات الدفع الإلكتروني	62
جدول رقم 03	نشاط نهائيات الدفع الإلكتروني	63
جدول رقم 04	عدد أجهزة الصراف الألي	64
جدول رقم 05	نشاط جهاز الصراف الألي	65
جدول رقم 06	نشاط الدفع على الأنترنيت	67

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	إسم الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 01	أنواع البطاقات البنكية	05
الشكل رقم 02	كيفية عمل النقد الإلكتروني	08
الشكل رقم 03	أشهر العملات الإفتراضية	09
الشكل رقم 04	الشيك الإلكتروني	13
الشكل رقم 05	أدوات الدفع الإلكترونية	17
الشكل رقم 06	جهاز الصراف الالي	19
الشكل رقم 07	نهائي الدفع الإلكتروني	20
الشكل رقم 08	بطاقة فيزا العالمية	26
الشكل رقم 09	بطاقة ماستر كارد العالمية	27
الشكل رقم 10	أبعاد البطاقة البنكية	29
الشكل رقم 11	رقم البطاقة البنكية	29
الشكل رقم 12	عناصر البطاقة البنكية	30
الشكل رقم 13	أشكال التجارة الإلكترونية	50
الشكل رقم 14	تطور البطاقات البنكية	57
الشكل رقم 15	البطاقة الذهبية	58
الشكل رقم 16	عدد نهايات الدفع	63
الشكل رقم 17	عدد أجهزة الصراف الألي	65
الشكل رقم 18	عدد المعاملات عبر الأنترنيت	68

المختصرات :

المختصرات	لغة عربية	لغة أجنبية
TPE	نهائي الدفع الإلكتروني	Terminal de paiement électronique
TIC	تكنولوجيا الإعلام والإتصال	Technologie de l'information et commnication
CIB	بطاقة ما بين البنوك	Carte interbancaire
VAC	الدفع في الحساب	Virement a compte
TEF	التحويل الإلكتروني للأموال	Transfer electronique de fond
PIN	رمز التعريف الشخصي	Personal identification numbre
OMC	منظمة التجارة العالمية	Organisation mondiale de commerce
B2C	شركة –مستهلك	Business to consumer
B2B	شركة–شركة	Business to business
C2C	مستهلك–مستهلك	Consumer to consumer
C2B	مستهلك–شركة	Consumer to government
G2G	حكومة–حكومة	Government to government
G2B	حكومة–شركة	Government to business
G2C	حكومة–مستهلك	Government to consumer
B2G	شركة–حكومة	Business to government
C2G	مستهلك–حكومة	Consumer to government
GIE	تجمع النقد الالي	Groupement d'intérêt economique
SATIM	شركة النقد الألي والعلاقات	Société d'automatisation des

transactions interbancaires et de monétique	التلقائية بين البنوك	
Centre de recherche sur l'information scientifique et technique	مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني	CERIST
Personal account numbre	رقم الحساب الشخصي	PAN
Banq identification numbre	رقم تعرفي للبنك	BIN

مقدمة

مقدمة

في خضم التقدم والتطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، شهد العالم تحولات جذرية طالت مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك المجال الاقتصادي. تجلى ذلك بظهور مفاهيم جديدة مثل "التجارة الإلكترونية" و"الاقتصاد الرقمي" و"الصيرفة الإلكترونية"، " المعاملات الإلكترونية " والتي غيّرت بشكل جذري طبيعة المعاملات المالية.

أدى هذا التحول إلى ضرورة ماسة لإجراء تغييرات جذرية على أساليب وسياسات العمل في مختلف المؤسسات. فلم تعد النقود المعدنية والورقية كافية لتلبية متطلبات العصر الرقمي. ونتيجة لذلك، ظهرت "أدوات الدفع الإلكتروني" كبديل آمن وفعّال، شملت البطاقات الإلكترونية والشيكات الإلكترونية والمدفوعات عبر الإنترنت.

أصبحت الحاجة إلى تبني "أدوات الدفع الإلكتروني" ضرورة حتمية وملحة، لا خيارًا، لما توفره من مزايا هائلة وتوفر تسهيلات في نفس الوقت، حيث تُمكّن الفرد من إجراء المعاملات المالية بكل سهولة ويسر من أي مكان في العالم، دون الحاجة إلى التنقل أو حمل مبالغ كبيرة من المال. كما تُتيح للمؤسسات تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى العالمي من خلال تسهيل إبرام الصفقات، وترويج الخدمات، وتحقيق المدفوعات بسهولة وفعالية.

لقد شهد "الدفع الإلكتروني" انتشارًا واسعًا في مختلف دول العالم بما فيها منطقتنا العربية ، خاصةً بعد جائحة كوفيد 19، التي دفعت إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي. وأدركت الجزائر أهمية هذا التوجه، وبدأت في اتخاذ خطوات ملموسة للاستفادة من إمكانياته الهائلة والمضي قدما من أجل تفيعل الدفع الإلكتروني .

أهمية الدراسة :

دراستنا هذه تعتبر ذات أهمية كون أن أدوات الدفع الإلكتروني أصبحت عنصرا هاما في حياتنا اليومية حيث توفر لنا العديد من الفوائد والمزايا، سواءا كأفراد أو كأعمال تجارية، كالاستثمار في عامل الوقت والسرعة ,وكذا إيجاد طرق بديلة ومتطورة عن الطرق التقليدية .

إشكالية الدراسة

ما هي التحديات التي تواجه أليات تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

- ما هي أهم الأليات المتبعة من أجل تفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر؟
- هل تتوفر البنية الازمة والضرورية لتبني أدوات الدفع الإلكتروني؟
- ما هي أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه المستهلكين والتجار من أجل التوجه نحو الدفع الإلكتروني في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- إتبعت الجزائر عدة أليات في شكل مبادرات وشراكات وفرض قوانين وتشريعات من أجل تفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر .
- تبقى البنية التحتية في الجزائر غير جاهزة نسبيا من أجل تبني الدفع الإلكتروني
- هناك صعوبات وعراقيل قانونية وسلوكية ثقافية متعلقة بالمستهلكين والتجار في الجزائر

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه الى :

- تبيان وتوضيح واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر والأدوات المستعملة.
- التحقق من سبب التأخر الذي تعاني منه الجزائر في تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في شتى المعاملات .
- تحديد الأسباب التي تواجه المواطن الجزائري(المستهلك والتاجر) لعدم ثقته في أدوات الدفع الإلكتروني .

منهج الدراسة

استخدمنا كل من المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة من ناحية نظرية وجمع وتبويب البيانات المجمعة والمنهج التحليلي لتبيان العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة وتحليل البيانات المجمعة.

الدراسات السابقة:

العديد من الدراسات تناولت الموضوع منها:

- **دراسة كواشي حنان (واقع وأفاق تعميم إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر 2022):**هي عبارة عن اطروحة دكتوراه تناولت فيه الطالبة الواقع الحقيقي لأدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر وكذا تجارب بعض الدول العربية (مصر–الإمارات–تونس) .
- **دراسة بورايو هاجر أميرة(دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة االلكترونية في الجزائر) :** هي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل م د في: العلوم االقتصادية تخصص: مالية وبنوك 2020 حيث لجأت الطالبة الى إبراز ماهية أدوات الدفع مع تسليط الضوء على أهم أدوات الدفع الإلكترونية؛ و بيان أهمية التعاملات المالية الإلكترونية ومتطلبات التحول إليها وكذا محاولة إيجاد طرق حديثة لتحديث أدوات الدفع الإلكترونية وجعلها ذات جودة عالية مع إبراز مدى العلاقة بين تطور أدوات الدفع الإلكترونية وتأثيرها على تنشيط التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال التطرق هي الأخرى إلى عرض تجارب دولية.
- **دراسة عبد الرحيم وهيبة (إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية):** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير تخصص نقود مالية ،جامعة الجزائر ،تهدف هذه الدراسة الى :

تحديد مصير وسائل الدفع التقليدية في ظل التطور الذي عرفته وسائل الدفع الحديثة بالمنظومة المصرفية الجزائرية

وخلصت الدراسة الى:

أن وسائل الدفع الحديثة في الجزائر مازالت تعرف الكثير من العراقيل التي تحولل دون تطورها على غرار باقي دول العالم.

الوسائل التقلدية لا يمكن بأي حال من الأحوال الإستغناء عنها على الاقل في المدى القصير.

- **مقال بعنوان "واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وافاق المستقبل –البطاقة الذهبية أنموذجا–** "،مريم بن شريف،منية خليفة ،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ،مخبر الإقتصاد الرقمي ،الجزائر :تم نشر هذا المقال بتاريخ :2023/06/18 ففي هذا المقال تم تسليط الضوء على موضوع الدفع الإلكتروني وتطوره بالجزائر مع التطرق الى مختلف التحديات التي تواجهه وخلصت الدراسة الى وجود ضعف كبير في إستخدام أدوات الدفع الإلكترونية وكذا نقص الوعي لدى الافراد والتجار .

من خلال الدراسات السابقة المذكورة يمكن ذكر الفروقات بينها وبين دراستنا :

- قمنا بمعالجة بيانت ما بعد الكورنا 2022–2024
- قمنا بتسليط الضوء على واقع الجزائر فقط في حين دراسات سابقة تناولت عدة بلدان عربية
- من خلال دراستنا بالتركيز على جميع بطاقات الدفع الإلكتروني سواءا البنكية (المحلية والعالمية) وكذا البطاقة الذهبية الخاصة ببريد الجزائر

- تعرضنا في دراستنا لمختلف المبادرات والشراكات التي قامت بها الجزائر ومتخلف القطاعات من اجل المضي قدما نحو التفعيل الفعلي للدفع الإلكتروني.

حدود الدراسة :

واقع الدفع الإلكتروني في الجزائرال الهدف من الدراسة الكشف عن خدمات أنظمة وأدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر وحدد الدراسة بالإطار المكاني: الجزائرو الإطار الزماني: الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة فيفري 2024 .

كما قدمت الدراسة توصيات لتحسين وضعية الدفع الإلكتروني في الجزائر وأولت دراستنا اهمية لإعطاء صورة شاملة عن وضعية الدفع الإلكتروني في الجزائر.

صعوبات الدراسة: تكمن صعوبات الدراسة كونها تناولت موضوع الدفع الإلكتروني ومختلف أدواته أننا واجهنا عدة صعوبات نذكرها :

- عدم توفر الكتب ورقيا في مجال الدفع الإلكتروني وأغلبها متوفرة بصيغة PDF لكنها مدفوعة وليست مجانية
- واجهنا مشكلة توفر كتب وأطروحات ومقالات لكنها قديمة من حيث الإصدار والنشر فلا يمكن حصر جميع الأدوات الإلكترونية الحديثة فيها
- مشكلة الوقت فالبحث العلمي يتطلب نوعا ما مدة أطول للإلمام بجميع الجوانب وتجميع كم هائل من المعلومات فيما يخص موضوعنا
- صعوبة في الحصول علي المعطيات والبيانات وخاصة منها الجديدة .
- صعوبة دراسة استبيانية أو دراسة قياسية لنقص المعلومات وكذا صعوبة تحديد عينة مجتمعية معينة لإجراء دراسة عليها.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين ؛ فصل نظري وفصل تطبيقي ، تليه مجموعة من التوصيات والمقترحات لننتهي بعد ذلك بتحديد الآفاق المستقبيلة لدراستنا

تم تخصيص الفصل الأول الى ثلاثة مباحث كل مبحث الى ثلاث مطالب ،تناولنا في المبحث الأول أدوات الدفع الإلكتروني فاعطينا عدة تعاريف له ثم إنتقلنا الى طرح أشكال أدوات الدفع الإلكتروني وذكرنا منها البطاقات الإلكترونية والشيكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية والدفع عبر الأنترنيت واخيرا التحويلات الإلكترونية وأعطينا عدة تعاريف لها ثم تم ذكرنا بعض مزايا وعيوب ادوات الدفع الإلكتروني .

المبحث الثاني تم التعرض لأهم الوسائط التي تدعم الدفع الإلكتروني وكذا الأطراف المعنية بالدفع الإلكتروني وتاثير هذه الأدوات على استمرار النظام النقدي.

أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لأهم المخاطر التي تتعرض لها أدوات الدفع الإلكتروني مع ذكر طرق المواجهة والحماية كمطلب ثاني ثم تكلمنا عن التجارة الإلكترونية وعلاقتها بأدوات الدفع الإلكتروني كونها المحرك الاساسي لهذه الأخيرة.

أما الفصل الثاني فتم عنونته ب واقع وأفاق تفعيل ادوات الدفع الإلكتروني في الجزائر وقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث فالمبحث الأول تناولنا فيه واقع أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر فقمنا بتقييم إستخدام البطاقات الإلكترونية في الجزائر وكذا تقييم إستخدام نهائيات الدفع الإلكتروني TPE والدفع عبر الأنترنيت ثم عرجنا على تقييم إستخدام أجهزة الصراف الالي والموزعات الالية .

أما المبحث الثاني فقمنا بتحديد التحديات التي تواجه عملية الدفع الإلكتروني في الجزائر منها التحديات القانونية والتشريعية وكذا التحديات البنى التحتية التقنية واخير التحديات السلوكية

في المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل أعطينا أفاق تفعيل هذه الادوات وابرزنا دور الحكومة الجزائرية ودور القطاع الخاص وكذا دور الأفراد كمستهلكين وتجار .

الفصل الأول:

الإطار النظري لأدوات الدفع الإلكترونية

الفصل الأول: الإطار النظري لأدوات الدفع الإلكترونية

يعود تاريخ أدوات الدفع إلى فجر الحضارات، حيث اعتمد الإنسان على المقايضة لتبادل السلع والخدمات. مع مرور الوقت، ظهرت المعادن الثمينة كوسيلة دفع أكثر استقرارًا، تلاها النقود الورقية التي سهلت المعاملات التجارية.

ومع تطور تكنلوجيات الإعلام والإتصال TIC رافقه تطورا إقتصاديا في المعاملات التجارية والمالية حيث ظهرت أدوات الدفع الإلكترونية الحديثة.

المبحث الأول: أدوات الدفع الإلكتروني.

بات جليا وحتما في وقتنا الحالي أن أغلب مجالات التعاملات التجارية تعتمد بنسبة كبيرة على أدوات الدفع الإلكتروني قصد ربح الوقت وتقليص التكلفة والحد من مشكل نقص السيولة في المؤسسات المالية بجميع أصنافها

المطلب الأول: تعريف أدوات الدفع الإلكترونية .

أولا: تعريف الدفع الإلكتروني :

- عرفت وسيلة الدفع الإلكترونية على أنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات.
- وتعرف ب" العمليات التي يتم من خلالها الدفع بدون إستخدام الورق (النقد ,الشيكات ,المستندات,وغيرها) فالعميل مثلا يقوم بدفع قيمة فواتيره ,ونقل الأموال إلكترونيا [1]
- هي" مجموعة التقنيات الإعلامية ,المغناطيسية أو الإلكترونية التي تسمح بتحويل الأموال دون الحاجة الى دعامة ورقية ".[2]

ويُعرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الإلكتروني أنه: "كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية " [3].

- كما يعرف الدفع الالكتروني على أنه: "هو المال أو العملة التي تتبادل بصفة الكترونية، يتضمن ذلك حوالات الأموال الالكترونية والدفع المباشر[4]"
- كما يعرف على أنه: "أي شكل للدفع تنتفي فيه صفة السيولة ولا يتضمن وثائق مادية " [5].

---

[1] ناظم محمد نوريالشمري،عبد الفتاح زهيرعبد اللات،الصيرفة الإلكترونية،الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع،دار وائل للنشر،عمان ط 1 2008،ص 46

[2] بن مصطفى ريم ،قلوش عبد الله ،2022،الدفع الإلكتروني ودوره في تسير أزمات السيولة في الجزائر ،مجلة المشكاة في الإقتصاد التنمية والقانون ،مجلد 7 عدد 1،ص 32 .

[3] رحيم حسين ،هواري معراج،الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية ،الملتقى الوطني حول :" المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية " الشلف،الجزائر،14-15 ديسمبر 2004،ص 319

[4] روان عبد الرحمن العبدان ،تطبيقات امنة في عمليات الدفع الالكتروني ،مقال منشور على الموقع http://coeia.ksu.edu.sa

[5] Hard jennifer « how electronic payment work » 19 oct 2005.

- وعرف ايضا: "طريقة الكترونية الدفع قيمة السلع والخدمات، تعوض الدفع نقدا أو عبر الشيك، وتتم شخصيا عبر الانترنيت" [1]
- وتعرف أيضا على أنها الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر شبكات الإتصالات [2].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

الدفع الإلكتروني إجراء حديث ومتطور لإنتقال الأموال بين طرفين إلكترونيا قصد تسوية مختلف العمليات التجارية .

ولأدوات الدفع الإلكترونية أهمية بالغة في الاقتصاد نذكر منها ما يلي: [3]

أ- تناهي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية الناتجة عن عولمة الأسواق وتوسع حجم المبادلات التجارية والاستثمارية؛

ب- تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال وبدأت شبكة البنوك ترتفع سنة تلوى الأخرى خاصة عبر الانترنيت، إذن تتجلى الأهمية من خلال النمو المؤسسي من جهة وارتفاع عدد المتعاملين بالإنترنيت المصرفي من جهة أخرى؛

ت- سهولة التعامل بهذه الوسائل نتيجة اتساع رقعة المبادلات الاقتصادية فكانت ولا زالت أداة مهمة في الاقتصاد والتي تجعل منه يرقى مكانة وصدارة بفعل خصائصها .

ث-تقديم خيارات دفع مختلفة والتي التي تشمل ماكينات الصرف الآلي، وبطاقات الائتمان، والخدمات المصرفية والتي تُقدّم من خلال تطبيقات الهاتف المحمول، ودفع الفواتير باستخدام الهاتف، مما يساهم في تسهيل إجراء المعاملات المالية في المؤسسات المالية والشركات [4].

المطلب الثاني : أشكال ومميزات أدوات الدفع الإلكتروني.

تعددت أدوات الدفع الإلكترونية واتخذت أشكالا عدة تتلائم مع مختلف عمليات التجارة الإلكترونية ,ومع تطور البنية التحتية لتكنلوجيات الإعلام والإتصال واتساع رقعة التغطية بشبكة الإنترنيت ذات التدفق العالي وظهور أجيال وتقنيات جديدة وبروز العولمة المصرفية ظهرت أنواع وأشكال نذكر منها :

أولا : البطاقة الائتمانية : Credit Card

الإئتمان :على وزن إفتعال وهو الأمان والثقة .

---

[1] Vanderbilt University overview of secure electronic payment systems .august 9 .2004 .http://elab.vanderbilt.edu/res..

[2] حجازي بيومي عبد الفتاح ،مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2002،ص 25

[3] بن باير الحبيب ،بن كاملة محمد عبد العزيز ،عصرنة وسائل الدفع الإلكترونية ،الملتقى الدولي 4 حول :عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الاكترونية في الجزائر،المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر،26-24 افريل 2011،ص 5

[4] Alexa Josphine (17/11/2018), "What Is the Importance of E-payment Systems?", pocketsense, Retrieved 24/8/2021.

أما الإئتمان في المصطلح الإقتصادي فمعناه :القدرة على الإقراض وعرفه أهل الإختصاص بأنه إلتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة.

ويراد بهذا في الإقتصاد الحديث :أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت ,يلتزم المدين عند إنتهائها بدفع قيمة الدين فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها [1].

تعود نشأة بطاقات الائتمان إلى بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث كانت المتاجر الكبرى والفنادق و وشركات البترول آنذاك هي أوّل من أصدر هذه البطاقات بهدف ضمان إخلاص عملائهم باستمرار تعاملهم معهم عن طريق منحهم تسهيلات في السداد من خلال تلك البطاقات[2] . ثم بعد ذلك شهدت بطاقات الائتمان ركودا وكادت أن تتلاشى بسبب الظروف الاقتصادية التي مر بها العالم نتيجة الحربين العالميتين الأولى والثانية، لتعود بعدها بالظهور بقوة في العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية، وهو العقد الذي اخترع فيه أول جهاز حاسب آلي سنة 1946م. ومع انتشار استخدام الحاسب الآلي والأنترنيت في القطاع المصرفي خاصة، توسّع استعمال بطاقات الائتمان أيضا، نظرا لكونها أداة دفع الكترونية تقوم بتسوية المعاملات التجارية والبنكية بين الأفراد والبنوك طبقا لنظام التمويل الآلي للنقود[3].

أ – تعريف البطاقة الإئتمانية:

بطاقة الائتمان هي " عبارة عن وسيلة حديثة للوفاء بالتزامات أبرزتها البيئة وطورتها التكنولوجيا الحديثة تنتج الحاملها استعمال الائتمان الممنوح له من البنك الذي أصدرها أو من غيره حيث يمنح البنك لحامل هذه البطاقة اعتمادا ماليا متفق على مقداره يسمح له بشراء احتياجاته في حدوده"[4].

كما تعرف أيضا هي " البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقات بانها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها كما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد التأخر في السداد، ولا يتم إصدرا هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد [5]" .

.يمكن استخدام البطاقة الائتمانية بعدة طرق من بينها :

1– الدفع في مواقع البيع :

---

[1] أنظر لسان العرب 21/13 مادة أمن ،القاموس المحيط للفيروز أبادي ص 1518

[2] باسم أحمد المبيضين 2010 ،التجارة الإلكترونية ،دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع،الأردن،ص 126

[3] معادي أسعد صوالحة 2007 ،بطاقات الإئتمان:النظام القانوني وأليات الحماية الجنائية والأمنية،دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة ،ص 36

[4] عبد الكريم أحمد عثمان،أحكام البطاقات الإئتمانية في القانون والأراء الفقهية الإسلامية،دار الفكر الجامعي للنشر،الطبعة الأولى ،الإسكندرية،2007،ص26

[5] أمير فرج يوسف ،عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها –أساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني-المكتب الجامعي الحديث،مصر،2009،ص 702.

تمر هذه الطريقة بمجموعة من المراحل تتمثل فيما يلي :

يقدم المشتري بطاقته الائتمانية للبائع لتسوية مدفوعاته؛

- يحاول البائع التأكد من صلاحية البطاقة، ثم يقوم بتحرير عدة نسخ من إشعار البيع الذي يحتوي على كافة معلومات البطاقة وكذلك قيمة الصفقة .
- يطلب البائع من المشتري التوقيع على إشعارات البيع بغرض مطابقته مع الإمضاء الموجود على البطاقة؛
- يحصل المشتري على نسخة من الإشعار ونسخة أخرى يتم إرسالها إلى البنك المتعاقد مع هيئة إصدار البطاقة MasterCard Visa Card بغرض المطالبة بالمستحقات
- يقوم البنك بسداد فواتير المشتري كلها نيابة عنه، ويرسل للبائع إشعارا بزيادة حسابه بقيمة الصفقة، مقتطعا منها نسبة معينة حسب الاتفاق هي عمولة البنك التي يتقاسمها مع الهيئة المصدرة للبطاقة؛
- يتم إرسال بيانات الشعارات إلى البنك مصدر البطاقة والذي يقوم بدوره بإرسال الفاتورة للعميل لمطالبته بسداد مبلغ الصفقة بالإضافة إلى نسبة معلومة

ب- الدفع عن بعد عبر الأنترنت:

تشمل عملية الدفع في التجارة الإلكترونية بواسطة البطاقة الائتمانية مجموعة من المراحل؛ فبعد أن يحصل حامل البطاقة على رقم سري مشفّر لتأمين الدفع عبر الأنترنت (وهو ما يسمى بالتوقيع الالكتروني تتوالى الخطوات الأخرى والمتمثلة فيما يلي :

- يرسل المشتري كافة البيانات المتعلقة ببطاقته المصدر، تاريخ نهاية الصلاحية والرقم) عبر الأنترنت وبطريقة ترميزية إلى البائع
- يسأل التاجر البنك المستفيد للتوكيل؛
- البنك المستفيد يرسل رسالة عبر شبكة البنك الوسيط للبنك المصدر يسأل عن التوكيل والبنك المصدر يرسل استجابة توكيل؛
- يخبر البنك المستفيد التاجر بأن الشحنة مقبولة وبأنه يمكنه إرسال البضائع والخدمات للعميل
- يقدم التاجر الشحنات التي تمثل عديد التعاملات للبنك المستفيد
- يطالب البنك المستفيد بمستحقاته من البنك الصادر الذي يقوم بدوره بوضع مبلغ الصفقة في حساب ترشيح بنك وسيط؛ يرسل البنك الصادر إشعارات البيع للعميل لمطالبته بالسداد وفي نفس الوقت يقوم البنك المستفيد بسحب مبلغ الصفقة من البنك الوسيط ويضعه في حساب التاجر[1] .

ثانيا: البطاقات غير الائتمانية:

[1] فاروق السيد حسين ،التجارة الإلكترونية وتأمينها ،دار هال للنشر والتوزيع ،الجيزة،مصر،2001،ص25

وهي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح أي ائتمان أو قرض وتنقسم إلى قسمين: [1]

أ- **بطاقات الدفع المسبق** : حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها أو ملئها بمبلغ مالي معين وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة ولإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها وهكذا وقد عممت هذه الطريقة على المحلات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة والنقالة.

ب-البطاقات المدينة:

ويتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يسمح استخدام البطاقة في عملية التسوية أو الدفع خلال تمكين المستفيد (البائع) من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس (دائنا) لا تتم التسوية فعليه التسوية وتتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة.

الشكل رقم 01:أنواع البطاقات البنكية

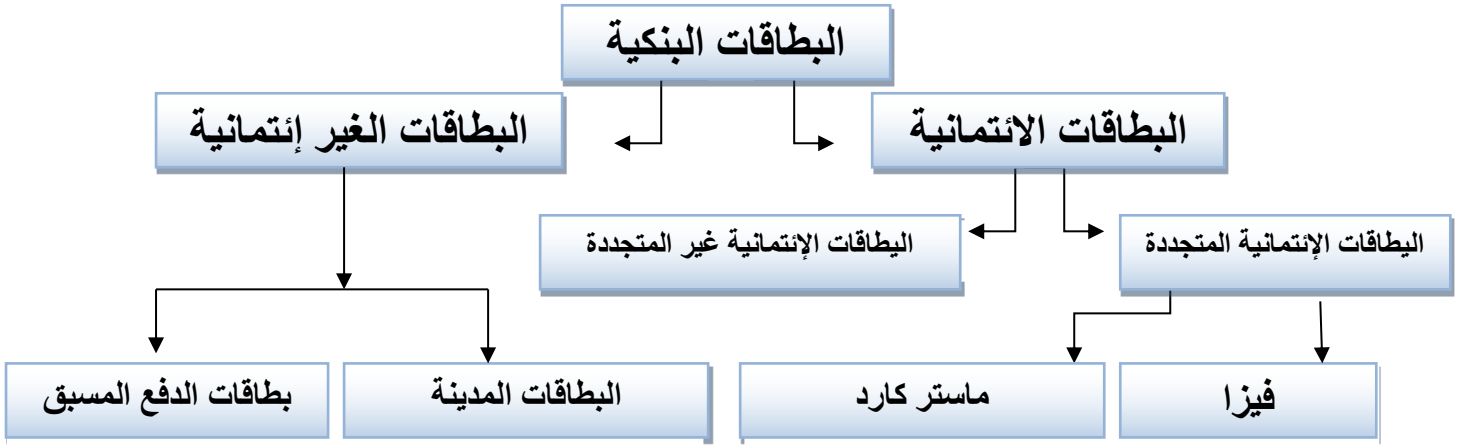

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على التصنيف القانوني

ثالثا: النقود الالكترونيةElectronic Money

النقود الالكترونية باعتبارها مصطلح جديد ككل المصطلحات القانونية حظيت بتعريف سواء من جانب فقهاء القانون أو في القوانين والتشريعات .

أ – تعريف النقود الإلكترونية:

[1] علي محمد أبو العز ،التجارة الإلكترونية واحكامها في الفقه الإسلامي،دار النشر والتوزيع ،2008،ص 233-234

1- التعريف الفقهي القانوني:

هناك عدة تعاريف نذكر منها :

- **التعريف الأول:** النقود الإلكترونية عبارة عن: "وحدات إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب شخص آخر، حيث تخزن هذه الوحدات إما في ذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق في كارت يحمله المستهلك، بحيث يستخدمها في الوفاء عن طريق هذا الكارت، أو تخزن في ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، بحيث يستخدمها عن طريق هذا الكمبيوتر ".[1]
- **التعريف الثاني:** "مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية[2]."

2- التعريف التشريعي:

- **تعريف مؤتمر بازل (Basel) لعام 1998:** عرف مؤتمر بازل النقود الإلكترونية بأنها: "القيمة المخزونة أو آليات الدفع المدفوعة مسبقا لتنفيذ الدفعات عن طريق أجهزة بيع خاصة وإنشاء النقل بين أداتين أو شبكات الحاسوب المفتوحة كالأنترنت [3]."

- **تعريف اللجنة الأوروبية:** عرفت اللجنة الأوروبية في المشروع الذي أعدته للتوجيه الأوروبي الخاص بتنظيم إصدار النقود الإلكترونية، والذي أقره البرلمان الأوروبي في 18 سبتمبر 2000 النقود الإلكترونية بأنها: "قيمة نقدية ممثلة بواسطة التزام على المصدر، مخزنة على جهاز إلكتروني، ومصدرة في مقابل كمية من النقود العادية لا تقل في قيمتها عن القيم النقدية المصدرة، وتكون مقبولة كوسيلة للدفع من قبل متعهدين غير من 8 أصدرها [4]."

- **تعريف البنك المركزي الأوروبي:** وعرف البنك المركزي الأوروبي النقود الإلكترونية بأنها: "مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات المتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة لوجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً". [5]

- **تعريف القانون الجزائري:** أما فيما يتعلق بالقانون الجزائري فبالرجوع لقانون النقد والقرض رقم 03-11، وبالذات إلى نص المادة 69 منه والتي تنص: "تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما كان السند أو الأسلوب المستعمل ".[1]

---

[1] شريف محمد غنام ،محفظة النقود الالكترونية،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،د ط،2007،ص 8

[2] منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي ،النقود الإلكترونية،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،د ط،2005 ،ص 10

[3] Basel committee: Risk management for electronic banking and electronic money activities، March 1998، in http://www.bis.org/publ/bcbs35.1.2.2:"

[4] Directive 2000/46/Ec of the European parliament and of the council of 18 September 2000 on the taking up، pursuit of and prudential supervision of the business of electronic money institutions (official journal L275m 27/10/2000) Articl

[5] Européen central bank (1998)، Report on électronique money، frank forth، august، p 07

تعرف على أنها "وحدات إلكترونية ذات قيمة مالية، مقبولة كوسيلة للدفع من غير مصدرها، تحفظ وتتداول بين المتعاملين بها إلكترونياً، وتتمتع بقوة إبراء نهائية مصدرها اتفاق المتعاملين بها" [2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف للنقود الإلكترونية بأنها:

عبارة عن وحدات إلكترونية مخزنة ذات قيمة مالية تستعمل في التعاملات كأداة دفع مقبولة ومتداولة .

" وتعتمد فكرة النقود الرقمية على قيام العميل بشراء عملات الكترونية من المصرف الذي يقوم بإصدارها وتحميلها على الكمبيوتر الخاص به، فتكون في صورة وحدات الكترونية تعمل محل العملات العادية وبنفس قيمتها [3].

النقود الإلكترونية لها ميزة خاصة بها عن باقي أدوات الدفع الإلكتروني حيث أنها لا تتطلب فتح حساب بنكي وإنما معلومات رقمية مشفرة مخزنة في جهاز الصلب للكمبيوتر تحول مباشرة لتسوية مختلف التعاملات بين الأطراف " باعتبارها مخزنا الكترونيا للقيمة النقدية في بطاقة مدفوعة مسبقا أو جهاز الكتروني غالبا ما يكون هاتفا محمولا قد يكون استخدامه شائعا في أداء المدفوعات وتمثل القيمة المخزنة أيضا استحقاق إلزاميا على مصدر النقود الالكترونية يستطيع بموجبه عملاؤه المطالبة في أي وقت بسداد الاموال التي استخدموها في شراء النقود الاكترونية " [4].

تمر عملية التعامل بالنقود الالكترونية بالمراحل التالية :

- يقتني المشتري وحدات النقد tokens من أحد البنوك المصدرة، ويقوم بتحميلها سواء على الحاسب أو على البطاقة الذكية.
- يحمل المشتري برنامج مجاني خاص بإدارة النقد الالكتروني .
- يشترك البائع لدى أحد البنوك المصدرة للنقود الالكترونية يقوم البائع أيضا بتحميل برنامج إدارة النقد الالكتروني؛
- يحدد المشتري حاجياته من موقع البائع ويصدر أمر الدفع عن طريق الكمبيوتر الخاص به، فيقوم برنامج الإدارة باختبار الرصيد واختيار وحدات النقد المناسبة، ويرسلها في كشف لخاص إلى البائع عن طريق البنك المصدر للعملة؛
- يرسل البنك المتلقي للكشف العملة إلى البائع بعد التأكد من صحة أرقامها؛
- يضيف برنامج إدارة النقد للبائع العملات الالكترونية إلى خزينته؛

---

[1] الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ،المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 غشت سنة 2003 الجريدة الرسمية ،المؤرخة في 27 غشت 2003،العدد 52 ،ص 11.

[2] د. محمد سعدو الجرف، أثر استخدام النقود على الطلب على السلع والخدمات، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، 9-11 ربيع الأول 1424هـ الموافق 10 - 12 مايو 2003، غرفة تجارة وصناعة دبي.

[3] نادر عبد العزيز شافي،المصارف والنقود الإلكترونية،المؤسسة الحديثة للكتاب،الطبعة الأولى،طرابلس،لبنان،2007،ص83

[4] https://www.imf.org/ar/blogs/articles/2021/12/14 تعزيز أمان النقود الاكترونية في العصر الرقمي، خوسيه غاريدو جان نولتي ،16 ديسمبر 2021

- يتولى برنامج إدارة النقد الالكتروني للبائع مهمة إبلاغ المشتري بتمام السداد، فيقوم نظام النقد الالكتروني لهذا الأخير بمحو هذه الوحدات من حساب المشتري؛
- يرسل برنامج الإدارة كشف العملات للبنك المشترك فيه، فيقوم هذا الأخير بتحويل النقود الالكترونية إلى نقود حقيقية في حساب البائع[1] .

ولضمان نجاح هذه المراحل يعتمد نظام النقد الالكتروني البروتوكول الذي طورته شركة ديجي كاش Digi Cashوالذي يسمى إي كاش E-Cash وبدأ استخدامه في هولندا عام 1994، ومع أواخر سنة 1995 بدأ بنك مارك توين Main Ban في سانت لويس في إصدار نقود الكترونية بالدولار، كما باشرت شبكة Event الأوربية في فنلندا بإصدار النقود الالكترونية [2].

الشكل رقم 02: كيفية عمل النقد الإلكتروني

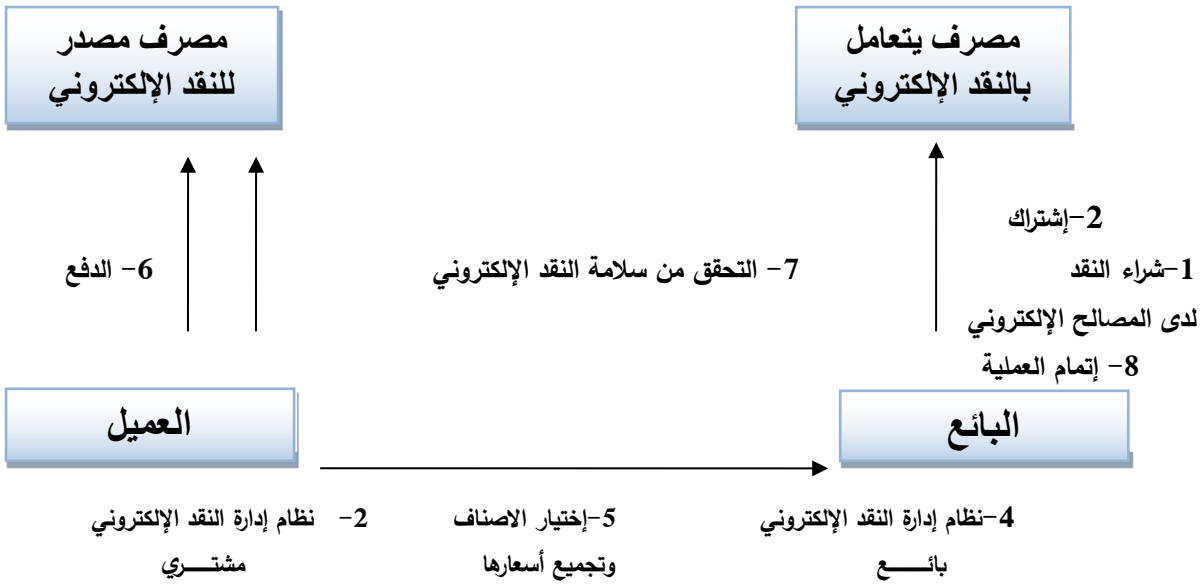

المصدر :محمد نور صالح الجداية,جودة خلف,التجارة الإلكترونية,الحامد,الطبعة الثانية,عمان ,2012

رابعا: النقود الإفتراضية :

تعتبر النقود الإلكترونية مجموعة من المنتجات التي تهدف إلى توفير بدائل للدفع التقليدية، ولكن التعريف الدقيق لها يعتبر تحديًا نظرًا لتعدد أنواعها وتطورها. ومع ذلك، يوافق الخبراء على أنها تشمل بشكل عام صورتين [3]:

الصورة الأولى : هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة؛

[1] السيد أحمد عبد الخالق التجارة الالكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، مصر، 2004، ص 182

[2] لرجان وريدة وقلال مريم ،مرجع سابق ذكره،ص94

[3] بونحاس عادل ،مقال بعنوان النقود الإلكترونية والنقود الإفتراضية ،نشأتها،مفهومهاوأثارها الإقتصادية، المركز الجامعي، تيبازة دفاتر البحوث العلمية ،المجلد 11 ،العدد 01 (2023) ،ص 837

الصورة الثانية: هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الإنترنت .

وتعرف النقود الإلكترونية على أنها "التمثيل الإلكتروني للنقود التقليدية ووحدة النقود الإلكترونية يشار لها عادة بالعملة الرقمية أو الإلكترونية و بالتالي فإن القيمة الفعلية للعملة الرقمية في وحدات النقود التقليدية ليست لها علاقة بالموضوع، فالعملات الرقمية تولد بواسطة وسطاء و سماسرة، فإذا أراد العميل شراء عملة رقمية فإنه يتصل بوسيط و يطلب كمية محدودة من العملات ويدفع نقود فعلية حينئذ يمكن للعميل أن يقوم بالشراء من أي تاجر يقبل العملات الرقمية لذلك الوسيط، وكل تاجر يمكنه الاستيراد من عملات الوسيط التي تم الحصول عليها من العملاء وبمعنى آخر فإن الوسيط يأخذ العملات مرة واحدة ويضع في حساب التاجر نقود فعلية " [1].

كما تعرف النقود الإلكترونية أيضا أنها " شكل من أشكال النقد الكتابي يمكن لصاحبه أن يطلب من البنك الذي أصدره تحويله إلى نقد ائتماني أو نمط آخر من النقد الكتابي كالشيك " [2].

الشكل الموالي يوضح أشهر العملات الإفتراضية:

الشكل رقم 03 : أشهر العملات الإفتراضية

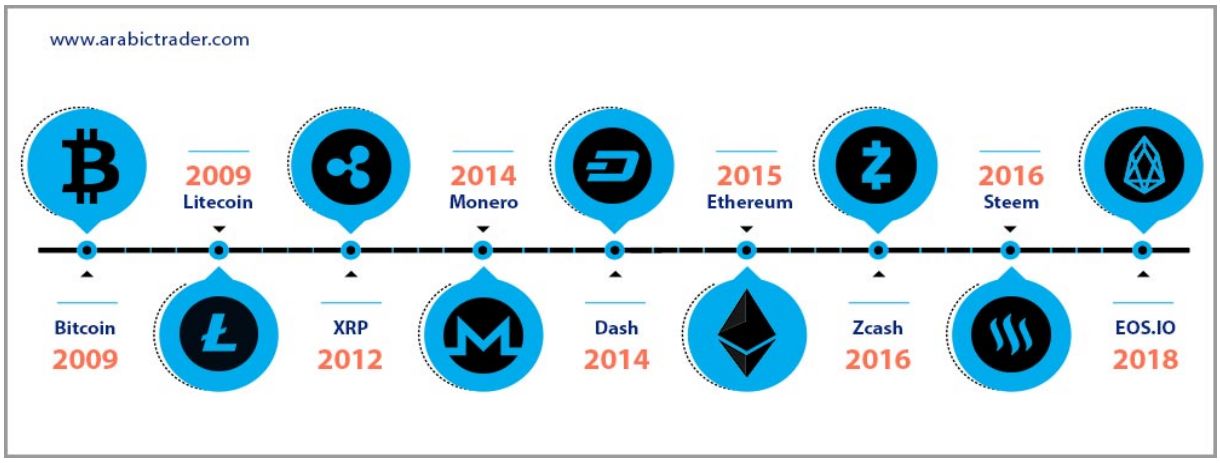

المصدر:

https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/390/أشهر-المصطلحات-في-سوق-العملات-الرقمية-المشفرة

خامسا: البطاقة الذكيةSmart Card

" تعتبر أحدث البطاقات المنتجة على مستوى العالم، حيث يستخدم فيها تكنولوجيا حيث تضاف دائرة إلكترونية بالشريط الممغنط، وتحتوي هذه الدائرة على بيانات وتعليمات الخزنة خاصة العميل كما تخزن أيضا المعاملات التي يقوم بها العميل سواء عمليات شراء أو سحب نقدي، والتي تخصم مباشرة من البطاقة مما يعطي أمانا أكبر للعميل والبنك والتاجر، تعرف البطاقة بالبطاقات الرقافية أو البنكية ويتم استخدام البطاقات

[1] بونحاس عادل ،مرجع سابق ذكره ،ص 840

[2] JP, G. (1998). Les nouveaux instruments monétaires. Paris: Librairie Vuibert

الذكية في العالم في عدة مجالات، وكمثال على ذلك بطاقة موندكس وهي منتج المؤسسة ماستر كارد العالمية وتكتسب القبول على الأنترنت وفي مواقع أسواق العامة.

لكن هذه البطاقة تواجه عدة تحديات، فهي تتطلب تجهيزات خاصة، والتجار الذين يقبلون موندكس يجب أن يكون لديهم قارئ البطاقة في موقع الفحص لديهم، ويمكن المستخدمي الأنترنت أن يحولوا النقد عبر الأنترنت باستخدام موندكس ، ولهذه البطاقة بعض العيوب أبرزها أنها تحمل نقدا حقيقيا في شكل نقد إلكتروني، مما يجعلها عرضة للسرق**ة "** [1].

أ – تعريف البطاقة الذكية :

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة تحتوي على رقاقة إلكترونية تعمل كحاسب الي تسمح بتخزين الاموال من خلال البرمجة الأمنية ,والتأكد من سلامة كل معاملة من الخداع وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الحواسيب ولا تتطلب تفويضا أوتأكيد لصلاحية البطاقة من اجل نقل الأموال من المشتري الى البائع. [2]

يتم استخدام البطاقة الذكية في العالم في عدة مجالات مختلفة:

- تحويل البطاقة الذكية الى حافظة نقود إلكترونية.
- تحويلها الى بطاقة تعريف الهوية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومية.
- تستخدم في تأمين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات.

وكمثال واضح على البطاقات الذكية، نجد بطاقة موندكس" Mondex Card Smart "التي ظهرت عام 1999 ،و هي منتج لمؤسسة ماستركارد العالمية، وتكتسب القبول على الإنترنت وفي موقع السوق العام [3]

ومن خصائصها انها قابلة لإعادة التعبئة او الشحن(reloadable) ، وقد تكون صادرة من مؤسسة واحدة، أو من عدة مؤسسات، وتمتاز بأنها متعددة الاستخدام، بمعنى أن المستهلك بإمكانه أن يستخدم البطاقة في شراء السلع أو الخدمات، أو دفع أثمان وجبات الطعام، وما إلى ذلك [4].

ب –أنواع البطاقات الذكية :

[1] لبزة هشام،محمد الهادي ضيف الله ،2017،واقع تحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر ،مجلة الدراسات والبحوث ،الإجتماعية،جامعة حمة لخضر،الوادي ،العدد 24،ص 283-284

[2] عماد الدين بركات ،طيبي حورية،وسائل الدفع الاكتروني ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية ،مجلة القانون والتنمية المحلية،مخبر القانون والتنمية المحلية،جامعة أدرار،المجلد 01،العدد 02،جوان 2019،ص128.

[3] زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تخطيط، قسم العلوم االقتصادية، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 85.ص، 2005

[4] باسم علوان العقابي، علاء عزيز حميد الجبوري، نعيم كاظم جبر : النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد ١٧٦ عمان، مايو ٢٠٠٨ ص ٧ .

تنقسم البطاقات الذكية من حيث التكنولوجيا المستخدمة إلى كروت ذكية تقوم على الاتصال، وكروت ذكية لا تقوم على الاتصال، وكروت ثالثة تجمع بين النظامين .

1 - التي تقوم على الاتصال:Contact Smart Card

يتميز هذا النوع بان له لوحة معدنية في مقدمة الكارت قطرها حوالي نصف سنتيمتر، وحتى يعمل هذا الكارت يجب أن يدخل في قارئ يتمكن من قراءة البيانات المخزنة على الكارت و التأكد منها حتى ينفذ الأوامر التي يصدرها مالك الكارت .

2 - التي لا تقوم على الاتصال:Contactless Smart Card

يختلف هذا النوع عن سابقه في انه لا يقوم على فكرة الاتصال المادي بينه و بين القارئ حتى يتم تشغيله. فالكارت مزود باريال داخلي Antenna والقارئ مزود بايريال خارجي، ويتم الحوار والاتصال بين الاثنين عن طريق الاريليين دون ضرورة الاتصال المادي بينهما..

3 - الكروت المزدوجة: Combi Cards

وهي كروت مزدوجة بذاكرة واحدة مع إمكانية الاتصال المادي بالقارئ و عدم الاتصال أيضا. ويعتبر هذا النوع من الكروت هو أكثر الكروت استخداما لما يوفره من درجة عالية من الأمان.[1]

سادسا: الشيك الالكترونيElectronic Check

الشيك الإلكتروني يعتبر بديل الشيك الورقي المتعارف عليه والمتعامل به بين مختلف المصارف والمؤسسات المالية فهو " يحتوي على نفس المعلومات الموجودة في الشيك العادي مثل المبلغ و التاريخ و المستفيد والساحب والمسحوب عليه و لكنه يأخذ شكلا الكترونيا.

الشيك الالكتروني هو عبارة عن محور ثلاثي الاطراف معالج الكترونيا بشكل كلي او جزئي يتضمن امرا من شخص يسمى الساحب الالكتروني موجه الى المسحوب عليه الكترونيا وهو البنك بان يدفع مبلغا من النقود لاذن شخص ثالث يسمى المستفيد الكترونيا. [2]

ويعرف أيضا بأنه " وثيقة رقمية محررة وفق أوضاع شكلية نص عليها القانون، تتضمن أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه البنك بأن يدفع لشخص ثالث المستفيد أو لأمر هذا الشخص بناءا على رغبة الساحب مبلغا من النقود لدى الاطلاع " [3] .

---

[1] شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية رؤية مستقبلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2007، ص ص 20-21

[2] حوالف عبد الصمد، مرجع سابق، ص 66

[3] نبيل صلاح العربي، الشيك الالكتروني والنقود الرقمية، بحث منشور في مؤتمر الاعمال الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003

والشيك الالكتروني يعتبر كبديل للشيك الورقي و هو يتمتع بقوة الشيك الورقي لاسيما في الدول التي تعترف بالتوقيع الالكتروني [1].

يحتوي الشيك الاكتروني على البيانات التالية:

1- رقم الشيك : وهو بيان إلزامي لابد أن يستوفيه الشيك الالكتروني و يكون مطبوعا أصلا على أنموذج الشيك التقليدي المسلم من البنك لعملائه.
2- اسم الدافع.
3- رقم حساب الدافع و اسم البنك .
4- اسم المستفيد .
5- القيمة أو المبلغ الذي سيدفع .
6- وحدة العملة المستعملة
7- تاريخ الصلاحية .
8- التوقيع الالكتروني للدافع .
9- التظهير الالكتروني للشيك للمستفيد.

يتبين مما سبق أنه يستلزم أن يستوفي الشيك الالكتروني كافة البيانات والشروط اللازمة لصحة الشيك التقليدي، ومن ثم يكون للشيك الالكتروني نفس حجية الشيك الورقي لدى الدول التي تعترف بصحة التوقيع الالكتروني [2] .

شكل رقم04: الشيك الإلكتروني

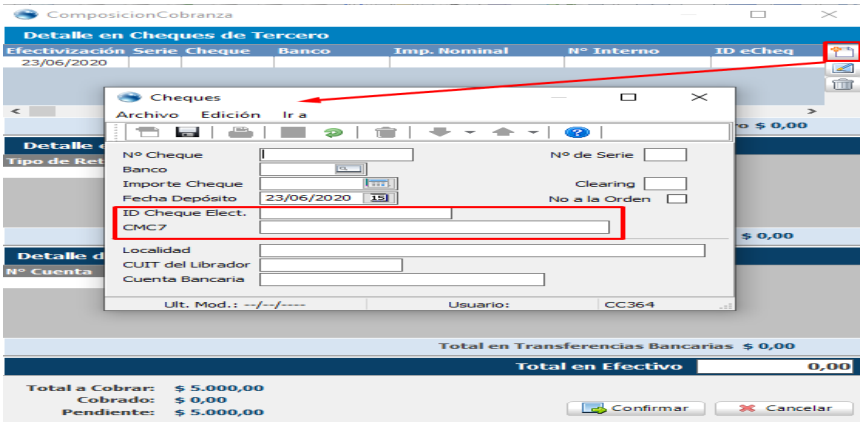

المصدر: https://clientes.digital-express.com.ar/support/solutions/articles/48001142615-cheque-electr%C3%B3nico بتاريخ 24 ماي 2023.

[1] تنص المادة 46 فقرة 03 من القانون رقم 18/04 المتعلق بالبريد و الاتصالات الالكترونية ان الشيكات و وسائل الدفع الأخرى تخضع للمعايير والمواصفات التقنية التي يحددها بنك الجزائر انه يمكن تحويل الاموال عن طريق جميع وسائل الدفع الكتابية و الالكترونية . " قانون رقم 18/04 المتعلق بالبريد و الاتصالات الالكترونية، المؤرخ في 10 ماي 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية ، ج ر عدد 27 صادر بتاريخ 13 ماي 2018

[2] مراد عبد الفتاح، دون سنة، التجارة الالكترونية والبيع والشراء على شبكة الانترنت، ص 67

سابعا: التحويلات الالكترونيةElectronic Transfers

حيث تقوم العديد من البنوك بالمشاركة في شبكة حاسبات تتولى التداول الالكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين البنوك، وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة المصرفية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة، ومن المتوقع استخدام الأقمار الصناعية لتشمل المصارف العالمية في نطاق التسويات المصرفية .

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين البنوك، وسيكفل هذا النظام للبنوك المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ سيتيح لهذه البنوك إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى البنوك المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها. كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الالكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات. إلى جانب ذلك، هو يتميز بما يلي :

- تقليل أو إلغاء الخدمات التي تقدمها الصناديق المتعلقة بتجميع الشيكات؛
- تقليل مصاريف معالجة الشيكات إلى الحد الأدنى نتيجة عدم استخدام الشيكات الورقية، واستفادة البنوك من هذه العملية بانخفاض المصاريف التشغيلية وقلة حجم العمالة
- تقليل الخدمات التي تقدمها البنوك لتسوية الحسابات الجارية مع الشركات والأفراد، بما أنّ إدخال النظام الالكتروني يحل محل استخدام الشيكات الورقية في عمليات الدفع التي تتم من شركة لأخرى ومن الشركة إلى العملاء، وتقل طبقاً لذلك الحاجة لإعداد كشوف تسوية الحسابات بمقدار استخدام النظم الآلية؛
- توفير النقدية بصورة فورية، إذ يؤدي هذا النظام إلى تحسين التدفق النقدي وكذا تسريع دورة النقد [1].

كما يقصد التحويل المالي الإلكتروني ما بين المصارف أو المؤسسات المالية سواءا في نفس المصرف أو بين مصرفين مختلفين ويطلق عليهم مثلا في مؤسسة بريد الجزائر LES VAC بحيث تحول من حساب الى حساب شخص أخر أو حساب مؤسسة أما إذا تم بين مثلا مؤسسة بريد الجزائر وبنك تجاري هنا يتم إدخال نظام المقاصة وتحول الأموال من حساب شخص في بريد الجزائر الى حسابه في البنك التجاري .

التحويل الإلكتروني للأموال يمكن ان يتم داخليا أو وطنيا ويمكن أن يكون دوليا فنجد مثلا بريد الجزائر تستعمل التحويل الإلكتروني للأموال Transfert Electronique de Fond تسمى حوالة TEF يتم ملأ هذه الحوالة في مكاتب البريد وترسل إلكترونيا للشخص المستفيد حسب العنوان البريدي وهو تحويل داخلي.

[1] مولود حواس وهدى حفصي ، التجارة الإلكترونية بين الأهمية التسويقية ومتطلبات تبني نظم الدفع الإلكترونية،جامعة الجزائر3 ، بتاريخ 2020/07/14 ص203

التحويل الدولي الإلكتروني يتم عبر خدمة Western Union العالمية يتم إرسال وتحويل الاموال عبر مكاتب البريد والبنوك المشتركة في هذه الخدمة فما على الشخص سوى التقدم الى مراكز البريد أو البنوك مزود ببطاقة هوية ورقم التحكم في تحويل الأموال MTCN [1].

في الجزائر لا يسمح بتحويل الأموال نحو الخارج عبر خدمة Western union في حين يسمح باستلام الأموال .

تسمح التحويلات الالكترونية بتنظيم عمليات الدفع تسيير العمل تحسين التدفق النقدي، ربح الوقت والجهد وتخفيض التكاليف كون أن تنفيذ الخدمة يتم دون الحاجة لزيارة العميل والتاجر إلى البنك، أو لنقل الأموال السائلة وبالتالي تفادي مخاطر سرقة النقود أو الشيكات الورقية، مما يحقق رضا العملاء وزيادة الثقة بينهم[2] .

تمر عملية التحويل الالكتروني بطريقتين [3]:

- ✓ **في حالة وجود وسيط :**

يقوم العميل ببناء وإرسال تحويل مالي عن طريق المودم إلى الوسيط، ليبعثه إلى دار المقاصة، والتي تحيل هي الأخرى نموذج التحويل المالي الالكتروني إلى بنك العميل المقارنة قيمة هذا التحويل مع رصيده، ففي حالة عدم تغطية هذا الأخير للمبلغ يتم إرسال شعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل، أما إذا كان الرصيد كافيا لذلك فيتم اقتطاع قيمة التحويل منه ونقلها إلى حساب المستفيد البنك أو التاجر في وقت السداد المحدد بالنموذج

- ✓ **في حالة عدم وجود وسيط :**

يستلزم على التاجر أن يملك البرمجيات الخاصة التي تسمح بإجراء هذه العملية والتي تكون مؤمنة بكلمة مرور خاصة به ليقوم بعدها بإرسال الاعتماد إلى دار المقاصة الآلية، والتي ترسله بدورها إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل وتحويله إلى حساب التاجر في الوقت المحدد، وعندها لا حاجة للتأكد من كفاية الرصيد، لأن الشيك المصدق يضمن ذلك.

لنظام التحويلات المالية الإلكترونية عدة منافع نذكرها في [4] :

---

[1] Westrenunion.com/dz/ar

[2] ثناء علي القبائي وأخرون ،النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية،دار الجامعية،مصر،2006،ص65

[3] نوال بن عمارة، وسائل الدفع الالكترونية "آفاق وتحديات"، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الكترونية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، يومي 15-17 مارس 2004، ص 12-13

[4] محمد حسين الوادي،بلال محمد الوادي،المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،2011 ،ص88

- تنظيم الدفعات (Payments time-On) : يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم عملية الدفع دون أي ريبة في إمكانية السداد في الوقت
- تيسير العمل (Convenient): ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة لإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل
- السلامة والأمن (Security Safety) : ألغت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية، والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.
- تحسين التدفق النقدي (Flow-Cash Improve): رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد.

ثامنا: المحفظة الالكترونيةOnline Payment Account

تمثل المحافظ الالكترونية أو ما يسمى أيضا Moneo أحدث التطورات التي تم التوصل إليها فيما يخص وسائل الدفع، وتتمثل في قطعة بلاستيكية حاملة لبطاقة ذكيةMicroprocesseur ، لا يقتصر إصدارها على المؤسسات البنكية فقط بل يتم أيضا من قبل المؤسسات القرضية أو المؤسسات الخاصة. بحيث يفتح المستهلك حساب الكتروني خاص عن طريق أحد البنوك ويودع فيه مبلغا محددا من المال، فعند قيامه بعملية شراء سلع

او خدمات من مختلف المواقع عبر شبكة الانترنت يتم اقتطاع قيمة المشتريات من حساب المحفظة، كما تمكنه إعادة تعبئة هذه الأخيرة بمبالغ مالية أخرى عن طريق إبداع أو تحويل نقود إليها، وتعد paypal من أشهر الشركات التي تقدم هذا النوع من الخدمات[1] .

يتم استعمال المحفظة الالكترونية وفقا للخطوات التالية:

- يدخل المتسوق إلى موقع يقبل التعامل بالمحافظ الالكترونية ويختار السلعة التي تلبي حاجياته
- عند توجه المتسوق إلى مكان الفحص الالكتروني يطلب منه الموقع تحديد كيفية إدخال البيانات والمعلومات فإما أن يقوم بطباعتها مباشرة أو عن طريق المحفظة التي تقوم بملء المعلومات الضرورية أوتوماتيكيا داخل الموقع
- إذا رأى المستهلك بأن ملء نماذج المعلومات يستغرق وقتا طويلا وفضل استعمال الحافظة الالكترونية فإنه ينقر عليها (click) ويدخل كلمة السر حينئذ تعرض قائمة بطاقات الائتمان المتاحة بالمحفظة فيختار المتسوق واحدة منها ويطبع كلمة السر؛

[1] بحوصي مجذوب وسفيان بن عبد العزيز، واقع وآفاق البنوك الالكترونية مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2 سنة 2013، ص 218

- تتكفل المحفظة وموقع البائع بمهمة إتمام الصفقة، حيث تقوم بتتبع المشتريات والحصول على الإيصالات الخاصة بذلك [1].

ولوسائل الدفع الإلكتروني العديد من المميزات، تتمثل فيما يأتي[2] :

أ – الدفع الفوري:

إذ تُعد هذه الوسيلة من أكثر وسائل الدفع سرعةً وسهولة، كما يمكن استخدامها بغض النظر عن الوقت، أو الموقع.

ب – توفير الأمان:

إذ يستطيع الشخص تأمين مدفوعاته باستخدام كلمة السر، أو التشفير، بالإضافة إلى ذلك فهذه الوسائل تعمل على حفظ جميع المعلومات الخاصة بالعميل، لذا لن يكون مضطرًا إلى إدخالها في كل مرة، إنما يكفي أن يدُخل كلمة السر فقط.

ج – التقليل من التكاليف:

فهذه الوسائل لا تتضمن أيّة رسوم إضافية عالية، وإنما يمكن الاكتفاء بدفع اشتراك ثابت رمزي.

د – التقليل من مخاطر التعرض للسرقة:

إذ يستطيع الشخص حماية نفسه من التعرض لسرقة أمواله من خلال استخدام هذه الوسائل. الشفافية والوضوح في المعاملات المالية: إذ تمكّن هذه الوسائل من تقديم تفاصيل الدفع مسبقًا.

والشكل التالي يوضح أدوات الدفع الإلكتروني:

الشكل رقم 05:أدوات الدفع الإلكترونية

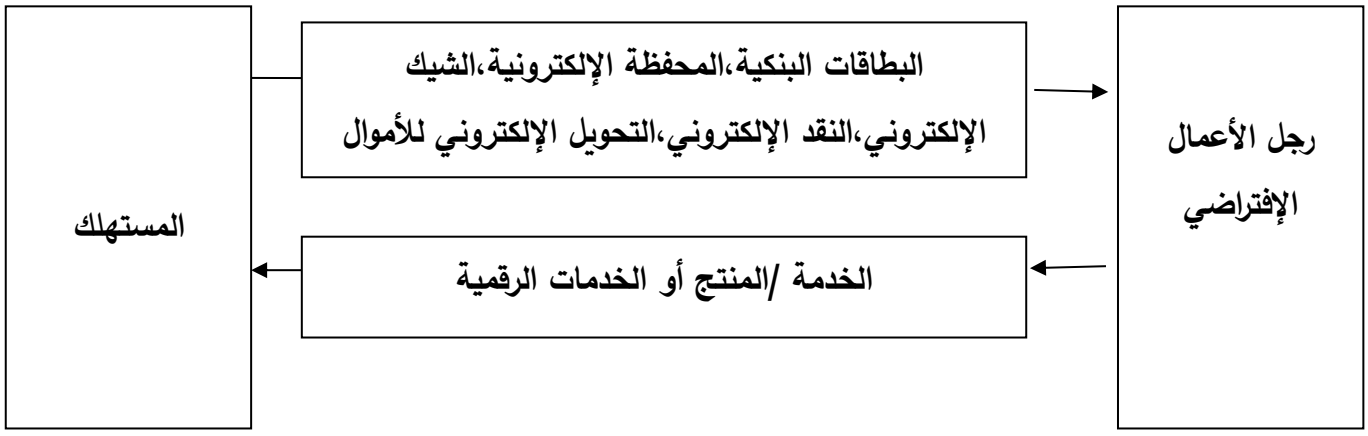

المصدر : AL-khouri, A.M, electronic payments: building the case for a national initiative, advances in social sciences resarch journal, vol1, issue 3,2014, p :177.

[1] منير محمد الجنيبهي وممدوح محمد الجنيبهي ،مرجع سبق ذكره،ص53

[2] Nikunj Gundaniya (8/1/2021), "7 Benefits of Electronic Payments", customerthink, Retrieved 24/8/2021

المطلب الثالث: مزايا وعيوب أدوات الدفع الإلكتروني

أولا: مزايا أدوات الدفع الإلكتروني :

أ- بالنسبة لصاحب البطاقة:

- سهولة ويسر الإستخدام
- تمنحه الامان بدل حمل النقود الورقية
- تمنحه فرصة الحصول على الإئتمان المجاني لمدة محددة.
- تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

ب- بالنسبة للتاجر:

- تعد أقوى ضمان لحقوق البائع
- تساهم في زيادة المبيعات
- تزيح عبئ المتابعة لديون الزبائن

ج-بالنسبة لمصدر البطاقة:

- تعتبر الفوائد والرسوم من الارباح التي تحققها البنوك والمؤسسات المالية [1].

ثانيا: عيوب أدوات الدفع الإلكتروني :

كما أن لأدوات الدفع الإلكتروني مزايا ففي الجانب الاخر نجد بعض العيوب نذكر منها:

أ- بالنسبة لصاحب البطاقة:

أن حامل أو صاحب البطاقة أصبحت تشكل خطرا على قدرته المالية وذلك بزيادة الإنفاق المبالغ فيه وكذا الرغبة في الأقتراض مما يعرضه لعدم القدرة على السداد .

ب-بالنسبة للتاجر:

إن مجرد حدوث بعض المخالفات من طرف التاجر أو عدم التزامه بالشروط المتفق عليها قد يؤدي بالبنك إلى إلغاء التعامل معه وادراج اسمه في القائمة السوداء، ويجعله يتكبد صعوبات كثيرة في نشاطه التجاري، هذا بالإضافة إلى الرسومات المفروضة عليه عن كل صفقة .

ج- بالنسبة لمصدر البطاقة:

أهم خطر يواجه مصدري هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم مما يؤدي بالبنك تحمل الأعباء والنفقات [2].

---

[1] عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، ص 30-32

[2] محمد الطائي ،التجارة الإلكترونية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،2010،ص185

المبحث الثاني: وسائط وأطراف أدوات الدفع الإلكتروني والعوامل المساعدة على تطورها.

مع تطور أدوات الدفع الإلكترونية نتج عنها ظهور بما يسمى الوسائط الإلكترونية التي تعتبر بدورها من بين أهم أسباب انتشار الدفع الإلكتروني .

المطلب الأول: الوسائط المختلفة لأدوات الدفع الإلكتروني

اعتمد القطاع المصرفي في بداية تحولاته للعمل المصرفي الإلكتروني على قنوات إلكترونية تتناسب مع درجة التطور السائد في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا في تلك الفترة وفيما يلي عرض لأهم هذه القنوات.

أولا: الصراف الألي :

هي أجهزة صرف العملة تركب لدى البنوك خدمة للزبائن حيث تسهل للزبون سحب ما يحتاج إليه من عملة نقدية دون الحاجة إلى التوجه للبنك، بحيث يسمح للعملاء بإجراء بعض عملياتهم المصرفية وتكون الخدمة على مدار الساعة، وبدأ استعمال الصراف الآلي من قبل "(britan's barclays bank) لأول مرة عام 1967 ويبلغ متوسط عمليات الصراف الآلي على الأقل 200 عملية تحويل يومياً[1] .

وتعتبر الصرافات الآلية أولى مظاهر تطور العمل المصرفي، حيث يعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد أو فروع كل البنوك في حالة قيامها بخدمة لعميل من أي بنك، وقد تطور عمل هذه الأجهزة حيث أصبحت تقوم بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا، والتي تقدم خدمات متقدمة في صرف المبالغ النقدية، لكن هذه الأجهزة لم تعد تقتصر على مجرد وسيلة للحصول على النقود، بل تقوم بوظائف متقدمة تمكن العملاء والموظفين من استلام رواتبهم وحقوق الضمان الاجتماعي، كما تسمح لهم بالوصول على حساباتهم الجارية، لذلك تقدم مجموعة من الوظائف منها [2]:

- التعرف على رصيد الحساب .القيام بسحب وإيداع نقدي .
- إجراء تحويلات نقدية بين الحسابات.
- طلب دفتر الشيكات
- سداد فواتير

ففي فرنسا اخترع في نهاية عام 2003 صراف آلي يسمح بإيداعات نقدية سواء أوراق نقدية أو قطعا معدنية حيث يقبل هذا الجهاز التعامل مع حوالي 250 ورقة نقدية ويستطيع حساب 500 قطعة نقدية في الدقيقة.

[1] عامر بشير، تحديث البنوك التجارية - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005 ، ص116

[2] وسيم محمد الحداد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 63- 64

الشكل رقم 06: جهاز الصراف الألي

المصدر: /البنوك-تتنفض-لحماية-أجهزة-الصراف-الآلي/اقتصاد-محلي 22-06-2015/ https://www.alkhaleej.ae

ثانيا: نهائيات الدفع الإكتروني

محطة الدفع والمعروفة أيضا باسم قارئ بطاقات الإئتمان ،هي ألة تسمح لك بإجراء معاملات على الفور ،ما عليك سوى إدخال بطاقتك وإدخال الرمز السري الخاص بك لقبول المعاملة ،كما أنه في بعض الأحيان يمكن إجراء الدفع دون إتصال ،ما عليك سوى وضع بطاقتك الإئتمانية على نهائي الدفع الإلكتروني دون الحاجة لإدخال رمز PIN[1]: .

إيجابيات وسلبيات نهائيات الدفع الإلكتروني :

أغلب الشركات والمؤسسات مجهزة بنهائيات دفع في وقتنا الحالي فمن إيجابياتها نذكر :

أ- **المعاملات آمنة:**

- بالنسبة للعميل، لا يتم تنفيذها إلا بعد التحقق من صحة الرمز السري الخاص به.
- بالنسبة للتاجر، يؤدي ذلك إلى تقليل مخاطر الفواتير غير المدفوعة أو الشيكات المرتجعة أو الأموال المزيفة.

ب- **تتيح تسهيلات رائعة للدفع:**

التوافق مع البطاقات المصرفية المختلفة (Visa وMasterCard وAmerican Express وغيرها)، كما تتم عملية الدفع نقدًا أم لا، وإمكانية الدفع ببطاقات مصرفية بالعملات الأجنبية، وما إلى ذلك.

- إن استخدام البطاقة المصرفية يقلل من عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي، وهي ميزة للعملاء.
- نظرًا لأنه يتم تسجيل المعاملة عبر محطة البطاقة المصرفية، فمن المستحيل أن يخسر التاجر الأموال أو تتم سرقتها.

هناك بالطبع بعض السلبيات لاستخدام هذه نهائيات الدفع ، وهي ضئيلة جدا مقارنة بمزاياها:

- قد يؤدي استخدام TPE إلى تكاليف إضافية محتملة اعتمادًا على التكنولوجيا المختارة؛
- مثل أي جهاز إلكتروني، يمكن أن يتعطل جهاز TPE.

[1] https://www.ca-de-terminaux-guides-actus/blog/nos-moncommerce.com/aide/guide-paiement/solutions-en- paiement-de-proximite/tout-savoir-sur-le-terminal-de-paiement-tpe.

الشكل رقم 07: نهائي الدفع الإلكتروني

ثالثا: نقاط البيع الالكترونية:

يمثل التحويل الإلكترونية للأموال في نقاط البيع أسلوبا يحقق الاستغناء عن تداول النقدية في إنجاز المدفوعات أو التسويات المطلوبة من قبل المستهلكين وذلك في نفس النقطة التي يشترون منها [1].

وتشهد هذه الوسيلة تزايد الاستعمال في معظم عمليات البيع بالتجزئة بالرغم من حدوث بعض الإشكالات المتمثلة في مسؤولية إدارة هذه النقاط.

رابعا: البنوك المنزلية:

وهي عبارة عن استخدام الحاسب الآلي الشخصي للعميل وربطه مع نظام الحاسب الآلي بالبنك، والذي أصبح يعرف باسم البنوك المنزلية، وهو يعتمد على فكرة تحويل البيانات من حاسب العميل إلى حاسب البنك والعكس وذلك من إشارات رقمية إلى موجات أو إشارات صوتية بواسطة أجهزة التحويل الخاصة بالحاسب لتمويل عبر وسائل اتصال متعددة إلى الحاسب الشخصي بمنازل العملاء.

استنادا على ذلك يعمل الحاسب الشخصي للعميل كمحطة طرفية لاستقبال الخدمات المصرفية المتمثلة في عرض أرصدة العملاء، طباعة كشوف الحساب بيان بالشيكات المحصلة، كما يمكن في المقابل إرسال التعليمات الصادرة من العميل للبنك مثل تجديد الودائع ربط ودائع جديدة، التحويل من حساب إلى حساب آخر، طلب دفتر الشيكات، حيث يحصل العميل على المعلومات بواسطة شاشة المعلومات التي يقوم بإرسال تعليماته إلى حاسوب المصرف للاطلاع على حساباته أو دفع الفوائد [2].

خامسا: الهاتف المصرفي:

الهاتف المصرفي هي خدمة مقدمة من قبل المصرف أو غيرها من المؤسسات المالية، والتي تمكن العملاء من أداء مجموعة من المعاملات المالية عبر الهاتف، دون الحاجة لزيارة فروع البنك أو آلة الصراف الآلي[3] .

---

[1] فلاح حسين تويتي وحيد جبر خلف الصيرفة الإلكترونية ، المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح، محلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، العدد 54 ، 2005 ، ص 09

[2] علي عبد الله شاهين،مرجع سبق ذكره،ص 10

[3] معلومات عن هاتف مصرفي على الموقع jstor.org مؤرشف من الاصل في 11-01-2020

ومن بين الخدمات التي يقدمها نذكر:

- الاطلاع على حسابك وإجراء معاملاتك المصرفية في أي وقت وعلى مدار الساعة. وتقدم مجموعة من الخدمات المتنوعة والسريعة من خلال الهاتف، والتي قد تشمل :
- استعلام عن رصيد حسابك الشخصي
- استفسار حول اخر المعاملات المصرفية
- دفع فواتير أو رسوم الخدمات الحكومية والعامة أو المخالفات المرورية
- إضافة المستفيدين
- سداد مستحقات بطاقات الائتمان واقساط التمويل
- تحويل الأموال بين الحسابات
- تحويل الأموال محلياً وخارجياً
- تفعيل بطاقات الائتمان

ت-إيقاف البطاقات الاكتتاب في الشركات

سادسا: المقاصة البنكية :

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع البنكية، كما ظهر نظام التسوية بالوقت الحقيقي الذي تمت فيه خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين البنوك وذلك ضمن نظام المدفوعات الإلكترونية، وهو نظام الكتروني للمقاصة ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون الغاء أو تأجيل، وبنفس قيمة اليوم [1].

المطلب الثاني: أطراف التعامل بأدوات الدفع الإلكتروني.

بعد الدفع الالكتروني أو الوفاء الالكتروني تقنية معقدة لتحقيق اهدافها وتنفيذ التزمات مستعمليها بما يستوجب تدخل اطراف أخرى لخصوصية هذه التقنية التي تتم عبر دعامات الكترونية، وتتدخل في هذه العملية في دورتها المتكاملة مجموعة من الاطراف [2].

أولا: الجهة المصدرة لوسيلة الدفع الإلكتروني:

وهو البنك أو المؤسسة المالية المنظمة من البنوك مثل (فيزا الداينرز كلوب، والأمريكان اكسبريس، الماستر كارد) [3] ، وهو البنك الذي له الحق في اصدار بطاقات الائتمان لعملائه، ولا يكون ذلك الا بعد الحصول على ترخيص معتمد وموافقة الهيئة أو المنظمة العالمية الخاصة بإصدار هذه البطاقات ان تقوم هذه

[1] مدحت صادق أدوات وتقنيات مصرفية دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2011، ص 312

[2] حوالف عبد الصمد ،النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،2015/2014،ص24

[3] حسين محمد الشبلي مهند فايز الدويكات التزوير و الاحتيال بالبطاقات الائتمانية سلسلة الجرائم المالية والمسحدثة دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الاردن الطبعة الأولى 2009 ص 25

الأخيرة بدراسة طلبات تلك المصارف والمؤسسات التي ترغب بإصدار بطاقات خاصة بها، وتقرر قبولها أو رفضها بعد تقويم مركزها المالي [1].

وبعد الحصول على الموافقة تقوم المصارف والمؤسسات بإصدار بطاقات وتسويقها على من يرغب في استخدامها من العملاء وفقا لما يتناسب مع متطلبات هؤلاء العملاء والانظمة الداخلية للمصرف، و ذلك دون ان تدخل من المنظمة العالمية من حيث شكل العلاقة التي تجمع الطرفين المتعاقدين المصارف الاعضاء وعملائها حاملي البطاقات ويلتزم المصرف المصدر امام المنظمة العالمية فقط باحترام الانظمة والقواعد العامة الاجرائية لنظام البطاقات التي تصدرها المنظمة

ويقوم المصرف العضو في المنظمة العالمية بإصدار انواع مختلفة من البطاقات مثل البطاقات العادية والبطاقات الذهبية البطاقات الفضية، والبطاقات المحلية [2].

ثانيا: البنك التاجر:

ان هذا الوصف يطلق على الشركات أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام ويبرم اتفاق مع مصدر البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع الى مصدر البطاقة للحصول على الثمن[3] .

وبناء على هذا التعاقد يقوم المصرف التاجر بدفع فواتير البيع للتجار ومتابعة تحصيلها من المصارف المصدرة للبطاقة مقابل عمولة مقررة متفق عليها بين الطرفين المصرف التاجر والتاجر الذي يقبل باستخدام البطاقة) ، وبطبيعة الحال يقوم المصرف التاجر بهذه المهمة بعد اعتماده رسميا من قبل المنظمة العالمية كمصرف التاجر ، وقد يكون المصرف التاجر مصرفا مصدرا في الوقت نفسه[4] .

ثالثا: حامل البطاقة او الزبون:

هو العميل الذي يحصل على البطاقة لاستخدامها فيما بعد في الوفاء بقيمة مشترياته أو للسحب من اجهزة الصراف الالي [5]. بدل من مخاطر حمل النقود، ويتم الحصول على هذه البطاقة عن طريق التعاقد مع البنك المصدر لها وفق شروط مبرمة في العقد، ولا يقوم البنك بإصدارها الا بعد دراسة طلب العميل أو بعد التأكد من وجود الضمانات الكافية التي تتناسب مع سقف الائتمان المصرح للبطاقة[6] .

---

[1] عمر سليمان الأشقر, دراسة شرعية في البطاقات الائتمانية ,دار النفائس الأردن ,الطبعة الأولى , 2009، ص50.
[2] حوالف عبد الصمد ,النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني , مرجع سابق, ص34
[3] شعبور سماح ،مصباح مرابطي،وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ،مرجع سابق،ص 21
[4] حوالف عبد الصمد ،مرجع سابق ،ص43
[5] واقد يوسف ،النظام القانوني للدفع الإلكتروني ،مذكرة لنيل درجة ماجستير في القانون ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،2011،ص 22
[6]حسين محمد الشبلي , مهند فايز الدويكات ,المرجع السابق الذكر , ص26

بحيث تسهل بطاقة الدفع (خاصة بطاقات السفر والترفيه على رجال الاعمال والسياح الذين يزورون أكثر من دولة استعمالها كأداة دفع واحدة حيث تقبل البطاقة في عدة دول أي تتكفل الهيئة المصدرة للبطاقة بعمليات الصرف الاجنبي نيابة عن حاملها[1] .

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور أدوات الدفع الإلكتروني.

لقد ساعد على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني مجموعة من العوامل أهمها:

أولا: تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

بالرغم من الإمتيازات التي تتميز بها وسائل الدفع التقليدية من حيث تسهيل المعاملات إلى أن هذه الأخيرة تتضمن العديد من النقائص والتي تذكر منها [2]:

- إنعدام الملائمة فالحاجة إلى الوجود الشخصي لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية
- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي، حيث أن المدفوعات التقليدية لا تتم في الوقت الحقيقي، ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع.
- إنعدام الأمن فالتوقيعات يمكن أن تزور والشبكات والكمبيالات و السندات الأمر يمكن أن تسرق أو تضيع والتاجر يمكن أن يلجأ للغش والإحتيال بمختلف أشكاله .
- ارتفاع تكلفة المدفوعات حيث أن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات، فالبنوك مثلا من جهتها تعاني من ارتفاع تكاليف معالجة الشبكات ذات المبالغ الصغيرة نظرا لتعددها، بالإضافة إلى تكاليف عملية المقاصة

ثانيا: تطور تكنولوجيا المعلومات:

أصبح إستخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا أساسيا في عمل البنوك خاصة في ظل تزايد المنافسة في الصناعة البنكية وإشتدادها محليا وعالميا، وهو ما دفع بضرورة تحسين الخدمات البنكية و إستخدام خدمات الدفع الإلكترونية .[3]

ثالثا: ظهور شبكات الانترنت :

[1] مدحت صالح ,ادوات وتقنيات مصرفية ,دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ,القاهرة ,عام 2001، ص 144

[2] طارق عبد الحال حمادة التجارة الإلكترونية والمالية والتسويقية والقانونية الدار الجامعية، مصر الطبعة الثانية، 2008، ص145-146

[3] د هارون العشي، فايزة بوراس، وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 المجلد 9، العدد 5 ، 2018، ص 176.

تعتبر شبكة الانترنت أكبر شركة حواسيب في العالم تتشكل من مجموعة من الشبكات الجزئية تجرى فيها المعلومات من و إلى أي مكان في العالم بحرية تامة، وهي مرتبطة ببعضها البعض من خلال مجموعة من التجهيزات المعلوماتية، تسمح بتمرير المعلومات بطريقة سهلة إقتصادية من و إلى أي مكان على وجه الكرة الأرضية . [1]

رابعا: ظهور البنوك الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة:

هي تلك البنوك والمؤسسات المالية القائمة على الركائز الإلكترونية من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء بأمان و أقل تكلفة و أسرع وقت و أقل جهد .[2]

خامسا: الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت :

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية عن الوسائل التقليدية بالإستفادة من وسائل الأمن المبتكرة حديثا لإستعمالها عبر شبكة الانترنت و خاصة لإضفاء الثقة على المعاملات المصرفية و التجارية التي تتم عبر هذه الشبكة و العتي تكون وسائل الدفع الإلكترونية طرفا فيها وقد كان إنتشار التجارة الإلكترونية سببا كافيا لإبتكار مثل هذه الوسائل كا توقيع الإلكتروني و التشفير و التأمين[3].

سادسا: ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات.

كان لظهور بعض المنظمات والمؤسسات المالية العالمية الرائدة في انتاج وتسويق وسائل الدفع الاكترونية أثر كبير على انتشار استخدام هذه الأخيرة وتراجع استعمال أدوات الدفع التقليدية، ويمكن تقسيم بطاقات الالكترونية وفقا لهذا المجال الى ثلاثة أقسام كما يلي [4]:

أ – البطاقة التي تصدرها المنظمات العالمية :

وهي البطاقة التي تصدر من مصارف مرخص لها من المنظمة العالمية الراعية للبطاقة ، وهذه المنظمات لا تعتبر مؤسسات مالية تقوم بإصدار البطاقة وإنما هي بمثابة نادٍ يمنح المصارف ترخيص أو تفويض لإصدار البطاقة ويساعدهم على إدارة خدماتها و يجب وضع اسم وشعار المنظمة على البطاقة ومن أشهر هذا النوع من البطاقة هي بطاقة الفيزا العالمية (Visa) وبطاقة الماستر كارد .) (Master Card

1 – **بطاقة فيزا العالمية:** بطاقة الفيزا تكون على ثلاثة أنواع بحسب الائتمان الممنوح لحاملها وهي:

- **بطاقة الفيزا الفضية (العادية):**

---

[1] سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري - الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية - مجلة العلوم الإنسانية،
أم البواقي، العدد 350السادس 2016، ص 350.

[2] نفس المرجع ، ص350

[3] هارون العشي، فايزة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص 177

[4] وائل الدبيسي، البطاقات المصرفية أنظمة وعقود ، مكتبة صادر دار المنشورات الحقوقية، بيروت، لبنان ، 2004 م، ص 38

وهي البطاقة التي تكون حدودها الائتمانية منخفضة نسبياً وتمنح لمعظم العملاء الذين تتوافر فيهم المتطلبات الضرورية ويكون لحاملها القدرة بواسطة هذه البطاقة على شراء السلع والخدمات من التجار والسحب النقدي من البنوك وأجهزة الصراف الآلي .

- **بطاقة الذهبية الممتازة :**

وهي البطاقة التي تكون حدودها الائتمانية عالية لذا تمنح للعملاء ذوي الكفاءة المالية العالية وان بعضها يعطي للحامل ائتمان غير محدد بسقف معين ، بالإضافة لذلك فان حاملها يتمتع ببعض الخدمات مجاناً كالتأمين على الحياة والحجز في الفنادق وشركات الطيران والاستشارات الطبية والقانونية[1] .

- **بطاقة الفيزا إلكترونيك:**

توفر هذه البطاقة لحاملها إمكانية سحب النقود من أجهزة الصراف الآلي ومن الأجهزة التي تستطيع قراءة الشريط المغناطيسي على المستوى الدولي.

الشكل رقم 08: بطاقة فيزا العالمية

2 - **بطاقة ماستر كارد العالمية:**

هي شركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ولها خبرة واسعة في مجال المدفوعات MasterCard فلها بطاقات تحظى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية ولها مؤسسات مالية معينة لخدمة Cirrus Maestro المستهلك في مجال الأعمال عبر 210 دولة وإقليم تضم أكثر من 4000 مستخدما ، 37 مكتبا و 23000 موزعا في العالم [2].

[1] جلال عايد الشورة ، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008 م، ص 37.

[2] وهيبة عبد الرحيم، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 02، جانفي 2010، ص192.

الشكل رقم 09: بطاقة ماستر كارد العالمية

ب – البطاقة التي تصدرها المؤسسات المالية الكبيرة :

وهي البطاقات التي تصدرها هذه المؤسسات مباشرةً دون أن تمنح تراخيص إصدارها لأي مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، وإنما تتولى بنفسها التعاقد مع التجار والحصول على حقوقها من حملة البطاقة مباشرةً، ولا تلزمهم بفتح حسابات مصرفية لديها أو لدى أحد فروعها، ومن أهم هذه البطاقات هي بطاقة الأمريكان اكسبريس (American Express)والداينرز كلوب [1]، وتكون بطاقة الأمريكان اكسبريس على ثلاثة أنواع طبقاً للتسهيلات الائتمانية التي يرغب العميل الحصول عليها وهي كالآتي:

1-بطاقة الأمريكان اكسبريس الخضراء :

وهي التي تمنح للعملاء الذين يمتازون بملاءة مالية وتحدد التسهيلات الممنوحة لهم بسقف ائتماني محدد لذا تمنح لمتوسطي الدخول[2] .

2- بطاقة الأمريكان اكسبريس الذهبية :

وهي تمنح للعملاء الذين يتمتعون بملاءة مالية عالية وتمتاز بأن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل غير محددة بسقف ائتماني معين [3]، وان بطاقة الأمريكان اكسبريس لا تقبل وضع اسم أي مصرف أخر على بطاقاتها إلا على هذا النوع من البطاقة وبشرط أن يكون لدى المصرف المصدر لهذه البطاقة حساب للعميل الراغب في الحصول عليها، وان يكون المصرف ضامن له [4].

[1] ايهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007 م، ص 34
[2] معادي أسعد صوالحة، بطاقات الائتمان، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011 م، ص 51
[3] نفس المرجع ،ص 51.
[4] محمد سعيد أحمد، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009 م، ص 315

3-بطاقة الأمريكان اكسبريس الماسية :

وهي التي تمنح لكبار التجار والأثرياء ومن لهم أموال كثيرة لدى البنوك والمؤسسات المالية الدولية [1].

4- بطاقة الداينرز كلوب : Diners club

وهي البطاقة التي تتسم بمرونة معاملاتها وتصدر على ثلاثة أنواع هي : بطاقة الصراف البنكي لكافة العملاء ، وبطاقة رجال الأعمال لرجال الأعمال، وبطاقة خاصة بالتعاون مع شركات كبرى كشركات الطيران وشركات السيارات [2].

ج - البطاقة التي تصدرها المؤسسات التجارية الكبيرة :

وهي البطاقة التي تصدرها المؤسسات والمحلات التجارية كالمطاعم والفنادق ومحطات البنزين بهدف المحافظة على العملاء المتميزين وتسهيل معاملاتهم، ومن أشهرها بطاقة الشراء من المحل التجاري : وهي بطاقة يصدرها المحل التجاري لعملائه ويتيح لهم شراء ما يحتاجونه من سلع وخدمات ويكون الدفع بعد فترة من الزمن أي إن هذه البطاقة تمنح حاملها تسهيل ائتماني في حدود سقف معين وكذلك تمنحهم مزايا أخرى كتخفيض الأسعار والأولوية في الحصول على الخدمات[3] .

ثامنا :ظهور الحكومة الالكترونية

تعد من أبرز التطبيقات الإدارية الحديثة والمكتسبات البشرية التي ظهرت في الوقت الحاضر، والتي حظيت بأهمية بالغة في مختلف دول العالم لتصبح من متطلعات كل بلد، فالحكومة الالكترونية هي وسيلة تستخدمها الحكومة الحقيقية بمعناها القانوني والإداري لتوصيل المعلومات والخدمات وتسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الأنترنت، وبالتالي فهي لا تلغي دور الحكومة الحقيقية وإنما تسنده وتدعم كفاءته من خلال الابتعاد عن الروتين والتعقيدات البيروقراطية، اختصار المسافات توفير الوقت والجهد والمال، غير أن تطبيق هذه التقنية الحديثة يستوجب ضرورة تبني التجارة الالكترونية وخلق وسائل دفع بآليات عصرية [4] .

تركيبة البطاقة البنكية :

البطاقة البنكية تخضع لمعايير الجودة العالمية **ISO 7812** لها أبعاد خاصة متفق عليها عالميا يمكن تقسيم البطاقة البنكية إلى ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول:** مخصص للبنك أو الجهة المصدرة للبطاقة

يحمل إسم البنك وشعار البنك وطبيعة البطاقة والشريحة الإلكترونية.

يمكن للشريحة الإلكترونية أن تكون :

---

[1] معادي أسعد صوالحة، مرجع سابق ، ص 51
[2] نفس المرجع ، ص53
[3] أنس العلبي، النظام القانوني لبطاقات الإعتماد، منشورات الحلبي،بيروت، لبنان، 2005، ص59
[4] علاء عبد الرزاق السالمي وخالد إبراهيم السليطي، الإدارة الإلكترونية،دار وائل، الأردن، 2008، ص88

الشكل 10: أبعاد البطاقة

- قابلة للبرمجة
- تخزين معلومات
- تخزين برامج
- تحتوي على ميكرو بروسيسور
- مجهزة بدالة حسابية
- تسمح بالتحقق من الرمز السري لحاملها
- تضمن حماية جد عالية لصاحبها
- يمكن أن تقوم بعمليات غير تلامسية من خلال الشكل الموضح فوق الشريحة
- خلفية البطاقة هي من إختصاص البنك تحمل أي صورة يراها مناسبة مثل (طبيعة–معلم تاريخي ..الخ)

- **القسم الثاني:** مخصص لرقم البطاقة الذي يتكون من **16** رقم موزعة على **4** مرات كما هو موضح في الشكل :

الشكل رقم 11: رقم البطاقة البنكية

يعتبر هذا الرقم وحيد عالميا يحمله شخص واحد فقط ويعرف ب **PAN**

PAN : PERSONAL ACCOUNT NUMBRE

هذا الرقم يتكون أيضا من **BIN** وهي **6** أرقام الأولى من رقم البطاقة وهو يوضع طبيعة البنك.

BIN : BANQ IDENTIFICATION NUMBRE

الرقم الأول من BIN يوضح نوع البطاقة :

فرقم **4** يمثل بطاقة فيزا VISA

ورقم **5** يمثل بطاقة ماستر كارد MASTER CARD

الأرقام 9 الباقين يمثلون رقم البطاقة فالبنك المصدر للبطاقة هو من يقوم بصنع هذا الرقم وربطه بالشبكة العالمية لفيزا وماستر كارد.

الرقمين الأولين من الأرقام التسعة من رقم البطاقة يمثلون بنك البطاقة المصدرة وسبعة أرقام الباقية يمثلون رقم البطاقة داخل البنك المصدر للبطاقة.

الرقم الأخير من رقم البطاقة يسمح بتحديد الخطأ أثناء عملية الحجز

في نفس القسم الثاني نجد شكل يسمى الهلوقرام HOLOGRAMME هو نفسه الموجود في الاوراق النقدية يصنع من طرف شركة مختصة في صنع الهلوقرامات خلال عملية صنعه يتم تعقيد العملية حتى تصعب عملية التزوير والتقليد.

- **القسم الثالث** : مخصص للمعلومات الخاص بحاملها من إسم ولقب حامل البطاقة وكذا تاريخ نهاية الصلاحية وشعار فيزا أو ماستر كارد

في القسم الخلفي للبطاقة نجد ثلاثة أقسام :

- **القسم الأول** : نجد الشريط الممغنط الاسود يتكون من 3 أشرطة ممغنطة تحتوي على مختلف المعلومات الخاصة من اسم ولقب الحامل وتاريخ نهاية الصلاحية كل شريط لا يمكن أن يحتوي على اكثر من 79 رمز
- **القسم الثاني**: يحتوي على توقيع حاملها يكون هذا التوقيع محمي من جراء التلاشي بحبر خاص كما يحتوي هذا القسم على رمز أمان البطاقة يتكون من 3 أرقام يستعمل في تاكيد عمليات الشراء عن بعد
- **القسم الثالث**: يحتوي على معلومات خاصة بالبنك وكيفية الإتصال به (رقم هاتف–إيمايل) والشكل الأتي يوضح مختلف الأشياء التي تم ذكرها:

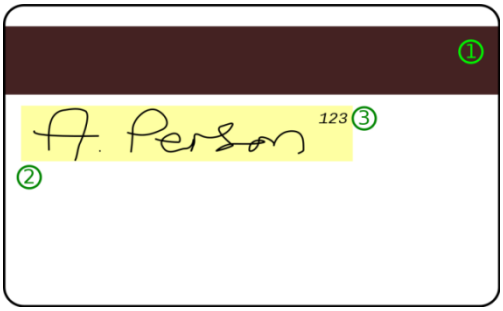

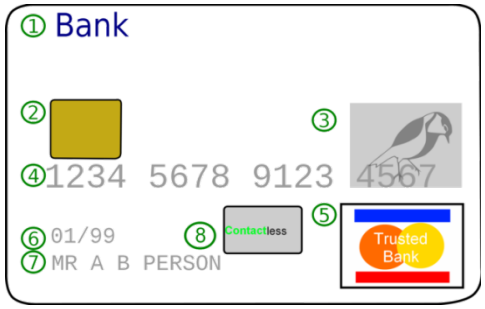

مثال عن الوجه الأمامي لبطاقة ائتمان:

1 – شعار البنك الصادرة عنه البطاقة

2 – شريحة (EMV فقط على البطاقات

3 – الهولوغرام

4 – رقم البطاقة

5 – شعار الشبكة المشغلة للبطاقة

مثال عن الجانب الخلفي من بطاقة ائتمان:

1 – الشريط الممغنط

2 – شريط التوقيع

3 – رمز أمان البطاقة

الشكل رقم12 : عناصر البطاقة البنكية.

المبحث الثالث: مخاطر أدوات الدفع الإلكتروني وطرق المواجهة

بالرغم من الدور الذي تلعبه أدوات الدفع الإلكترونية في تسهيل وتسريع مختلف المعاملات بين مختلف الأطراف إلا انه ظهرت عدة مخاطر ناجمة عن إستعمال هذه الأدوات.

المطلب الأول: مخاطر أدوات الدفع الإلكتروني.

إن التطور الذي طرأ على المعاملات المالية والتجارية بين مختلف المتعاملين من تجار ومستهلكين ومصارف ومؤسسات مالية جراء إستخدام أدوات الدفع الإلكترونية أحدث قفزة نوعية في إنتقال رؤوس الأموال وإنخفاض تكلفة التحويلات المالية والإستفادة من الخدمات السريعة لكن يبقى عائق الجرائم والاخطار التي هددت الثقة بهذه الأدوات والتي منها :

أولا: مخاطر التشغيل :

ينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة مايلي:

أ- عدم التأمين الكافي للنظم :

يتمثل هذا الخطر في إمكانية الاختراق عبر المرخص لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها أو سرقة أرقام البطاقات الائتمانية الخاصة بهم، سواء تم ذلك من خارج البنك أو من طرف العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية للكشف عن طريق الاختراق، حيث تقع على عاتق البنوك مسؤولية كبيرة لتأمين معلوماتها الموجودة على الانترنت واستخدام أفضل وأحسن البرمجيات، واستخدام التشفير بدرجة عالية ومعقدة، ويقع أيضا جزء من المسؤولية على العملاء في تأمين أجهزتهم واستخدام مضادات الفيروسات وعمل التحديثات بشكل دوري [1] .

ب- عدم ملائمة تصميم نظم الدفع أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة :

تنشأ بسبب [2]:

- الإهمال في صيانة الأنظمة يؤدي إلى تراكم المشاكل وتدهور الأداء.
- الاعتماد على مصادر خارجية للدعم الفني ينعكس سلباً على جودة الخدمات.
- عدم إلمام الموظفين بالتكنولوجيا الحديثة يؤثر سلباً على أداء العمليات الإلكترونية.
- فشل المصرف في إدارة نظمه يؤدي إلى فقدان الثقة لدى العملاء وتشويه سمعته.
- تأثير سلبي يمتد إلى المصارف الأخرى في حالة فشل أحد المصارف.
- زيادة مخاطر الاحتيال بسبب صعوبة مراقبة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- الضرورة القانونية والدولية لتنظيم وتنسيق العمليات المصرفية الإلكترونية.

ج - إساءة استخدام نظام الدفع من قبل العملاء :

يتعين على العميل الإبلاغ عن أية مشكلة تتعلق بأدوات الدفع المسلمة له في حين يتحمل العميل المسؤولية عن أي خسارة ناتجة عن عدم الإبلاغ عن سرقة أو فقدان أداة الدفع المخصصة له ،كما يجب على

[1] مريم بن شريف، الأعمال المصرفية الإلكترونية الرهانات والتحديات مجلة الإقتصاد الجديد العدد، 02 الجزائر 2010، ص159

[2] وهيبة عبد الرحيم، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الإقتصاد الجديد العدد 02 الجزائر 2010، ص199

العميل أن يلتزم بالشروط المتعلقة بالخدمة والواردة في العقد بينه وبين الجهة المصدرة للأداة و في حالة سوء استخدام الخدمة من قبل العميل، يتحمل المسؤولية الناتجة عن ذلك [1].

د – سلامة المعاملات والمعلومات البنكية الإلكترونية

" يعتبر مفهوم الحماية والأمان أحد المكونات التقنية لتكنولوجيا المعلومات التي تستند عليها العمليات البنكية الإلكترونية بشكل اساسي لتوفير إجراءات الأمن المادي والمنطقي لحماية الأجهزة والمعدات والبرمجيات والشبكات، وعليه فإن أمن المعلومات الموجودة لدى البنوك هي الهدف الأكبر وهي الأساس لثقة العملاء فيه، ونجد أن حلقات الحماية التقنية وأمن المعلومات لا تكتمل إلا بالحماية القانونية من خلال أحكام تحمي من إساءة إستخدام الحواسيب والشبكات في إرتكاب جرائم الكمبيوتر والإنترنت والجرائم المالية الإلكترونية وإلا بقيت الحماية منقوصة ومشكوك في جدارتها، وبالتالي كان لابد من إيجاد إستراتيجية شاملة لأمن معلومات نظام البنك وعملائه والنظم المرتبطة بهما "[2].

ثانيا: المخاطر المالية :

وتتعلق بالشكل الأساس بمخاطر ترتبط بعلاقة البنوك المركزية التي تصدر العملة بالمراكز المصرفية . إن النقود الإلكترونية ستجعل من الصعب على البنوك المركزية مراقبة الكتلة النقدية، كما أن تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات مصرفية أو غير مصرفية، فإن الكتل النقدية الالكترونية لا تكون في متناول الدولة من الناحية التنظيمية .

أ – خطر غسيل الأموال

قد فرضت ظاهرة غسيل الأموال نفسها على المستوى العالمي، واستحوذت على اهتمام كافة صانعي السياسات الاقتصادية وبالأخص السياسات النقدية والمصرفية، ولقد أصبحت هذه الظاهرة مشكلة حقيقية تؤرق الكثير من دول العالم لما لها من آثار سلبية خطيرة سواء على المصارف أو الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي بصفة عامة. أما فيما يخص إعطاء مفهوم لهذه الظاهرة فهناك من جعلها ظاهرة يعاقب عليها القانون وهناك من عدها ظاهرة اقتصادية، وبعضهم نظر إليها من الجانب المصرفي فقط . وعلى العموم فقد جاء في تعريف غسيل الأموال على أنها عملية إضفاء المشروعية على الأموال المتأتية من أصول محرمة شرعا أو مصادرها غير مشروعة قانونا وذلك من خلال القيام بمشاريع مقبولة اجتماعيا وقانونيا ومن ثم إدخالها ضمن الدورة الاقتصادية الشرعية وصولا إلى تداولها بصورة طبيعية ومشروعة، كما يمكن لنا وضع مفهوما آخر أكثر اختصارا وهو " إضفاء صفة المشروعية لأموال غير مشروعة اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا . "وتمر عملية غسيل الأموال من خلال ثلاثة مراحل المرحلة الأولى وتعرف بمرحلة التوظيف أو الإيداع ومن خلالها يتحقق تنظيف

[1] فلاح نصرت فلاح الفليح، المسؤولية المدنية لمزود خدمات الدفع الإلكتروني دراسة مقارنة، رسالة إستكمال متطلبات رسالة ماجستير قانون خاص جامعة الشرق الأوسط عمان الأردن، 2021 ص 75

[2] نوري الشمري، عبد الفتاح ناظم محمد زهير العبدلات الصيرفة الإلكترونية الأدوات والتطبيقات، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2008 ص 205

الأموال المشبوهة بتوظيفها داخل المؤسسات المالية، وذلك بتزوير بعض المستندات أو إخفاء بعضها والمرحلة الثانية التغطية والتجميع بالتمويه وإخفاء المصدر الحقيقي للأموال أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتمثل في الدمج في إستثمارت مشروعة [1].

ب – غسيل الأموال عن طريق البطاقات البنكية :

غسيل الأموال يعني التصرف في النقود، بطريقة تخفي مصدرها أو أصلها الحقيقي، وهي عملية يلجأ إليها تجار ومهربوا المخدرات لإخفاء دخل غير مشروع، أو إستخدام دخل مشروع في وجه غير مشروع، ثم يقومون بإدخال ذلك في الدخل المشروع ليبدو وكأنه تحقق من المصدر المشروع، فيمكن إستخدام هذه البطاقات في غسيل الأموال في أموال غير المشروعة وذلك بقيام شخص أو عدة أشخاص بالحصول على بطاقات من عدة بنوك ويتم تغطية السحوبات النقدية أو البضاعة من حساباتهم لدى أحد البنوك في الدولة الأخرى، وهذه الأخيرة أموالها أصلها غير مشروع، وتعتبر الإنترنت هي الأخرى وسيلة للتعامل غير المشروع التي تشكل صورة من صور غسيل الأموال خاصة أنها أسهل وأيسر تعاملا مع المصارف بالضغط على المفتاح يمكن له فتح أفاق الدخول لحسابات وأنشطة مالية ومصرفية في أي جهة في العالم [2].

ج – مخاطر التحصيل الضريبي:

إن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية يواجه صعوبات في البداية ، هذه الصعوبات تمنح الجهاز الضريبي فرصة لاكتساب الخبرة والمهارات زد الى ذلك أن الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت يحرم الدول من جزء من الضرائب تقديرات تشير إلى أن الولايات المتحدة فقدت نحو 10.8 بليون دولار من الضرائب في عام 2002 بسبب عدم فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية، كما يوصف إعفاء التجارة الإلكترونية من الضرائب بأنه يشبه "النمل الأبيض الذي يقوم بتآكل القاعدة الضريبية"[3].

ثالثا: مخاطر الدفع الإلكتروني غير التنظيمية :

إن إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية سيؤدي إلى صعوبة في تطبيق التنظيمات والنصوص القانونية المنصوص عليها على المصارف والمؤسسات المالية .بإعتبار أن المؤسسات المالية غير النظامية، لا تقبل الضوابط التنظيمية، فلا يمكنها الإلتزام بما يتم فرضه على المؤسسات المالية النظامية.

رابعا: مخاطر صعوبة الهيكلة التقنية:

يقف في مقدمة متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مجال الخدمات المصرفية، البنية التحتية التقنية، والتي لا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات، وبقدر كفاءة البنى التحتية وسلامة سياسات السوق الاتصالي وتحديدا السياسات التسعيرية المقابل

[1] خالد رماح المطيري، البنوك وعملية غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 54
[2] عبد الرحيم عبد المطلب العولمة وإقتصاديات البنوك الدار الجامعية القاهرة، مصر، 2003 ص 261
[3] سماعيل قشام، ضرائب التجارة الإلكترونية بين الإعفاء والإخضاع، مجلة دفاتر إقتصادية العدد الأول جامعة الجلفة الجزائر، 2019 ص 139

خدمات الربط بالانترنت، بقدر ما تتحقق معايير التعامل السليم مع مختلف العناصر التي تؤثر بدورها على البناء القوي للتعامل مع عصر المعلومات، فضلا على ضرورة توافر الأجهزة والبرمجيات والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ضمن عملية تقديم الخدمات المصرفية، حيث لم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي لذلك، بل إن استراتيجيات التلائم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية أصبحت هي الأهم[1]

خامسا: المخاطر القانونية :

المخاطر القانونية تنشأ نتيجة عدم وضوح الحقوق والالتزامات في الخدمات المصرفية الإلكترونية، وذلك يعزى إلى تطور وسائل الأداء في هذا المجال مثل السجلات والتوقيعات الإلكترونية والعقود، وتقنيات إرسال وتلقي السجلات. هذه المخاطر تشمل التحديات القانونية المتعلقة بقبول القوانين للتعاقدات الإلكترونية ودلائلها في الإثبات، وأمان المعلومات، ووسائل الدفع، والتحديات الضريبية، وإثبات الشخصية، والتواقيع الإلكترونية، وأنظمة الدفع، وسرية المعلومات، وأمن المعلومات من مخاطر الجرائم التقنية العالية، وخصوصية العميل ومسؤوليته عن الأخطاء، وحجية المراسلات الإلكترونية، والتعاقدات المصرفية الإلكترونية، ومسائل الملكية الفكرية للبرمجيات وقواعد المعلومات المصرفية، وعلاقات البنك مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة للخدمات. تحدث هذه المخاطر عندما لا يتم احترام القوانين والضوابط المتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وعندما لا يتم تحديد الحقوق والالتزامات بوضوح، وعندما لا تكون هناك قواعد واضحة لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية ببعض الاتفاقيات المبرمة عبر وسائل الوساطة الإلكترونية [2].

أ – تحديات التعاقد البنكي الإلكتروني

إن أدوات الاتصال الحديثة، ولاسيما الدفع الإلكتروني، أثارت مسائل حول صحة العقود المبرمة بها، خاصة فيما يتعلق بوسائل الإثبات. فالعقود الإلكترونية تختلف عن العقود التقليدية في الإشكاليات التي تثيرها، خاصة بسبب غياب المعايير والأوصاف القانونية للبيانات وقبولها كوسائل إثبات نهائية. كما تتعلق هذه المسائل بوسائل إثبات الوقت والمكان لإبرام العقد والقانون المعمول به، وجهة الاختصاص القضائي في حالة وقوع نزاع كما أن النصوص القانونية الحالية قد تكون غير مناسبة للتطبيق على الأدوات الإلكترونية نظرًا لاعتمادها على العناصر التقليدية مثل الكتابة والتوقيع والمستندات، وهذا يستوجب إعادة النظر في التشريعات لتوافق التطورات الحديثة وتكاملها [3].

---

[1] عيمة بارك، مداح عرايبي الحاج أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية، في الوطن العربي، الواقع والأفاق ، مجلة الإقتصاد الجديد العدد 02 الجزائر، جانفي 2010 ص 67

[2] مريم بن شريف مرجع سابق، ص 158

[3] عبد الرزاق بوعلالي، أحلام بوعبدلي الصناعة المصرفية العربية وتحديات مؤتمر بازل، جامعة الأغواط ، العدد 15 الجزائر، 2004 ص 04

ب – خطر تزوير بطاقات الدفع الإلكتروني

لقد كان لكثرة بطاقات الدفع الإلكتروني، واختلاف أنواع المشتريات والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطتها، دافع للمزيفيين والمزورين وعصابات الجريمة على إصدار بطاقات مزورة ومقلدة لإستخدامها في التحايل والتلاعب والسرقة، فأصبح يطلق عليها جريمة العصر، ويترتب على وقوعها خسارة كبيرة، وقد ظهرت أساليب وأنماط مختلفة في تزوير هذه البطاقات سواء من قبل الحامل أو التاجر وموظف البنك المصدر أو من قبل الغير. وهناك عدة صور لتزوير بطاقات الدفع الإلكتروني [1].

ج – خطر قرصنة التوقيع الإلكتروني

قد يتعرض التوقيع الإلكتروني لسيطرة قراصنة الإنترنت على النظام المعلوماتي الخاص بصاحب التوقيع، ومن ثم الإستيلاء على الأرقام السرية وإستخدامها لأغراض شخصية، وقد يكون الإستيلاء على النظام المعلوماتي للطرف الثالث وعليه إصدار شهادات توثيق مزورة دون علم جهة التوثيق [2].

عملية التوقيع الإلكتروني تتم بواسطة برنامج خاص على الحاسوب، والذي قد يحتوي على ثغرات لا يتم اكتشافها إلا بعد تشغيله. هذا يؤدي إلى عدم ثقة العملاء في التوقيع الإلكتروني وعدم قدرته على تحقيق التوقيع المطلوب بشكل صحيح.

هناك بعض الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها الموقعون، مثل: نسيان الرقم السري أوعدم قدرتهم على تقليد توقيعهم على المنصة الإلكترونية، تجعل التوقيع الإلكتروني معرضًا للمخاطر في مجال التجارة الإلكترونية.فقد تمكن الآخرون من الحصول على الرقم السري، يمكن استخدامه لأغراض شخصية، مما يعرض المستخدم للخطر. [3].

د – الاستخدام غير المشروع البطاقة الدفع الالكتروني من قبل التاجر والمصدر:

يمكن أن يتم استخدام البطاقة استخداما غير مشروع من قبل التاجر القابل لها، وكذلك من قبل البنك المصدر، ولا يقصد بالمصدر هنا الشخص المعنوي، بل الأشخاص القائمين على إدارته أو العاملين لديه، ولذلك وجب علينا التطرق إلى طرق التلاعب التي تمارس من قبل التجار وطرق التلاعب التي تمارس من قبل موظفي المصدر [4].

هـ – الخطر الوارد على العمليات:

---

[1] نوال حاج مخناش رشيد شميشم التعاون الدولي ومدى فعاليته في مكافحة جرائم تزوير البطاقات الإلكترونية 2008، جامعة يحي فارس المدية، 2019 ص21

[2] سامح التهامي، التعاقد عبر الإنترنت - دراسة مقارنة - دار الكتب القانونية للنشر والبرمجيات 450-499القاهرة، مصر 208، ص 450-499

[3] عبد الرحمان بن عبد الله الخميس المخاطرة في المعاملات المالية المعاصرة، دار الكنوز غيشبيليا للنشر والتوزيع الرياض، السعودية، 2013 ص 506

[4] أحمد حمدان الجهني، مرجع سابق، ص 31

إن طبيعة المعاملات المصرفية الإلكترونية ينجر عنها تهديدات أمنية تأتي سواء من داخل النظام أو خارجه وعلى البنوك تتبع ممارستها لضمان سرية البيانات والاعتماد على خبراء في ذلك المخاطر تتعلق بعلاقة البنوك الإلكترونية بالبنك المركزي، حيث أن النقود الإلكترونية ستجعل من الصعب مراقبة تحديد الكتلة النقدية كذلك تداول عدة أشكال من النقود الصادرة عن مؤسسات مصرفية وغير مصرفية من المبالغ خارج رقابة السلطة النقدية يجعل الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات إلى أمن النظام المصرفي ووجوده، وهو الخطر الأساسي لمخاطر التشغيل الناجمة عن الأعمال المصرفية الإلكترونية، وتهديدات الأمن يمكن أن تأتي من داخل النظام أو خارجه، ومن ثم يتعين على القائمين على تنظيم العمليات المصرفية والإشراف عليها أن يتأكدوا من أن البنوك، تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات إلى جانب نزاهة النظام والبيانات، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسات الأمان ومراجعتها بواسطة خبراء خارجيين كي يقوموا بتحليل أوجه تعرض الشبكة [1].

سادسا: مخاطر أخرى :

مخاطر أسعار الصرف تتمثل في خطر فقدان البنوك لجزء من أصولها بسبب تغيرات في أسعار الصرف. على الرغم من وجود قواعد محاسبية تسهل تحديد وفهم هذه المخاطر، إلا أن اتخاذ البنوك لمراكز مفتوحة لعملائها في ظل تقلبات أسعار الصرف يزيد من مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، ويشمل ذلك المعاملات الفورية.

ويعرف خطر سعر الصرف بأنه المخاطرة بالتغيرات المستقبلية في قيمة عملة أجنبية، ويتحمل هذا الخطر الأشخاص الذين يمتلكون أصولًا أو ديونًا أو حقوقًا تتعلق بهذه العملة. يمكن أن تؤدي التقلبات في أسعار الصرف التي تواجهها البنوك إلى نتائج إيجابية مثل تحقيق أرباح إضافية على القروض في حالة زيادة قيمة العملات، بينما قد تسبب الخسائر في حالة انخفاض قيمتها مما يعني تحمل البنك للخسارة إذا كان قد اقترض بتلك العملة [2].

سابعا: ضياع البطاقة الذكية :

ضياع البطاقة أو سرقتها يؤدي إلى ضياع النقود المخزنة فيها .ضياع البطاقة الذكية تكمن في مدى سداد حاملي البطاقة الائتمانية للديون المستحقة عليهم، فتزيد بذلك نسبة الديون المعدومة، كما أن عدم وجود رأس مال كاف لمواجهة السحب النقدي والاقتراض على البطاقات الائتمانية يشكل خطرا على سيولة البنوك التجارية بالإضافة إلى النفقات التي يتحملها البنك مصدر البطاقة، جراء ضياع البطاقة أو سرقتها أو ارتكاب أي غش أو احتيال محتمل [3] .

[1] سيبة خنشة وسائل الدفع الحديثة التوزيع والطباعة الإستخدام غير المشروع البطاقات الدفع الإلكتروني، البلد غير موجود 2012 ص 37

[2] خالد قاشي، مصطفى العثماني، إستراتيجية مخاطر الصيرفة الإلكترونية مجلة الإقتصاد الجديد العدد 02 ، 2010ص 248

[3] سمية عبابسة وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية العدد 06 الطبعة الأولى، أم البواقي، الجزائر، 2016 ص 22

ثامنا: مخاطر السمعة:

يرتبط نجاح المصارف في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة، وتنشأ مخاطر السمعة فيما يتعلق بالعمليات المصرفية الإلكترونية في حال فشل المصرف في إرساء شبكة موثوقة وآمنة لتقديم هذه الخدمات أو عند تقديم خدمات غير كفاءة أو عدم انتظام تقديم الخدمة أو في حالة نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء [1].

تاسعا: مخاطر السطو على أرقام البطاقات :

أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت عملية سهلة، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز الإرجاع تلك الأرقام أو لعدم نشرها أو لعدم استخدامها. ونذكر من هذه الجرائم مايلي:

أ – تجاوز الحامل لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الآلي وتقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الآلية للنقود بمبلغ يزيد عن رصيده، أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح له به.

ب – إساءة استعمال بطاقات الوفاء: قد يقدم العميل بشراء سلع وخدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها.

ج – استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها : لكل بطاقة مدة صلاحية معينة، وبعد مرور هذه المدة لابد على العميل بردها للبنك أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها بموجبها بائتمان للعميل

د – استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير.

هـ – السحب ببطاقات الكترونية مزورة:حيث يقوم الغير بتزوير البطاقات عن طريق بطاقات ائتمان مسروقة، واستبدال بياناتها، كما قد يتم ذلك بالتواطؤ مع صاحب البطاقة الذي يتركها للغير لإستعمالها [2].

عاشرا: مخاطر الأمن المعلوماتي:

هو النظام الذي يتضمن أجهزة إلكترونية تستعمل لضمان أمان المعلومات ويستند إلى تقنيات التشفير أو الترقيم أو التعريف من خلال عمليات تقنية ذات غاية مماثلة أخرى، وذلك بغية حماية المعلومات الإلكترونية وإكتشاف أي تعديل أو تحريف فيها، وبالنسبة للقانون المصرفي في الجزائر مثلا النظام الخاص بالمقاصة عن بعد مابين البنوك الأمن من الأخطار المالية الجديدة التي تفرضها على الخصوص طبيعة نظام التبادل الذي يتم في الوقت الحالي ويقدم خدمة متواصلة، وكذا الأخطار المعلوماتية المرتبطة بإحتمالات القرصنة المعلوماتية، وبالتالي فالنظام المعلوماتي الأمن في مجال الدفع الإلكتروني هو نظام يحمي من الوقوع في الأخطار المالية

[1] خالد قاشي، مصطفى العثماني، مرجع سابق، ص 246
[2] وهيبة عبد الرحيم، مرجع سابق ص 200

الجديدة المرتبطة بالأخطار المعلوماتية، ولتفادي ذلك وجب إخضاع وسائل الدفع الإلكتروني للتقييس حتى تؤدي الدور المنوط بها في عملية الوفاء سواء على مستوى وطني أو دولي [1].

الحادي عشر: مخاطر الثقة والإئتمان على شبكة الإنترنت :

تواجه عملية الدفع عن طريق شبكة الإنترنت بواسطة بطاقة الإئتمان عدة مخاطر منها ماهو متصل بقضية القرصنة المعلوماتية المحتملة للأرقام السرية التي تتحول بداخلها، وإحتمال تعرض هذه الأرقام السرية للإعتداءات ذات طابع إحتيالي، بما قد يهدد أمن الصفقات الحاصلة عبر هذه الشبكة، كما توجد مخاطر تحويل الرسالة (message) إلى طرف أخر غير الطرف المعني وقرصنة المعلومات حين وصولها للطرف المعني [2].

المطلب الثاني : أساليب وطرق حماية أدوات الدفع الإلكتروني من المخاطر المحتملة .

مع تزايد استخدام الانترنيت في مجال المعاملات التجارية، ظهرت الحاجة الملحة لتأمين هذه المعاملات والمحافظة على سريتها وعلى جميع البيانات المتعلقة بها. خاصة أمام تطور وسائل الوفاء إلى وسائل إلكترونية واعتمادها من طرف البنوك من جهة، وغياب الأمن المعلوماتي وتعدد أشكال الجريمة من جهة أخرى .فدفع الثمن بوسائل إلكترونية تحفه الكثير من المخاطر التقنية باعتبار هذه الوسائل ذات طابع رقمي وتعتمد على برامج الحواسيب وقواعد البيانات. لذا كان لابد من حماية هذه البيانات، سواء تلك المتعلقة بشخص العميل وهويته أو تلك المتعلقة بحسابه وأمن العمليات البنكية والمواقع الإلكترونية

أولا: تقنيات تحديد الشخصية:

إن توفير الحماية التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني يشمل تطبيق مختلف الإجراءات لضمان سلامة العمليات المالية عبر الإنترنت،حيث أن البنوك تعمل على تفعيل آليات تحقق من هوية العملاء وتأمين حساباتهم بشكل فعّال، وذلك من خلال استخدام أساليب مثل إدخال اسم المستخدم وكلمة مرور سرية، بالإضافة إلى تبني تقنيات التوقيع الإلكتروني كوسيلة للتأكيد على الهوية والإرادة.

أ – تقنية هوية المستخدم وكلمة السر:

تستخدم البنوك تقنية إدخال هوية المستخدم وكلمة السر للسماح لعملائها بالدخول لحساباتهم. وهي أول خطوة يقوم بها العميل للتصرف في أمواله بالسحب أو التحويل. ويهدف البنك من استخدام مثل هذه التقنيات إلى التأكد من مشروعية الاستفادة من الخدمات البنكية الإلكترونية، وأن المستفيد فعلا هو العميل صاحب الحساب البنكي. ذلك أنه أثناء التعاقد يكون للعميل حق اختيار الهوية التي سيتعامل بها مع البنك على

[1] نزيهة غزالي، الأليات القانونية لخدمة وسائل الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10 جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر 2019 ص 52.

[2] رشيد بوعافية، آلية الدفع الإلكتروني بإستعمال بطاقة الإئتمان عبر شبكة الإنترنت، مجلة الإقتصاد الجديد جامعة خميس مليانة المجلد 3 العدد 02 ، الجزائر، 2012 ص 41 .

الأنترنيتت وكلمة مرور سرية لا يعرفها إلا العميل، أو يقوم البنك بتزويد عميله بالهوية وكلمة المرور بارسالها له على بريده الإلكتروني [1].

- يمكن نظام هوية المستخدم البنوك والمؤسسات المصدرة لوسائل الدفع الإلكتروني من الكشف عن هوية القراصنة وأماكن دخولهم إلى الشبكة؛ بحيث يمنع من خلال هذه البرامج اقتحام الشبكة أو نظام المعلومات [2].
- وبالتالي فإن ادخال اسم المستخدم وكلمة السر يشكل وسيلة للتحقق من الشخصية ودليلا على قيام صاحب الحساب بالعملية، وباعتبار البنك يسمح باجراء العمليات بمجرد الدخول إليه باستخدام الهوية وكلمة السر فإنهما بذلك يشكلان دليلا على اتجاه إرادة العميل إلى الإلتزام بمقتضى العملية التي أجراها [3]
- وتعتبر الحماية بواسطة الرقم السري أو الكلمة السرية التقنية الأكثر استعمالا في الوقت الحالي، إلا أنه يعاب على هذه التقنية إمكانية اختراق وكسر كلمات المرور بسهولة تامة من خلال برامج خاصة تقوم بجعل عدد لا نهائي من المحاولات إلى غاية التوصل إلى الكلمة أو الرمز السري. ومن ثم لابد من توعية المستخدمين بالإحتفاظ الشخصي لكلمات المرور وعدم الإفصاح بها أمام الغير من جهة، وأن يتم التغيير الدوري لكلمات المرور من جهة أخرى [4].

ب – التوقيع الإلكتروني:

لما كان التوقيع في معناه اللغوي يفيد إدراج إسم محرر السند في ذيله بغية نسبته إليه وإقاره بما يرد به، فإنّ التوقيع الإلكتروني يقابله ويؤدي نفس وظيفته؛ إذ يحدد هذا الأخير هوية الموقع ويعبّر عن رضاه بالتصرفات الصادرة عنه

والتوقيع الإلكتروني قادر على تحديد هوية الشخص الموقع خاصة إذا ما دعم بوسائل توفر الثقة الكافية، فالتوقيع بالرقم السري قادر على تحديد هوية الموقع لأنّ الرقم السري لا يعرفه إلا صاحبه، وهو بذلك لا يستطيع إنكار إستخدامه للبطاقة المقترنة برقمه السري الذي لا يشابه رقما آخر ولا يعرفه غيره [5] .

وما يأكد اعتماد التوقيع الإلكتروني كتقنية لتأكيد الهوية ومن ثم حماية وسائل الدفع الإلكتروني، المادة الثانية من قانون الأونيسترال[1] بشأن التوقيعات الإلكترونية لسنة 2001 والتي عرفت التوقيع الإلكتروني بأنه: "

[1] محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنت، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن،2009،ص 85-86

[2] هداية بوعزة ،النظام القانوني للدفع الإلكتروني –دراسة مقارنة-،أطروحة دكتوراه،تخص القانون الخاص،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2018-2019 ،ص378

[3] محمود محمد أبو فروة ،نفس المرجع ،ص 86

[4] يوسف واقد ،النظام القانوني للدفع الإلكتروني،رسالة ماجيستير،تخصص القانون العام،كلية الحقوق،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،2010-2011، ص153

[5] نضال إسماعيل برهم ،أحكام عقود التجارة الإلكترونية ،الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،2005،ص169.

بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقيا، يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات."

وقد اعترف المشرع بإمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية لأول مرة بموجب نص المادة 327 فقرة 02 من القانون المدني [2] والتي تنص على:" ويعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1 أعلاه". ومن خلال المرسوم التنفيذي رقم 07- 161[3] تطرق المشرع للتوقيع الإلكتروني وميزه عن التوقيع الإلكتروني المؤمن وحدّد أهم أغراضه في نص المادة الثالثة منه، والتي جاء فيها :" التوقيع الإلكتروني: هو معطى ينجم عن استخدام أسلوب عمل يستجيب للشروط المحددة في المادتين 323 مكرر و 323 مكرر 01 من الأمر رقم 75-58 المؤرخ - في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه،

التوقيع الإلكتروني المؤمن هو توقيع إلكتروني يفي بالمتطلبات الآتية:

- يكون خاصا بالموقع
- يتم إنشاؤه بوسائل يمكن أن يحتفظ بها الموقع تحت مراقبته الحصرية،
- يضمن مع الفعل المرتبط به صلة بحيث يكون كل تعديل لاحق للفعل قابلا للكشف عنه .

ثم بادر المشرع الجزائري باصدار القانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين [4]، فعرفه من خلال المادة 02 بمايلي:" التوقيع الإلكتروني: بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق. واعترف بموجبه بحجية التوقيع الإلكتروني في إثبات التصرفات القانونية، والمعاملات الإلكترونية، وأكد في مادته السادسة على دوره وأهميته في توثيق هوية الموقع.

---

[1] قانون الأونيسترال النموذجي ،بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام 2001: منشورات الامم المتحدة ،نيويرك،2002، http://www.unictral.org

[2] الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 ه الموافق ل 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني ،ج ر العدد 78، الصادرة في 24 رمضان 1395 ه الموافق ل 30 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1428هـ الموافق لـ 30 مايو سنة 2007، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر عام 1422هـ الموافق لـ 09 مايو سنة 2001 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، ج. و العدد 37، الصادرة بتاريخ 21 جمادى الاولى عام 1428هـ الموافق لـ 07 يونيو سنة 2007

[4] القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر العدد 06 الصادرة في 20 ربيع الثاني عام 1436هـ الموافق لـ 10 فبراير سنة 2015.

وعليه فإن المشرع من خلال تنظيمه لمسألة التوقيع الإلكتروني دليل على أهميته واهتمامه بالسعي في زرع الثقة والأمان باعتباره تقنية ضرورية لحماية البيانات الشخصية وتأمينها، ووسيلة لإثبات التعامل خاصة في عملية الدفع الإلكتروني

ثانيا: تقنيات حماية أمن العمليات والمواقع الإلكترونية

أ – تقنية التشفير:

يستخدم التشفير كأحد آليات تأمين المعاملات البنكية الإلكترونية وكأحد وسائل الحماية الإلكترونية ضد مخاطر الوفاء الإلكتروني [1] كالاستيلاء على أرقام بطاقات الائتمان والإسم الموجود على البطاقة وجل المعلومات المالية الشخصية والمتعلقة أيضا بتحويلات النقود

ويقصد بالتشفير؛ فن حماية المعلومات عن طريق تحويلها إلى رموز معينة عير مقروءة لا يمكن حلّها إلا من خلال مفتاح سري يقوم بتحويل تلك الرموز إلى نص عادي مقروء [2] أو هو تقنية قوامها خوارزمية رياضية ذكية تسمح لمن يمتلك مفتاحا سريا،

بأن يحوّل رسالة مقروءة إلى رسالة غير مقروءة وبالعكس أي يستخدم المفتاح السري لفك الشيفرة وإعادة الرسالة المشفرة إلى وضعيتها الأصلية [3].

.ومن ثم فإنّ عملية التشفير تتألف من ثلاث عناصر وهي: المعلومات المراد تشفيرها، خوارزمية التشفير والمفتاح

ولكي يكون نظام التشفير موثوقا به يجب أن تكون تقنيات التشفير المستخدمة فيها فعالة، ومصممة بدقة يصعب تفكيكها واختراقها إلا باستخدام المفتاح أو الرمز السري، فضلا عن ذلك؛ يجب أن تواكب هذه التقنيات التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات تفاديا لأي اختراق للثغرات الموجودة في برامج التشفير [4]. ولذلك يتم التشفير باستخدام عدة أساليب ولعل أهمها مايلي:

ب – استخام التشفير المتماثل:

ويعد التشفير المتماثل أهم أنواع التشفير المستخدمة والذي يستخدم فيه مفتاح سري لتشفير رسالة ما من مرسلها وفك تشفيرها من المستقبل. ويعود السبب في وصفه بالتشفير المتماثل هو كون المفتاح الذي يستخدم في عملية التشفير هو نفسه المستخدم في عملية فك تشفيرها [5].

---

[1] بوجعدار هاشمي، التجارة الإلكترونية ووسائل الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2017، ص 141 .

[2] عصام عبد الفتاح مطر، التجارة في التشريعات العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة ، مصر،2015 ،ص55

[3] سلطان عبد الله محمود الجواري ،عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق –دراسة قانونية مقارنة-،الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،لبنان،2010،ص201.

[4] أيسر صبري إبراهيم ،إبرام العقد الإلكتروني وإثباته-دراسة مقارنة-،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،مصر ،2015، ص194-195.

[5] مجلة الدراسات القانونية ، جامعة يحي فارس ،المدية ، الجزائر ،العدد 01 ص 1025-1045

ج – استخدام التشفير غير المتماثل

وهو أسلوب للتشفير يتم فيه تشفير البيانات وفكها باستخدام مفتاحين أحدهما عام والآخر خاص، ويكون المفتاح الخاص معروفا لدى جهة واحدة فقط أو شخص واحد فقط وهو المرسل، ويستخدم لتشفير الرسالة وفك شفرتها. أما المفتاح العام فيكون معروفا لدى أكثر من شخص أو جهة، ويستطيع المفتاح العام فك شيفرة الرسالة التي تم تشفيرها بالمفتاح الخاص بذلك، ولكن ليس بامكان أحد استخدام المفتاح العام تفك شيفرة رسالة تم تشفيرها بواسطة المفتاح العام، إذ أنّ مالك المفتاح الخاص هو لوحيد القادر على فك شيفرة الرسائل المشفرة بالمفتاح العام [1] . وهو أكثر أمانا من النظام السابق.

د – المزج بين نظامي التشفير المتماثل واللامتماثل :

بهدف تحقيق درجة أفضل من التأمين والحماية يتم المزج بين الأسلوبين السابقين، ويتم ذلك من خلال استخدام مفتاح متماثل في تشفير المعاملة الأصلية، ثم استخدام المفتاح العام للمرسل إليه في تشفير المفتاح المتماثل، ثم يتم إرسال ذلك عن طريق أي شبكة للاتصال إلى المرسل إليه، فيقوم بدوره بفك الشفرة بالمفتاح الخاص به ليحصل على المفتاح المتماثل ثم يستخدمه لحل شفرة المعاملة الأصلية المشفرة ليحصل عليه[2] .

وتخضع تقنية التشفير للضوابط والقواعد التالية [3] :

- إباحة تشفير البيانات والمعلومات التي يتم تدوينها أو التعامل فيها من خلال الوسائط الإلكترونية
- احترام سرية البيانات المشفرة والاعتراف بحق الخصوصية مع تجريم إختراقها والعبث فيها
- استخدام التشفير كوسيلة معتد بها قانونا في شأن تحرير البيانات والمعلومات بواسطة الجهات المختصة

.وتجدر الإشارة إلى أن المشرع أقرّ بهذه الظوابط من خلال القانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين

ثالثا: الجدران النارية:

يمكن تحقيق الحماية لعمليات الوفاء الإلكترونية من خلال استخدام أحد النظم لتأمين شبكة الأنترنت وشبكة البنوك خاصة بما تحتويه من معلومات وبيانات عن طريق التحكم في عمليات الدخول والخروج. سواء بالنسبة للأشخاص المتعاملين مع الشبكة أو بالنسبة للبيانات والمعلومات المتداولة عليها. وتتمثل هذه النظم في جدران الحماية المعروفة بالجدران النارية .

[1] مجلة الدراسات القانونية ، نفس المرجع ،ص 1025-1045

[2] مليكاوي مولود،التجارة الإلكترونية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، بوزريعة، الجزائر، 2019، ص143.

[3] هدى حامد قشقوش الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة دبي، المنعقد في الفترة من 10 إلى 12 مايو 2003 المجلد الثاني ص 590.

وقد ظهرت أول الجدران النارية للشبكات عام 1980م وكانت مجرد أدوات بسيطة تعمل كمنفذ للأنتنت وتقوم بتنظيم حركة البيانات والحفاظ على أمن الشبكة[1] .

وهي عبارة عن برنامج وأجهزة توصل شبكة المعلومات والأنظمة الداخلية للمستخدم مع الشبكة الواسعة للأنترنت [2] ، وهي طريقة أيضا للسيطرة على أمن الأنترنت وبقية الشبكات الحاسوبية، حيث يتم استخدام جدران النار هذه عبر الأجهزة وكذلك المكونات البرمجية ونظم الاتصال في نظام الحاسوب [3] .

والهدف من جدار النار هو التغلب على أكبر قدر ممكن من الثغرات الأمنية من خلال بناء قناة اتصال توجه إليها المراسلات والمعلومات المتبادلة مع شبكة الأنترنت لمراقبتها والسيطرة على خروجها أو دخولها من وإلى شبكة المعلومات الخاصة مثلا بالبنك، وفق أسس وقواعد يتم تحديدها وبناءها في جدار النار المنفذ في شبكة البنك [4] .

وعادة ما تلجأ البنوك إلى هذه التقنية، لاسيما في إطار تسهيل تبادل المعلومات والبيانات بين جميع الفروع للبنك، إذ يقوم هذا الأخير بربط فروعه المتعددة بشبكة واحدة والتي تسمّى بالشبكة الداخلية الخاصة. كما يمكن للبنك أن ينشئ شبكة خاصة افتراضية وهي عبارة عن قناة اتصال مشفرة تقام من خلال شبكة الأنترنت مثلا، وتكون هذه الشبكة الافتراضية في العادة رابطة بين شركتين أو موقعين لتشفير جميع الرسائل المتبادلة بينهما [5] .

فإذا ما أراد البنك الدخول إلى شبكة الأنترنت، كان عليه ربط شبكته الخاصة بالأنترنت، الأمر الذي من شأنه جعل موقع البنك عرضة للاختراق والاقتحام، ومن ثم كان للبنوك إمكانية استخدام أنظمة خاصة لحماية شبكتها الداخلية من تلك المخاطي عن طريق الجدار الناري الذي يمثل حاجزا بين شبكة البنك وشبكة الأنترنت [6]

ومن المعروف أن المعلومات على شبكة الأنترنت في صورة مظروف إلكتروني وإذا كان الجدار الناري مصمّما بهذه الطريقة فإنه يفحص طل مظروف يمر عبره ويتحقق من مطابقته لشروط معينة موجودة بطريقة فنية خاصة في البرنامج المكوّن للجدار الناري [7] .

---

[1] مجلة الدراسات القانونية ، مرجع سابق، ص1025-1045 .
[2] محمد أمين الرومي، المستند الإلكتروني ، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص68
[3] ميلكاوي مولود، المرجع السابق، ص143
[4] محمد الصيرفي الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص330.
[5] حسن طاهر داوود، أمن شبكات المعلومات، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2004، ص 385
[6] محمود محمد أبو فروة ،مرجع سابق،ص93.
[7] عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع 384 عمان، الأردن، 2016، ص384.

وبتطوير الجدران النارية، فقد تضمنت قدرات متعددة تشمل خاصية التحقق من هوية المستخدمين من خلال أساليب التشفير، وتدعم الشبكات الافتراضية الخاصة، كما تعمل على مراقبة المحتوى الوارد إلى الشبكة والبحث عن الفيروسات ومراقبة عناوين الأنترنت [1] .

وعلى إثر ذلك، يمكن القول أن وظيفة الجدار الناري تنحصر في كل المعلومات الواردة من شبكة الأنترنت والتي لها علاقة بها. فهذه الجدران تشكل حاجزا أمنيا بين الشبكات الداخلية وشبكة الأنترنت.

رابعا: الشهادات الرقمية:

الشهادات الرقمية هي بمثابة المكافئ الالكتروني للبطاقة التقليدية لتعريف الهوية، فهي عبارة عن شهادة الكترونية صادرة عن كيان مستقل معترف به دوليا يدعى "هيئة الاعتماد، و تقوم هذه الهيئة بإثبات أن صاحب الرسالة أو المعاملة الالكترونية هو الشخص ذاته المحدد بهذه الرسالة، و بهذا تساعد الشهادة الالكترونية صاحبها على تحقيق شخصيته الالكترونية و إثبات صحة كافة معلوماته و ضمان صدق العملية المطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ضمان أمن التعاملات التجارية والفردية.

تتضمن الشهادة الرقمية مجموعة من البيانات والمعلومات الالكترونية والتي قامت هيئة المواصفات القياسية العالمية iso بتحديدها وفقا للمعيار 509 – كالآتي : [2]

- بيانات عن المرسل تحدد هويته .
- نسخة من المفتاح العام للمرسل.
- رقم تسلسلي للشهادة و تاريخ انتهاء صلاحيتها.
- التوقيع الرقمي للمرسل .[3]

المطلب الثالث: التجارة الإلكترونية E-Commerce وأدوات الدفع الإلكتروني .

قبل أن نتعرض لتعريف التجارة الإلكترونية يجب أن ننظر إليها من خلال تقسيم هذا التعبير إلى مقطعين: التجارة وهي تعني في مفهومها التقليدي ممارسة البيع و الشراء وتشير كلمة تجارة إلى أن هناك تبادلا للسلع و الخدمات باستخدام وسيط ما و لقد شهد هذا الوسيط تطورا عبر مراحل زمنية عديدة وطويلة، حتى وصلنا إلى النقود التي نعرفها الآن ، و هذا ما أصبح يعرف بالتجارة التقليدية . ففي هذه التجارة يتم إستخدام العقود والفواتير الورقية و الطرق اليدوية في التسليم.

---

[1] مجلة الدراسات القانونية ،مرجع سابق ،ص1025-1045.

[2] أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية"أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004/2003، ص304

[3] سمية ديمش، التجارة الالكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري - قسنطينة - 2011-2010، ص 89.

لكن اقتران كلمة تجارة بوصف الكترونية يعني أن أسلوب ممارسة النشاط الإقتصادي قد تغير، حيث أصبح يتم باستخدام وسائل الكترونية متعددة ومتنوعة تشهد تطورا بشكل دائم و مستمر من استخدام التليفون إلى استخدام الانترنت و الهاتف المحمول ، و تعتبر الانترنت من أهم هذه الوسائل [1].

و إذا تم تبادل المعلومات والبيانات و التفاوض و التعاقد إلكترونيا أما عملية التسليم و تسوية المدفوعات تم بالطريقة التقليدية فإنها التجارة الإلكترونية القديمة في حين التجارة الإلكترونية الحديثة فتعتمد على الانترنت ووسائل الإتصال الحديثة وفق برتوكولات للتحكم في النقل وهي مؤمنة لعرض و تبادل البيانات على شبكة الانترنت من خلال وسائل عديدة كالتشفير. و فيها تتم كل مراحل التعامل بشكل إلكتروني إبتداءا من الإعلان عن السلعة ، التسوق، التعاقد وصولا إلى تسوية الدفع[2] .

أولا: تعريف التجارة الإلكترونية:

في الواقع ليس هناك تعريف محدد للتجارة الإلكترونية حتى الآن وذلك بسبب تعدد الجهات و المنظمات الدولية المعرفة لها لذلك ندرج منها:

" عملية لتبادل السلع والخدمات عن طريق وسيلة إلكترونية أو وسيط إلكتروني" [3].

عرفتها المنظمة العالمية للتجارة على أنها "مجموعة متكاملة من عمليات وإنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية "

كما عرفتها الحكومة الامريكية على أنها "الإستعمال الأمثل لكل أنواع تكنولوجيا الإتصال المتاحة من أجل تنمية النشاط التجاري للمشروعات "[4] .

عرفتها اللجنة الاوروبية بأنها أداء الأعمال إلكترونيا ، حيث تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات مكتوبة كانت أو مرئية أو مسموعة، كما أنها تتضمن العديد من الأنشطة التجارية الخاصة بتبادل السلع والخدمات وإتمام عمليات البيع والشراء والتسليم بالنسبة للمحتويات الرقمية والتحويلات الإلكترونية للأموال والفواتير الإلكترونية والمزودات التجارية، وعمليات التسويق وخدمات ما بعد البيع، وهي تشمل كلا من السلع والخدمات، وكذلك الأنشطة التقليدية وغير التقليدية [5].

---

[1] السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2006، ص31

[2] السيد أحمد عبد الخالق، نفس المرجع ، ص32 .

[3] محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهوان للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان،2015 ص 47-48 .

[4] محمد متولي محمد زايد التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2019

[5] السيد أحمد عبد الخالق، مرجع سابق ،ص34-35

عرفها إتحاد التجارة والخدمات (ACSEL) على أنها مجموعة التبادلات التي تتم من خلال شبكة الإتصالات[1] .

أما منظمة التجارة العالمية WTO فترى "بأنها إنتاج ،بيع وتوزيع المنتجات من خلال شبكة الإتصالات" .[2]

عرفها القانون الجزائري على أنها النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني ،عن طريق الإتصالات الإلكترونية [3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الإلكترونية على أنها عمليات بيع وشراء للمنتجات المختلفة إلكترونيا باستعمال جميع الوسائل التكنلوجية المتاحة والمتطورة.

تكمن أهمية التجارة الإلكترونية أنها تعمل على تقليل التكاليف وتوسيع الأسواق، مما يتيح للمستهلكين الحرية في الاختيار ومقارنة الأسعار، وهذا ما يعزز كفاءة العملية التجارية.

تقسم التجارة الإلكترونية إلى قسمين الأول يسمح بالاطلاع فقط، بينما يتطلب القسم الثاني التحقق من الهوية وتسجيل المعلومات الشخصية للزائر. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت التجارة الإلكترونية في الاستغناء عن الوثائق الورقية التقليدية، مما يقلل من الاستهلاك الورقي ويزيد من الكفاءة ويحمي البيئة من التلوث ويقلل من مخاطر التلف والفساد [4].

ثانيا: مراحل تطور التجارة الإلكترونية :

لقد مرت التجارة الإلكترونية بمراحل عدة نذكرها :

أ – ظهور تبادل البيانات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية قبل شبكة الويب.

لقد بدأت التجارة الإلكترونية من خلال شبكات الإتصال الخاصة بالكمبيوتر في واقع الحال بتنسيق قياسي خاص بتقاسم البيانات الخاصة بالمشروعات التجارية. وهو ما يعرف بتبادل البيانات الإلكترونية. وبعد تبادل البيانات الإلكترونية وسيلة لنقل البيانات بين البنوك وغيرها من المؤسسات عبر نظام مغلق وتم استخدام هذا الأسلوب في النظم الخاصة بأوامر الشراء والتعامل مع بطاقات الإئتمان والودائع المباشرة والكثير من العمليات الأخرى خلال العقود الثلاثة الماضية.

ب – التجارة الإلكترونية على الويب والتغلب على القيود والحواجز.

مع الظهور والإنتشار السريع لإستخدام التجارة الإلكترونية على الويب الخاصة بالتجارة الإلكترونية قد تحررت من العوائق والقيود التي ميزت الأشكال السابقة للتجارة الإلكترونية، حيث كان الكثير من الأنواع السابقة يمتاز بعدد من المعوقات المتعلقة بالوقت المتاح للمستهلك كي يقوم خلاله بعملية التسوق، وما يمثله

[1] ACSEL ,associationservices pour le commerce et les services en ligne 2020 .http://www.aftel.fr

[2] Barbet, P. Commerce électronique et régulation des échanges internationaux. annales des télécommunications, (2003). 58(1-2), 2003, p3

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. المادة 6 من القانون رقم 18/05 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018 المتعلق بالتجارة

[4] خالد ممدوح إبراهيم ،مرجع سابق ،ص155

ذلك بالنسبة للأشخاص المقيمين في مناطق بعيدة، كما تتطلب عملية طلب السلع والخدمات إلكترونيا تحمل المكالمات الهاتفية الكبيرة.

ج – بدايات شبكة الويب.

ظهرت الإنترنت في بادئ الأمر كوسيلة تبادل المعلومات، وكان استخدامها في الأساس مقتصرا على الباحثين في المؤسسات الأكاديمية، ومع ظهور أول إدارات تصفح الويب التي عرفت بإسم MOSAIC.سنة 1993م .

وقد لاح بعض رجال الأعمال الطموحين إمكانية الإستفادة من التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت حيث يتم طرح أداة التصفح Netscope سنة 1994م، ومع حلول سنة 1995م بدأت مواقع التجزئة على الإنترنت (مثل: موقع أمازون (Amazon.com) في الظهور، وفي يومنا هذا هناك الآلاف من مواقع الويب الخاصة بالتجارة الإلكترونية، التي تزداد يوما بعد يوم[1] .

ثالثا: خصائص وأشكال التجارة الإلكترونية.

أ – خصائص التجارة الإلكترونية:

تتميز التجارة الإلكترونية بعدد من الخصائص التي تختلف فيها وتتميز عن لتجارة التقليدية :

- **غياب العلاقة المباشرة بين الأطراف:**

تدور المفاوضات بين طرفي التعاقد في مجلس العقد للاتفاق على تفاصيل العقد المتوقع إبرامه بينهما (عقد البيع (وقد يأخذ إبرام العقد جلسة واحدة أو عدة جلسات لحين الانتهاء من الاتفاق علي كل التفاصيل اللازمة أما في عقود التجارة الإلكترونية فلا يكون هناك مجلس العقد بالمعني التقليدي أو مفاوضات جارية للاتفاق على شروط التعاقد لأن البائع يكون في مكان والمشتري قد يبعد عنه بآلاف الأميال كما قد يختلف التوقيت الزمني أيضاً بين مكاني المشتري والبائع رغم وجودهما علي اتصال عن طريق أجهزة الكمبيوتر أو بين إرسال الرسالة الإلكترونية وتلقيها من المرسل إليه بسبب عدم إنزال الرسائل من علي الشبكة أو التأخر في إرسالها لتعطيل الشبكة .بل قد يغيب العنصر البشري تماماً وتتراسل الأجهزة بينهما وفقا للبرامج المعدة لها التي تقوم – في بعض الشركات – بجرد المخزون من سلعة معينة وتضع أوامر جديدة للشراء للموردين إذا نقص المخزون عن حد معين الذين تقوم أجهزة الكمبيوتر لديهم باستلام أوامر الشراء وتنفيذها وإرسال فواتير البيع دون تدخل العنصر البشري

- **وجود الوسيط الإلكتروني :**

[1] الجزائر- مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية،البليدة،الجزائر،2007،ص8-9 بن قدور عابد،سلوك المستهلك في ظل التجارة الإلكترونية.

وهو جهاز الحاسب (الكمبيوتر) لدي كل من الطرفين المتعاقدين والمتصل بشبكة الاتصالات الدولية التي تقوم بنقل التعبير عن الإرادة لكل من الطرفين المتعاقدين في ذات اللحظة رغم تباعد المكان والموطن الذي يقيمون فيه وعادة ما تصل الرسالة في ذات الوقت إلى المرسل إليه إلا أنه إذا حدث عطل في الشبكة أو انهيار لها فقد لا تصل الرسالة أو تصل مغلوطة أو غير مقروءة وقد تخصص عدد من الشركات – مثل شركات مايكروسوفت الأمريكية وبعض الشركات الأخرى في أوروبا واليابان – في إعداد البرامج المتوافقة مع أجهزة الكمبيوتر في مجالات المحاسبة والإعلان والتسوق وخدمات البيع والعديد من الخدمات الأخرى التي لا تقع تحت حصر مما ساهم في سرعة إنجازها الأعمال بأقل تكلفة ممكنة وسهل علي الشركات والأفراد التحول من النظام المكتبي الروتيني إلي استخدام الكمبيوتر في كل ما يمكن توفيره من عمليات .

- **السرعة في إنجاز الأعمال :**

تلافي العديد من الأوراق المكتبية التي كانت تصاحب أوامر البيع والشراء وشحن البضاعة غير أن الأمان في إرسال الرسائل عن طريق الكمبيوتر مازال مشكلة قائمة لم يتم التغلب عليها كلية لأن البعض من الأشخاص تخصصوا في الدخول علي الحاسبات وإرسال الرسائل المغلوطة وتوافرت لهم المعرفة التقنية التي ساعدتهم علي الدخول إلى حاسبات البنوك والحكومات أو سحب أموال من حسابات عملاء في البنوك بإرسال أوامر إلي الكمبيوتر المركزي في البنوك لعمل عمليات نقل مصرفي أو غيرها من حساب إلى آخر وتحويل أرصدة من داخل البلاد إلي خارجها بل أن الأمر ذهب إلى أبعد من ذلك بدخول هؤلاء القراصنة إلى أجهزة الحاسبات المركزية لبعض المراكز الحساسة مثل أجهزة المخابرات والقوات المسلحة [1].

إضافة الى ذلك فهناك منتجات تسلم إلكترونيا كالإستشارات الطبية والبرامج الإلكترونية مما أثار إشكالية التهرب من فرض الرسوم الجمركية .

رابعا: أشكال التجارة الإلكترونية :

للتجارة الإلكترونية عدة أشكال تم وضعها وفقا لأطراف التعامل وتتمثل هذه الأشكال في[2]:

أ- التعاملات بين المنظمة والمستهلك B2C:

تشير إلى تعاملات التجارة الالكترونية التي تتم بين منظمات أعمال بائعة ومستهلكين أفراد مشترين، وتعد أكثر أنواع التجارة الالكترونية شيوعا، ويحدث هذا النوع من التعامل عندما يقوم المشتري الفرد بزيارة موقع المنظمة البائعة على شبكة الإنترنيت وإجراء عمليات التسوق من خلال تصفح الصفحات الالكترونية للموقع،

[1] منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي مرجع سابق ،ص 9-11

[2] أيت مباركة سامية، دور التجارة الإلكترونية في تفعيل الأداء التجاري-الواقع والأفاق بالجزائر-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، ص24-27

التي تحتوي على بيانات وصور عن منتجات المنظمة وأسعارها، وطرق السداد. يلي ذلك قيامه بانتقاء المنتج المرغوب بعد عمليات المقارنة والتقييم، ثم إصدار أمر الشراء للمنظمة.

ب – التعاملات بين المنظمة والمنظمة B2B:

ويقصد بها تعاملات التجارة الالكترونية التي تتم بين منظمات أعمال بائعة ومنظمات أعمال مشترية عبر شبكة الإنترنيت، ويعتبرها علماء التسويق الشكل الكامل للتجارة الالكترونية، نظرا لأن معظم منظمات الأعمال سواء البائعة أو المشترية تملك مواقع على الانترنيت.

ج – التعاملات بين المستهلك والمستهلك C2C :

تتمثل في تعاملات التجارة الالكترونية التي تتم بين المستهلكين الأفراد على شبكة الانترنيت أي بين مستهلك بائع ومستهلك مشتري، ومثال ذلك عندما يحاول مستهلك أول ببيع سيارته المستعملة إلى مستهلك آخر مشتري من خلال الانترنيت .

وبالتالي فإن التجارة الالكترونية التي تتم بين مستهلك ومستهلك تتضمن طرفا ثالثا وسيطا يتمثل في المؤسسات التي لها مواقع على الانترنيت، ويعتبر موقع http://www.ebay.comمثالا لهذا النوع من التجارة الالكترونية

د – التعاملات بين المستهلك والمنظمة C2B :

تشير إلى تعاملات التجارة الالكترونية التي تتم بين مستهلكين بائعين ومنظمات أعمال مشترية، ومثال ذلك عندما يقوم المستهلك ببيع منزل يمتلكه من خلال الانترنيت إلى منظمة أعمال مشترية وتظم أيضا فئة التجارة الالكترونية " مستهلك – منظمة " C2B طرفا ثالثا وسيطا، نظرا لأن معظم البائعين من المستهلكين والأفراد لا يملكون موقعا على الإنترنيت، لذا يعتمدون على مواقع متخصصة على شبكة الانترنيت، تقوم بعرض منتجات البائعين وذلك مقابل عمولة خاصة أو مجانا.

ويرى البعض الذي ينظر إلى التجارة الالكترونية من وجهة النظر الواسعة أن أنواع التجارة الالكترونية يمكن أن تنقسم إلى (9) تسع أنواع، وهي بالإضافة إلى الأنواع السابقة :

هـ – التعاملات بين الأجهزة الحكومية بعضها البعض G2G :

ويمكن أن تشمل هذه التعاملات تبادل المعلومات والتنسيق بين الأجهزة الحكومية، ولكنها يمكن أن تشمل أعمالا ذات طابع تجاري، كان تؤجر هيئة الأوقاف الأراضي أو شقق لوزارة أو أخرى من وزارات الدولة .

و– التعاملات بين الأجهزة الحكومية والمنظماتG2B:

و حيث تستخدم الحومة الإنترنيت في إرسال المعلومات إلى المنظمات واستقبالها منهم كالمعلومات الخاصة بالضرائب والجمارك والأوضاع النقدية .2

ز – التعاملات بين الأجهزة الحكومية والمستهلكينG2C:

ويقصد بها التعاملات من الخدمات أو عمليات البيع والشراء التي تتم بين الجهات الحكومية كبائعة للخدمة (خدمات مدنية كتجديد رخص السياقة، خدمات قضائية...) إلى مواطني الدولة كمشترين، وتعرف هذه الظاهرة بالحكومة الالكترونية.

ح – التعاملات بين المنظمات والأجهزة الحكومية B2G:

تغطي جميع التحويلات مثل دفع الضرائب والتعاملات بين الشركات وهيئات الإدارة المحلية الحكومية، تقوم الحكومة بعرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الانترنيت بحيث تستطيع الشركات الإطلاع عليها بطريقة الكترونية وتقوم بإجراء المعاملة الكترونيا دون الحاجة للتعامل مع المكاتب الحكومية

ط. – التعاملات التي تتم من المستهلك إلى الحكومة C2G :

يتضمن العديد من الأنشطة مثل قيام الأفراد بسداد الضرائب عن طريق الانترنيت واستخراج الأوراق والمستندات الكترونيا.

الشكل رقم 13: أشكال التجارة الإلكترونية

المصدر :حسنة ناصر ،التجارة الإلكترونية ،08 سبتمبر 2020

خامسا: أدوات الدفع الإلكتروني ومساهمتها في تطوير التجارة الإلكترونية

في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، مثل العولمة وتكون التكتلات الاقتصادية الكبرى بين الدول، تطورت الوسائل الإلكترونية لتتناسب مع احتياجات العصر وتوفر السرعة والدقة المطلوبة على المستوى الدولي. تدخلت التكنولوجيا المتقدمة بشكل كبير في الأعمال الإلكترونية، حيث أثبتت فاعلية عالية في الأداء، وتماشت مع تطور الخدمات الإلكترونية، وهذا ظهر بوضوح في نمو وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أدوات التجارة الإلكترونية وتؤثر بشكل مباشر على أدائها ونموها، فوسائل الدفع التقليدية أصبحت غير ملائمة لإستخدامها في ظل وجود التجارة الإلكترونية حيث أن وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة هي الأداة الرئيسية التي تصلح للتعامل مع هذا النوع من التجارة، فإرتفاع نسبة إستخدامها وتوفرها في

أيادي المتعاملين والعمل على تطويرها ووجود تسهيلات للحصول عليها سيؤدي حتما إلى تنشيط وتفعيل عملية التجارة الإلكترونية.

كما أدى التوسع في استخدام التجارة الإلكترونية إلى خلق تحدي جديد أمام إتجاهات العمل الإلكتروني، ومن ثم فإنه على الجهات التي تصدرها وتتعامل بوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة أن تعيد النظر في هذه الوسائل وفي حجم ومدى توفرها، وكذلك مخاطر نوعيتها وقد تم الإستجابة لهذا التحدي الجديد، وتراوحت تلك الإستجابة بين مجرد تأسيس موقع خاص على الأنترنت وبين استخدامه كقناة إضافية لتقديم الخدمات، ومن خلال ما سبق يتوضح لنا أن من أهم الوظائف والأدوار التي يمكن أن تقوم بها وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في مجال تفعيل التجارة الإلكترونية مايلي:[1]

أ – تقديم خدمة حماية العملاء أثناء ممارستهم لعمليات التجارة الإلكترونية ضد مخاطر الإحتيال من خلال التحقق من هوية أصحاب الحسابات في المصارف وبالتالي تأكد طرفي العملية من صلاحية من يتعاملون معهم.

ب – مساندة بعض الشركات الصغيرة في تأسيس مواقع على الأنترنت للمشاركة في التجارة الإلكترونية

ج – تسهيل التبادل التجاري الإلكتروني بين الشركات وذلك من خلال توفير المعلومات المتبادلة عن البضائع والخدمات بين المشروعات

د – إدماج شبكة الأنترنت مع ماكنة الصراف الآلي والذي يتم بموجبه الحصول على الخدمات المصرفية من خلال الأنترنت والموقع الخاص بالمصارف

هـ – تأسيس مواقع على الأنترنت تمكن للبائعين من خلالها عرض منتجاتهم وقيام المشترون بزيارتها

كما يكتسي تطوير التجارة الإلكترونية تعزيز لإستخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وذلك للأهمية التالية :[2]

- **تسهيل المبادلات وتخفيض التكلفة :**

إن تقنية الإتصالات الحديثة، بما في ذلك الإنترنت، غيّرت مفهوم التعامل التجاري بشكل جذري. حيث أصبحت الحدود الإقتصادية بين الدول شبه غير موجودة، مما فتح الباب أمام الشركات لتحقيق أرباح هائلة. تطوّرت التقنيات الحديثة، مع التركيز على التجارة الإلكترونية، وأدّى هذا التطور إلى مساعٍ كبيرة من الشركات، خاصة المصارف، لتبني هذه التقنيات واستخدامها في الأعمال المالية. فلقد أثرت هذه التقنيات على بيئة المصارف بشكل جوهري، مما دفعها لتأهيل نفسها وموظفيها لمجاراة ومواكبة هذا التطور. ومن هنا، بدأت

[1] نور الدين جليد تطوير وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الإلكترونية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 276

[2] خليل عبد القادر، سارة مولاي مساهمة وسائل الدفع الحديثة في نجاح تطبيق التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر ، يومي 13- 14 مارس 2017

الحاجة إلى أدوات دفع تلائم متطلبات التجارة الإلكترونية، حيث استفادت الشركات من انخفاض التكاليف مع استخدام أدوات الدفع الإلكترونية بدلاً من الطرق التقليدية مثل إرسال الفواتير الورقية وإجراء تسليم المدفوعات.

- **تنشيط وتنمية التجارة الإلكترونية :**

ساهمت وسائل الدفع الحديثة في رفع مستوى التجارة الإلكترونية، وكان لزاما على المصارف تطوير مختلف وسائل وأنظمة الدفع تجاوبا مع التطورات الحاصلة في تقنية المعلومات والإتصالات فظهرت وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة التي كانت من العوامل المباشرة والمساعدة في تنشيط وتنمية التجارة الإلكترونية، فهذه التجارة تقوم على أربعة عناصر أساسية بائعون، مشترون، شبكة الأنترنت ووسائل الدفع الإلكترونية.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في الفصل الأول لأدوات الدفع الإلكترونية والدور الذي لعبته كأداة دفع لمختلف المعاملات المالية بمختلف اشكالها وأنواعها ، حيث أن هذه الأخيرة تطلبت وسائط ,اطراف تدخل في منظومة عملها .

لكن بالرغم من ظهور الدفع الإلكتروني إلا أن هناك مزايا وعيوب أظهرت عدم الإستغناء عن الدفع التقليدي ، كما ظهرت عدة مخاطر ناجمة عن إستعمال الدفع الإلكتروني مما تحتم علينا إيجاد حلول للمواجهة وطرق حماية ، كما لعبت أدوات الدفع الإلكترونية دورا هاما في تطوير التجارة الإلكترونية وساهمت بشكل كبير وفعال في تبني هذا النوع من التجارة .

الفصل الثاني :

واقع أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر

وسبل تفعيلها (2016-2024).

الفصل الثاني:واقع أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر وسبل تفعيلها (2016-2024).

تعد أدوات الدفع الإلكتروني من العوامل الحيوية لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتحقيق الشمول المالي في الجزائر، على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لا يزال استخدام هذه الأدوات محدودًا بسبب جملة من التحديات تواجهها من أجل تفعيل الدفع الإلكتروني بشكل فعال.

المبحث الأول:واقع ادوات الدفع الإلكتروني في الجزائر

خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الالكتروني في الجزائر مع 11 بنكا، منها 6 بنوك عمومية و 5 بنوك خاصة كما أطلقت مؤسسة بريد الجزائر يوم الاربعاء 7 ديسمبر 2016 بالجزائر العاصمة بطاقة الدفع الالكتروني "الذهبية" التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الأنترنت فإطلاق خدمة الدفع الالكتروني تندرج في إطار استراتيجية القطاع الهادفة إلى عصرنة خدمات البريد والعمل على إدخال اساليب التجارة الالكترونية، كما أن البطاقة الذهبية التي تعمل بنظام "EMV" تتيح لحامليها اجراء مختلف عمليات سحب ودفع الاموال على حساباتهم البريدية عبر الانترنت وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وستشمل كذلك خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق شركة نفطال، بالإضافة الى استخراج عبر الموزع الآلي والشبابيك داخل المكاتب البريد. وتعمل البطاقة الذهبية بمعيار يحمي ويؤمن حسابات الزبائن بعد أن يتم التأكد من حقيقة هويتهم في العالم الافتراضي حيت يتم ادخال الرمز السري الخاص بنظام الترميز والذي من خلاله يتم التأكد من هوية مستعمل البطاقة، كما اقترح البنك الوطني الجزائري البطاقة البنكية الالكترونية (CIB) التي تمنح مجانا عند فتح حساب بالبنك وبمدة صلاحية تقدر ب 03 سنوات، ومن مزايا البطاقة البنكية الالكترونية الاستفادة من الرمز السري الذي يؤمن العمليات، وسهولة الاستعمال وربح الوقت بالإضافة الى امكانية سحب الأموال في أي وقت [1].

" تعتبر الجزائر كغيرها من الدول عرفت انتشارا سريعا لفيروس كورونا، حيث سجلت أول حالة إصابة بهذا الفيروس في فيفري 2020 ليتوالى بعدها عدد الإصابات، وحسب الجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا في الجزائر فقد بلغ عدد الإصابات في نهاية سبتمبر 2020 أكثر من 51.5 ألف إصابة منها أكثر من 36 ألف حالة شفاء و 1736 حالة وفاة .ومنذ بداية هذه الجائحة، تم اتخاذ الإجراءات الاحترازية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية للحد من انتشار الفيروس والسيطرة عليه، كما شجعت البنوك الجزائرية بالإضافة إلى بريد الجزائر عمليات الدفع الإلكتروني، ودعت الحاملين للبطاقات البنكية (CIB) وكذا البطاقات الذهبية لبريد الجزائر (GOLD)إلى دفع الفواتير عن طريق الانترنت دون التنقل، وكذا تفادي الطوابير والاحتكاك على مستوى الوكالات البنكية والمراكز البريدية .وفي الواقع، فإن عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر لا تزال تعرف تأخرا رغم الجهود المبذولة لتحديث أنظمة الدفع وتعميم الدفع الإلكتروني، فهي محصورة في عمليات الدفع عبر

[1] د.بلوناس عبد الله و د.كرغلي أسماء، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الإلكتروني –مع الإشارة الى حالة الجزائر-، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17 ،العدد 25، سنة 2021، ص365

نهائيات الدفع الإلكتروني المتوفرة لدى عدد محدود من المتعاملين الاقتصادين والتجار وكذا عبر الأنترنت بالنسبة لبعض المتعاملين فقط.

و بالرغم من عمليات الدفع الإلكتروني المتاحة، فقد ظل المستهلكون الجزائريون يفضلون التعامل النقدي و اتسمت عمليات الدفع الإلكتروني بضعف استخدامها، لكن كشف مجمع الفائدة الاقتصادية للصيرفة الإلكترونية الهيئة المكلفة بالإشراف على مراقبة وتسيير عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر – بحصول قفزة نوعية في مؤشرات الدفع الإلكتروني في الجزائر تزامنا مع هذه الجائحة ومنذ اجراءات الحجر الصحي المفروضة، ونتعرف فيما يلي على هذه المؤشرات من خلال التعرض إلى تقييم تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر وكذا عبر الأنترنت وعبر أجهزة الصراف الألي"[1] .

المطلب الأول: تقييم إستخدام البطاقات الإلكترونية في الجزائر

تعتبر البطاقات ذات أهمية بالغة في مجال الدفع الإلكتروني حيث بادرت البنوك والمؤسسات المالية الناشطة على مستوى التراب الوطني الى إصدار بطاقات إلكترونية خاصة بها لزبائنهم منها المحلية ومنها الدولية

كما بلغ عدد بطاقات الدفع الالكتروني المتداولة أكثر من 16,5 مليون بطاقة بين البنوك (CIB) و بطاقة "الذهبية" لبريد الجزائر, حسب أرقام هذه الهيئة المكلفة بضبط النظام الوطني للدفع الإلكتروني بين البنوك.

أولا: البطاقات البنكية المحلية CIB :

تُعد بطاقة CIB بمثابة أداة دفع إلكترونية متقدمة تُتيح لحاملها إنجاز مختلف معاملاته المالية بسهولة وأمان. فهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية شخصية مرتبطة بحساب بنكي في أحد المصارف الجزائرية، سواء أكان عامًا أو خاصًا. تتميز البطاقة بتصميمها المميز الذي يحمل شعار CIB للخدمات المصرفية الإلكترونية، بالإضافة إلى اسم البنك المصدر، ورقم البطاقة، وتاريخ انتهاء صلاحيتها، واسم صاحبها .

وتُزود البطاقة بشريحة ذكية تضمن أقصى درجات الأمان لجميع المعاملات .

أ – مميزات البطاقة البنكية :للبطاقة البنكية عدة مميزات نذكر منها :

– **الدفع الإلكتروني:** تُمكنك بطاقة CIB من الدفع إلكترونيًا في مختلف المتاجر والنقاط التجارية المزودة بآلات الدفع الإلكتروني.TPE

– **سحب النقود:** يمكنك سحب النقود من أي جهاز صراف آلي ATM في جميع أنحاء الجزائر .

– **الاطلاع على الرصيد:** تتيح لك البطاقة الاستعلام عن رصيد حسابك البنكي في أي وقت من خلال أجهزة الصراف الآلي أو عبر الإنترنت .

– **متابعة العمليات:** يمكنك تتبع جميع معاملاتك المالية التي تمت على البطاقة من خلال كشف الحساب أو عبر الإنترنت .

[1] د.بلوناس عبد الله و د.كرغلي أسماء، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الإلكتروني، مرجع نفسه، ص365.

- **الدفع عبر الإنترنت:** تُتيح لك بطاقة CIB إمكانية الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت لشراء مختلف السلع والخدمات
- **الإتاحة على مدار الساعة:** تتوفر خدمات بطاقة CIB على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع .
- **المدة والصلاحية:** تُصدر بطاقة CIB لمدة سنتين قابلة للتجديد تلقائيًا [1].

تتوفر بطاقة CIB بنوعين رئيسيين هما : البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية.

- **البطاقة البنكية الكلاسيكية :**

توفر هذا النوع من البطاقات مايلي :

-**خدمات الدفع والسحب المحلية:** وهو خيار مناسب للمتعاملين ذوي الدخل المحدود كما تُقدم العديد من البنوك الجزائرية خدمات الدفع والسحب المحلية لعملائها، والتي تسمح بإجراء المعاملات المالية داخل حدود الدولة فقط. تهدف هذه الخدمات بشكل أساسي إلى تلبية احتياجات الأفراد ذوي الدخل المحدود أو المتوسط، حيث غالبًا ما تُمنح لهم دون شروط معقدة أو رسوم مرتفعة .

كما تمتاز أيضا ب:

- **سهولة الاستخدام:** تُتيح هذه الخدمات إجراء المعاملات المالية بسهولة ويسر، سواء من خلال أجهزة الصراف الآلي أو نقاط البيع الإلكتروني .
- **التكلفة المنخفضة:** تتميز هذه البطاقات بتكاليفها المنخفضة مقارنةً بخدمات البطاقات الدفع والسحب الدولية، مما يجعلها خيارًا مثاليًا للمتعاملين ذوي الميزانيات المحدودة .
- **الأمان:** تُوفر البنوك الجزائرية أقصى درجات الأمان لعمليات الدفع والسحب المحلية من خلال استخدام أحدث التقنيات والأنظمة الأمنية
- **القبول الواسع:** تُقبل بطاقات الدفع والسحب المحلية في معظم المتاجر والنقاط التجارية داخل الجزائر.

- **شروط الحصول البطاقات البنكية الكلاسيكية :**

✓ **الحساب البنكي:** يجب على المتعامل امتلاك حساب بنكي في أحد البنوك الجزائرية .

✓ **الدخل:** تختلف متطلبات الدخل للحصول على هذا النوع من البطاقات من بنك إلى آخر، لكنها غالبًا ما تكون مخصصة للأفراد ذوي الدخل المحدود أو المتوسط.

✓ **وثائق إثبات الهوية:** يجب على المتعامل تقديم وثائق إثبات الهوية، مثل بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر .

- **البطاقة البنكية الذهبية:**

[1] Benmadani Sadika, Les moyens de paiement électronique en Algérie: Etat des lieux et perspectives, Revue Etudes Economiques, volume: 16/ N°: 01, 2022, p799

توفر خدمات الدفع والسحب النقدي للزبائن محليا أيضا، بحيث تعطى لذوي الدخول الحالية، أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين، مع تقديم امتيازات تفضيلية فيما يتعلق بمبلغ السحب أو الدفع وغيرها.

يمكننا أن توضح تطور حجم البطاقات البنكية الوطنية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

- **تطور البطاقات البنكية في الجزائر:**

الجدول رقم 01: تطور البطاقات البنكية في الجزائر

السنوات	عدد البطاقات الكلاسيكية	عدد البطاقات الذهبية
2016	387 727	303 655
2017	159 725	28 773
2018	1 281 291	220 674
2019	1 367 749	271 035
2020	-	-
2021	-	-
2022	-	-
2023	3 284 723	-
2024	-	13 000 000 خاصة ببريد الجزائر

المصدر :التقرير السنوي لشركة SATIM لسنة 2019

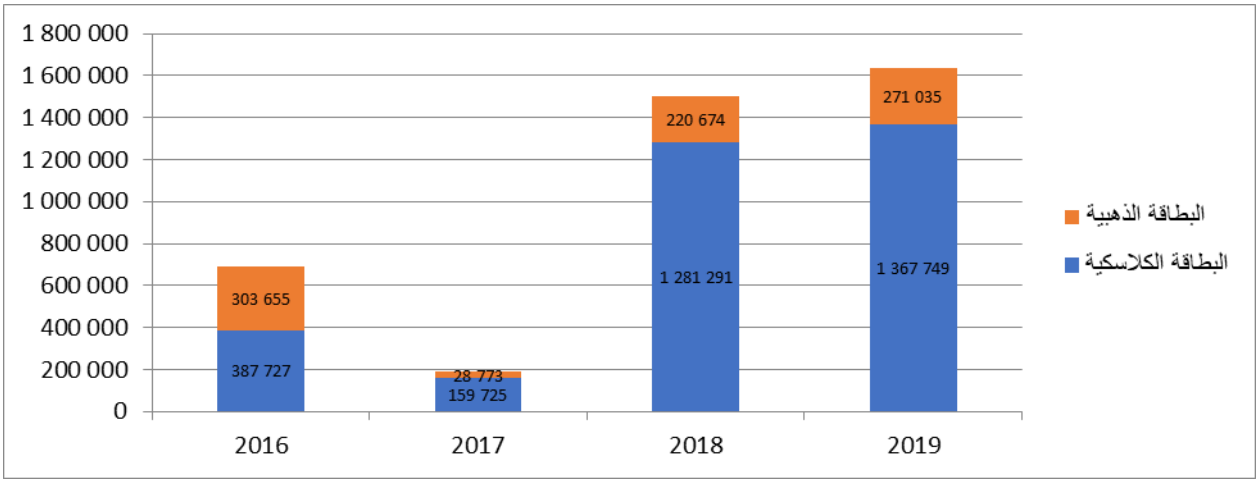

الشكل رقم14 : تطور البطاقات البنكية

الشكل يظهر حجم الإصدار والتوزيع بالتوازي

من خلال بيانات الجدول نلاحظ ترجع في عدد البطاقات الكلاسكية من 727 387 الى 725 159 بطاقة كلاسكية في حين قابله تراجع في البطاقات الذهبية من 655 303 الى 773 28 ليرتفع من جديد حجم الإصدار ليصل سنة 2019 الى 749 367 1 ويرتفع ايضا بالنسبة للبطاقات الذهبية الى 035 271 بطاقة

يمكن القول ان وبمقارنة بسيطة أن ما بين سنة 2016 و2019 كانت قفزة نوعية في مجال الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البنكية كون أن 2016 هي سنة مفصلية بالنسبة للدفع الإلكتروني، وهذا ما يدل على وجود توجه من قبل الجمهور نحو إستعمال هذه البطاقات.

ثانيا: البطاقات البريدية الذهبية:

-**البطاقة " الذهبية** " : هي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الأمان الدولي) EMV يوروباد – ماستركارد – فيزا) ، تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر .ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الأموال، العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية، وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني [1].

كما أن بريد الجزائر أعلنت مؤخرا [2] أنه بلغ عدد إصدارات البطاقة الذهبية 13 مليون بطاقة ما يعزز الخدمات الرقمية في البلاد حيث تم الانتقال من 5 مليون عملية في 2020 الى اكثر من 60 مليون عملية في 2023 .

الشكل رقم 15: البطاقة الذهبية البريدية

[1] موقع البوابة الحكومية للخدمات العمومية ، https://bawabatic.dz/?req=informations&op=detail&id=576.
[2] الصفحة الرسمية لبريد الجزائر ،فيسبوك ،بتاريخ 25 مارس 2024

كما أتاحت بريد الجزائر لزبائنها ثلاث خدمات هي [1] : BARIDIWEB و BARIDIMOB و BARID PAY

1- خدمة بريدي ويب BARIDIWEB

تتيح خدمة BARIDIWEB لعملاء بريد الجزائر الاستفادة من الخدمات المالية البريدية من خلال بوابة الويب www.poste.dz مع التنفيذ السريع للعمليات في أي وقت (7 أيام في الأسبوع و 24 ساعة في اليوم).

كيف أستفيد من هذه الخدمة؟

خدمة BARIDIWEB مخصصة حصريا لزبائن بريد الجزائر، حاملي بطاقات الدفع الإلكتروني EDAHABIA، من خلال العمليات التالية:

- إذا كنت مشتركًا بالفعل في تطبيق الهاتف المحمول BARIDIMOB، فما عليك سوى إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصين بك على البوابة www.poste.dz وبالتحديد على الرابط https://baridiweb.poste.dz للوصول إلى BARIDIWEB.

- إذا لم تكن مشتركا في تطبيق الهاتف المحمول BARIDIMOB، اتبع خطوات التسجيل على الرابط https://edcarte.poste.dz/adhesion_mobile.php

- بمجرد الانتهاء من خطوات التسجيل، ستصلك رسالة نصية قصيرة تؤكد عضويتك وبالتالي يمكنك الاستفادة من جميع الخدمات المقدمة عبر BARIDIWEB.

- سيتم أيضًا استخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بك للاتصال بتطبيق BARIDIMOB للهاتف المحمول.

- ما هي الخدمات التي تقدمها باريدي ويب؟

- التشاور مع حساب CCP،
- البرمجة الدورية للتحويلات (التحويل الدائم)،
- إدارة بطاقة EDAHABIA
- التحويل من حساب إلى حساب
- التشاور مع المعاملات التي تتم عن طريق البطاقات
- طلب إعادة إصدار الرقم السري للبطاقة.

2-خدمة بريدي موب BaridiMob

أ - ما هو مبدأ BaridiMob؟

[1] من موقع بريد الجزائر ، www.poste.dz، تم الإطلاع بتاريخ:2024/04/14.

هو تطبيق للهاتف المحمول يوفر لك الخدمات المصرفية البريدية الإلكترونية والخدمات المالية من بريد الجزائر، ويساعد على تحسين وقتك وإدارة حساب CCP الخاص بك وعملياتك من أي مكان وفي أي وقت.

ب – ما هي الخدمات التي تقدمها BaridiMob؟

- التشاور مع حسابك البريدي الجاري.
- إدارة بطاقة الدفع الإلكترونية الخاصة بك (EDAHABIA).
- التحويل من حساب إلى حساب.
- تحديد الموقع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي.
- حجب بطاقة EDAHABIA.
- رفع الحظر عن البطاقة بعد الحظر الذي بدأه العميل.
- الاطلاع على البيان المصغر لآخر عشر عمليات تمت بواسطة البطاقة الذهبية.
- حفظ معاملات التحويل كقالب لاستخدامها لاحقا.

ج – كيف يمكنني الاستفادة من خدمات BaridiMob؟

- انضم إلى خدمات BaridiMob على الرابط https://edcarte.poste.dz/fr/etapel.php
- اتبع خطوات التسجيل
- قم بتنزيل تطبيق Baridi Mob من Google Play أو Apple Store.
- قم بتثبيت التطبيق على هاتفك الذكي أو جهازك اللوحي.
- تسجيل الدخول إلى التطبيق.

د – ما هي الميزات التي يقدمها BaridiMob؟

يتم عرض الصفحة الرئيسية لبريدي موب على شكل أيقونات، وتتضمن:

الحساب: تتيح لك هذه الوظيفة عرض:

- رصيد حساب CCP الخاص بك.
- حالة حساب CCP الخاص بك.
- المعاملات التي تتم على الحساب ببطاقة الذهبية.

الخرائط: تتيح لك هذه الميزة عرض:

- رصيد حساب CCP الخاص بك
- حالة بطاقة الدفع الإلكترونية الخاصة بك "الذهبية".
- العمليات التي تتم ببطاقة الذهبية.
- حدود بطاقتك.

• الحظر ورفع الحظر بعد الحظر الذي بدأه العميل.

التحويل: قم بإجراء التحويلات من حساب CCP الخاص بك إلى حسابات CCP الأخرى

• يجب أن يكون لدى المستفيد من تحويلك بطاقة دفع إلكترونية (EDAHABIA).

• يجب ألا يتجاوز تراكم تحويلاتك الحد اليومي الثابت المذكور في حدود البطاقة.

• تخضع كل معاملة تحويل لرسوم متفاوتة حسب المبلغ المحدد

أي معاملة نقل تخضع لترخيص منك.

إن النسبة المطبقة على أي عملية تحويل للحساب هي تلك التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 14-299 الصادر في 27 ذو الحجة 1435 الموافق 21 أكتوبر 2014.

3- خدمة بريد باي Barid Pay

هي طريقة دفع جديدة سهلة الاستخدام وآمنة للغاية عبر الهاتف المحمول، تعتمد على تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد والتي تسمى QR CODE (رمز الاستجابة السريعة).

يتم إجراء طريقة الدفع الجديدة هذه (بدون بطاقة الذهبية وبدون نقد) عن طريق مسح رمز QR المخصص للتاجر من تطبيق BARIDIMOB. يتيح للعميل الدفع للتاجر عن طريق تحويل الأموال من حسابه إلى حساب التاجر بشكل آمن وفوري.

كيفية الاستفادة من خدمة Barid Pay :

للاستفادة من خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول المحلية عن طريق رمز QR، يجب على العميل استيفاء الشروط التالية:

– أن يكون لديك بطاقة دفع لبريد الجزائر.

– الإعلان عن رقم هاتف لبريد الجزائر. للقيام بذلك، يجب على الزبون إدخال رقم هاتفه في أي ماكينة صراف آلي تابعة لشبكة بريد الجزائر.

– قم بتنزيل وتثبيت تطبيق "BARIDI MOB" على هاتفك الذكي

عملية الدفع عبر الهاتف المحمول عن طريق رمز الاستجابة السريعة بسيطة للغاية:

–قم بتشغيل تطبيق "RARIDIMOB".

–اختر خدمة "BaridPay".

–قم بمسح رمز QR Code المعروض لدى التاجر.

إذا كان رمز الاستجابة السريعة المعروض لدى التاجر يحتوي على مبلغ ثابت، فلن يضطر العميل إلى إدخال المبلغ؛ وإلا، إذا كان رمز الاستجابة السريعة لا يحتوي على مبلغ، يُطلب من العميل إدخال مبلغ هذه المشتريات.

قم بالتحقق من صحة المعاملة عن طريق إدخال رمز التأكيد الذي تم استلامه عبر الرسائل النصية القصيرة

يتم عرض إشعار الدفع على الهاتف الذكي الخاص بالعميل وسيتلقى التاجر رسالة نصية قصيرة تثبت مبلغ المشتريات

المطلب الثاني: تقييم إستخدام نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

بلغ عدد العمليات عبر نهائيات الدفع الإلكتروني TPE أكثر من 3,9 مليون سنة 2023 بقيمة تجاوزت 31,5 مليار دج وفقا للبيانات التي نشرها تجمع النقد الالي.

كما أنه سجل سنة 2022 أكثر من 2,7 مليون عملية دفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني بقيمة معاملات إجمالية قدرت ب 19,3 مليار دج .و في حصيلة نشرها على موقعه الالكتروني, أكد تجمع النقد الألي أنه خلال الفترة الممتدة من يناير إلى ديسمبر 2023, تم تسجيل أعلى مستوى لعمليات الدفع خلال الشهر الأخير من السنة ب 401.389 عملية عبر نهائيات الدفع الالكتروني بقيمة تزيد عن 3,1 مليار دج .كما أشارت المعطيات ذاتها إلى ارتفاع في عدد النهائيات المستغلة عبر التراب الوطني مع نهاية شهر ديسمبر 2023 ب 53.191 جهاز مقابل 46.263 نهاية 2022 [1].

أولا: نهائيات الدفع الإلكتروني TPE .

الجدول رقم 02: نهائيات الدفع الإلكتروني

السنة	عدد نهائيات الدفع العاملة
2016	**5049**
2017	**11985**
2018	**15397**
2019	**23762**
2020	**33945**
2021	**37561**
2022	**46263**
2023	**53191**
2024(فيفري)	**54017**

المصدر :تجمع النقد الألي www.giomonetique.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن نهائيات الدفع الإلكتروني TPE بين 2016 وفيفري 2024 تطور في توفير هذا النوع من الأجهزة بشكل سريع فمثلا سنة 2016 كان عدد النهائيات 5049 لنجده في 2017 ارتفع الى 11985 وهي زيادة كبيرة ،وواصل عدد النهائيات في الإرتفاع وخاصة في سنوات الجائحة بحكم أن الدولة

[1] بتاريخ 23 جانفي 2024 على الساعة 15:33 www.aps.dz نقلا عن موقع وكالة الانباء الجزائرية

فرضت التعامل بالنهائيات وأوكلت العملية لمؤسسة بريد الجزائر لكن سرعان ما جمدت العملية من خلال قرار صادر عن مجلس الوزراء وأوكلت العمليات للبنوك التجارية فانخفضت عملية الإقتناء لنهائي الدفع وتباطئت .

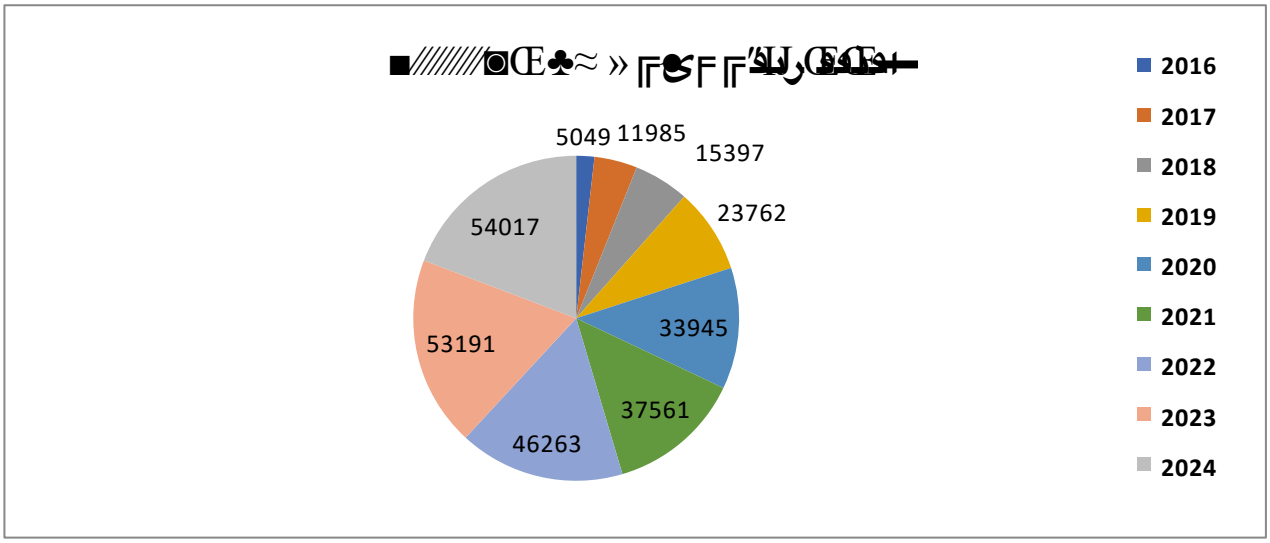

المصدر :من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول

ثانيا: نشاط نهائيات الدفع الإلكتروني.

الجدول رقم 03: نشاط نهائيات الدفع الإلكتروني

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	65 501	444 508 902 ,40
2017	122 694	861 775 368 ,90
2018	190 898	1 335 334 130,76
2019	274 624	1 916 994 721,11
2020	711 777	4 733 820 043,01
2021	2 150 529	15 113 249 499,92
2022	2 712 848	19 343 056 538,17
2023	3 997 165	31 518 739 249,37
2024(فيفري)	843 545	6 741 637 872,51

المصدر :تجمع النقد الألي www.giomonetique.dz

بتاريخ 2024/04/17

من خلال بيانات الجدول نستنتج أن مجمل عدد المعاملات في 2016 كان 65 501 معاملة بقيمة مالية تقدر 444 508 902.40دج كبداية لإنطلاق الدفع الإلكتروني في الجزائر ثم سرعان ما إرتفع الى

777 711في سنة 2021 نتيجة إجراءات السلامة المتبعة من طرف الدولة لمواجهة جائحة كورونا كوفيد 19 المقدر ب 529 150 2معاملة يقابلها مبلغ عدد المعاملات المقدر ب 499.92 249 113 15

المطلب الثالث: تقييم إستخدام أجهزة الصراف الالي في الجزائر

أولا: جهاز الصراف الألي

الجدول رقم 04: عدد أجهزة الصراف الألي

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الألي البيبنكية العاملة
2016	1370
2017	1443
2018	1441
2019	1621
2020	3030
2021	3053
2022	3658
2023	3848
2024 (فيفري)	3857

من خلال الجدول الذي يوضح تطور عدد الصراف الألي ما بين سنة 2016 و نهاية فيفري 2024 نلاحظ زيادة عدد أجهزة الصرف الألي زيادة بطيئة مقارنة بعدد السنوات (2016–2024) فمثلا كانت الزيادة بين 2016 و2019 ب 251 صراف الي خلال ثلاث سنوات مقارنة بعدد الولايات في الجزائر وعدد الوكالات البنكية وفروعها مع شبكة بريدية تحتوي على أكثر من3500 مكتب بريدي موزعة عبر الوطن ، وبعد سنة 2019 شهدت نسبة إرتفاع كبيرة نوعا ما وهذا راجع لما شهده العالم ككل والجزائر خاصة أزمة الوباء العالمية Covid 19 حيث تم التوجه بشكل مكثف نحو أدوات الدفع الإلكتروني مع فرض إجراءات وبتروكول التباعد الصحي ، فلقد ارتفع العدد من 1621 سنة 2019 الى 3030 سنة 2020 أي بنسبة 87 % خلال سنة واحدة وتواصل الإرتفاع حتى فيفري 2024 حيث بلغ العدد 3857 والشكل البياني يوضح ذلك ،وهذا راجع لسياسة الدولة المنتهجة في دعم الدفع الإلكتروني .

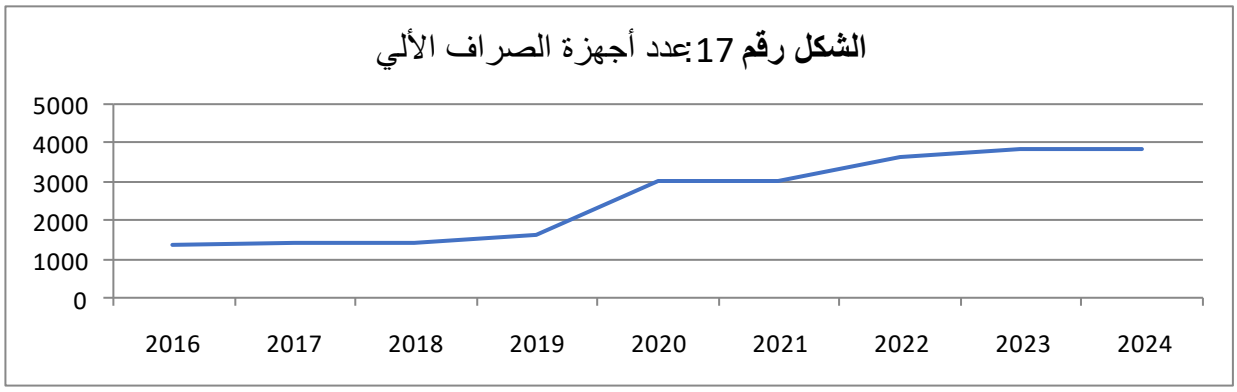

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على بيانات الجدول .

ثانيا: نشاط جهاز الصراف الألي

الجدول رقم 05: نشاط جهاز الصراف الألي

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
2016	6 868 031	98 822 524 500,00
2017	8 310 170	126 398 291 000,00
2018	8 833 913	136 233 452 000,00
2019	9 929 652	164 116 233 000,00
2020	58 428 933	1 073 004 953 000 ,00
2021	87 722 789	1 728 937 064 000,00
2022	128 035 361	2 182 896 695 000,00
2023	174 415 895	3 262 245 367 500,00
2024(فيفري)	28 267 803	522 656 376 000,00

المصدر :تجمع النقد الألي www.giomonetique.dz

بتاريخ 2024/04/17

بالنسبة لعدد ومبلغ معاملات السحب التي تتم على مستوى جهاز الصراف الألي فنلاحظ عدد المعاملات مع مبالغها كان في تزايد من سنة 2016 الى سنة 2019 باعتبار أن سنة 2016 بداية إنطلاق مشروع الدفع الإلكتروني في الجزائر في أكتوبر مع تزايد إرتفاع إمتلاك البطاقات البنكية لدى فئة كبيرة من الناس وخاصة البطاقة البريدية التي لم يمر عليها سنة من إصدارها من طرف بريد الجزائر .

كما نلاحظ ايضا تزايد عمليات السحب في سنوات التي مرت بها جائحة كورونا حيث نجد أن في سنة 2020 كان عدد العمليات على مستوى الصراف الألي يقدر ب: 933 428 58 يقابله مبلغ

1 073 004 953 000.00 وهو مبلغ كبير مقارنة بظروف الحجر التي طبقت على جميع أرجاء البلاد وبقي الرقم في الإرتفاع حتى سنة 2023 حيث بلغ العدد 174 415 895ما يقابله من مبلغ 3 262 245 367 500.00.

المطلب الرابع : تقييم إستخدام الدفع عبر الإنترنيت في الجزائر.

وبخصوص الدفع عبر الإنترنت، فقد بلغ العدد الاجمالي للمعاملات المنجزة خلال الفترة الممتدة من يناير إلى ديسمبر 2023 أكثر من 15,3 مليون عملية .و مع نهاية سنة 2023, واصل عدد المواقع الالكترونية التجارية المنخرطين في نظام الدفع عبر الانترنيت بواسطة بطاقة ما بين البنوك على المستوى الوطني ارتفاعه ليبلغ 475 متعاملا .ويتعلق الأمر خاصة بالشركات الكبرى التي تتعامل بالفواتير مثل مؤسسة الجزائرية للمياه و سونلغاز و اتصالات الجزائر إضافة الى المتعاملين في مجال الهواتف المحمولة و شركات التأمين و النقل الجوي"، يضيف ذات الصدر .و استنادا إلى نفس الحصيلة, قدر العدد الإجمالي للمعاملات التي تم احصائها منذ إطلاق الدفع عبر الإنترنت سنة 2016 ب 37,3 مليون عملية بمبلغ إجمالي يفوق 67,3 مليار دج من المعاملات[1] .

الدفع عبر الأنترنيت مرخص بها منذ توقيع قانون التجارة الإلكترونية في نوفمبر 2018، حيث أنه بداية كان مفتوحا للمفوترين الكبار أصبح الآن متاحًا لجميع رواد الأعمال الراغبين في دمج الخدمة في أعمالهم بشرط أن يكون لديهم ترخيص صادر عن.GIE Monétique .

من مميزاته :

- ضمان الدفع للتاجر
- تمكين شركة أو فرد من الوصول إلى السوق العالمية .
- السيولة في الصندوق
- زيادة المبيعات.
- تسهيل الإدارة التجارية والمحاسبة للشركة / المتجر.
- تجنب الأوراق النقدية المزيفة.
- تجنب الاضطرار إلى التنقل حاملاً للنقود.
- الأمان، إذا فقدت بطاقتك أو سُرقت، فلن تتمكن من استخدامها بدون رقم التعريف الشخصي[2].PIN .

[1] نقلا عن موقع وكالة الانباء الجزائرية نفس المرجع .

[2] موقع شركة النقد الألي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM، http://www.satim.dz

نشاط الدفع على الأنترنيت :

جدول رقم 06: نشاط الدفع على الأنترنيت

السنة	هاتف/إتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة إدارية	خدمات	بيع السلع	رياضة وترفيه	العدد الإجمالي	المبلغ الإجمالي
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	0	7 366	15 009 842,02
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0			0	107 844	267 993 423,40
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	0	176 982	332 592 583,28
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	0	202 480	503 870 361,61
2020	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	0	4 593 960	5 423 727 074,80
2021	6 993 135	72 164	8 372	120 841	155 640	457 726	13 468	0	7 821 346	11 176 475 535,68
2022	7 490 626	195 490	23 571	302 273	153 957	705 114	24 169	152 925	9 048 125	18 151 104 423,96
2023	8 400 869	371 317	36 996	640 485	4 086 659	1 055 672	51 154	708 212	15 351 354	32 192 672 024,03
2024 (فيفري)	1 462 880	92 887	10 162	147 648	2413	157 388	12 067	95 080	1 980 528	5 738 449 364,80

المصدر :تجمع النقد الألي www.giomonetique.dz

بتاريخ 2024/04/17

من خلال الجدول أن عمليات الدفع عبر الإنترنيت لم تكن بالشيئ الكبير حيث لاحضنا عدم إنعدام بعض المعاملات بالنسبة لبعض الخدمات من سنة 2016–2019 مثل الخدمات الإدارية وبيع السلع والرياضة والترفيه وهو كنتيجة طبيعة لإنطلاق الفعلي للدفع الإلكتروني سنة 2016 .

مع بداية سنة 2021 إنتقل عدد المعاملات الكلي الى 346 821 7 بعدما كان 480 202 في نهاية 2019 وهذا ناتج عن استحداث عمليات الدفع الإلكتروني لكل من :الخدمات المختلفة وكذا بيع السلع والخدمات وفي سنة 2022 وراجع أيضا لمرور البلاد خاصة والعالم أجمع بجائحة كوفيد 19 أين فرضت إجراءات الحجر الصحي ما أدى حتميا الى اللجوؤ الى الدفع الإلكتروني ، وارتفع حجم المعاملات النشاط الرياضة والترفيه ليصبح 925 152 ليرتفع الحجم الإجمالي لعدد المعاملات 125 048 9 ويستمر في الإرتفاع سنة 2023 الى 354 351 15عملية يقابلها مبلغ إجمالي يقدر ب: 03, 024 672 196 32دج

الجدول يظهر إحصائيات حتى فيفري 2024 حيث بلغ إجمالي العام لعدد المعاملات 528 980 1 معاملة لمدة شهرين (جانفي–فيفري) والذي يتوقع أن يكون حوالي 20 مليون مع نهاية 2024.

يذكر أن مؤسسة بريد الجزائر وخلال هذه الفترة إنضمت الى تجمع النقد الألي وتحقيق المعاملات بين البطاقة البيبنكية /الذهبية وأصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020.

الشكل رقم 18 : عدد المعاملات عبر الأنترنيت

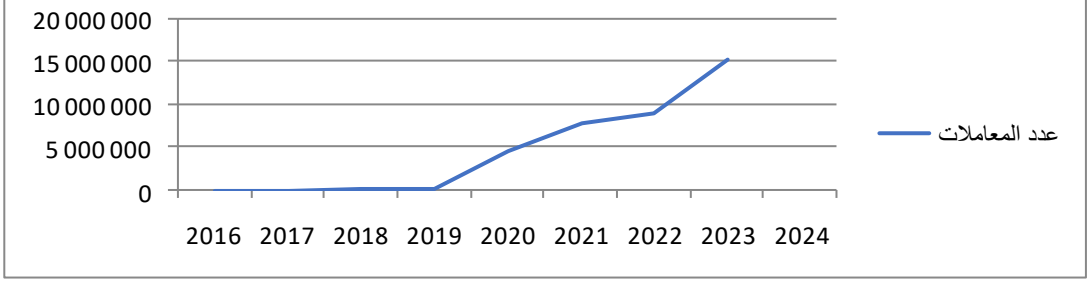

المبحث الثاني: التحديات والعقبات التي تواجه أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

رغم الإنطلاق الفعلي باستخدام الدفع الإلكتروني في المعاملات التجارية وتوفير البنية التحتية ومحاولة تطويرها إلا أنه مازال هناك تحديات تواجه عملية الإستخدام الفعال لمختلف أدوات الدفع الإلكتروني .

المطلب الأول : التحديات القانونية والتشريعية

بالرغم من أن جهود المبذولة من طرف الدولة من أجل اعتماد أدوات الدفع الإلكترونية بدأت منذ عام 1995 إلا أن خلال هذه الفترة الطويلة زمنيا القصيرة عمليا لم تكلل بالنجاح إلى حد الأن ، بسبب العديد من العراقيل القانونية والتشريعية حالت دون تطبيق نظام الدفع الإلكتروني على أرض الواقع ،إذ أنه من الضروري توفير حماية قانونية من أجل بعث الثقة لدى المتعاملين بها وضمان الإستمرارية، لأنه أصبح ضرورة حتمية في ظل ألوضاع العالمية الجديدة [1].

أولا: القصور التشريعي : فمن أهم التحديات القانونية التي تواجه تطور وسائل الدفع الالكترونية هي التحديات القانونية المتمثلة في نقص النصوص والتشريعات المتعلقة بالتعاملات الالكترونية، وتتمثل في النصوص القانونية المنظمة بطريقة دقيقة وواضحة، وما يندرج في عداد التحديات القانونية مدى القوة الثبوتية للمستندات الالكترونية وما اذا كانت مساوية من الوجهة القانونية للقوة الثبوتية للمستندات المادية فضلا عن مشكلة التوقيعات الالكترونية ومدى امكانية اختراقها من قبل الجماعات المتخصصة بسرقة الرقم الشخصي والرقم السري [2] ، الامر لذي يدفع بعض العملاء الى الاعراض والاحجام عن استخدام تلك التقنية على الرغم من تكلفتها المتدنية بالمقارنة مع الخدمات التقليدية وهذا التحدي فرض على المشرع الجزائري على غرار التشريعات الى اصدار قانون خاص سنة 2015 يتعلق التوقيع الإلكتروني [3] والذي يبقى قليل مقارنة بأهمية العملية.

---

[1] بن دايخة عبد اللطيف ،مسعودي عقبة ،المعيقات القانونية والتقنية لتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون عام إقتصادي،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2022

[2] قانون رقم 05-4 مؤرخ في 10 فيفري سنة 2105 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ج ر عدد 16 الصادرة بتاريخ 01 فيفري سنة 2105

[3] أحمد سفر، أنظمة الدفع االلكترونية ،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة ألو لى، لبنان ،2118،ص 15

كما أن المشرع الجزائري كان قد اعترف ضمنيا بتقنية الدفع الإلكتروني ولكن من دون أن يقدم تعريفا له، وتجلى ذلك من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض[1] و الذي يعد أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، كما استعمل المشرع الجزائري مصطلح "وسائل الدفع الالكتروني في المادة الثالثة من الأمر 05-06[2] المتعلق بالتهريب، حيث اعتبرها المشرع من التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب، ثم أضاف المشرع الجزائري بموجب القانون 05-02[3] المعدل والمتمم للقانون التجاري، فقرة ثالثة للمادة 414 من القانون التجاري فيما يتعلق بوفاء السفتجة حيث نص على: "... يمكن أن يتم التداول بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع و التنظيم المعمول بهما " ، وقد تم إضافة نفس هذه الفقرة إلى المادة 502 بمناسبة تقديم الشيك للوفاء، حيث أصبح بالإمكان تقديم الشيك للوفاء بأية وسيلة تبادل الكترونية[4] .

ثانيا: الفراغ القانوني:

يظهر وضوحًا نقص التشريعات في مجال الدفع الإلكتروني في الجزائر، مما يؤدي إلى انعدام الأمان القانوني وتعثر تنفيذه، ويشمل ذلك التداخل بين القوانين والهجمات على التجارة الإلكترونية، وضرورة تنظيم تفاصيل عمليات الدفع الإلكتروني.

ثالثا: تنازع القوانين :

كقاعدة عامة في تنازع القوانين فإن تحديد الإختصاص القضائي يرتكز إما على الجنسيات حيث إختصاص المحكمة من جنسية الأطراف، أو على أساس محل الإقامة حيث المحكمة المختصة هي مكان الأطراف، أو على أساس وجود رأس المال حيث تختص محاكم الدولة التي يوجد فيها المال المتنازع عليه سواء كان مالاً منقولاً أم عقارياً ، أو على أساس محل إبرام أو تنفيذ التصرف موضوع النزاع أو على أساس محل الواقعة التي نشأ الإلتزام بسببها كحالة الفعل الضار[5]، غير أن هاته القواعد باستثناء الجنسية هي قواعد مكانية وهي قواعد يصعب تحديدها في المعاملات الإلكترونية ذات الصفة الإفتراضية اللاحدودية التي يستعصي حصرها في مكان معين [6].

فالمشكلة التي يثيرها موضوع الإختصاص القانوني والقضائي في عمليات الدفع الإلكتروني أن المعاملات تتم إعتمادا على شبكة الإنترنت كشبكة إتصال دولية، فيصعب تحديد المكان إذا كان العنصر ثاني

---

[1] الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 26 أوت 2011 المتعلق بالنقد والقرض ،ج ر ع 52 مؤرخة في 27 اوت 2011،المعدل والمتمم.

[2] الأمر 05-06 المؤرخ في 18 رجب 1426 الموافق ل 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب ،ج ر 59

[3] القانون 05-02 المؤرخ في 12 فبراير 2005 المعدل والمتمم للأمر 7257 المتضمن القانون التجاري ج ر ع 11

[4] تنص المادة 502 من الأمر 257 المتضمن القانون التجاري ، المعدل والمتمم على أنه : - بعد التقديم المادي للشيك إلى إحدى غرف المقاصة بمثابة تقديم للوفاء .

[5] عراب بلقاسم، القانون الدولي الخاص الجزائري : تنازع الإختصاص القضائي الدولي ، ج 2 ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص 22.

[6] بلال عبد المطلب بدوي، البنوك الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2006 ، ص 15.

دائن أو مدين أجنبي، مما يثير التساؤل عن القانون واجب التطبيق على النزاع الذي يحصل بشأنها فلا مجال في إطار الشبكة العنكبوتية للحديث عن الحدود الجغرافية التي تفصل بين الدول والتي تعتبر الأساس لتطبيق القواعد التقليدية التي تحدد القانون واجب التطبيق على العلاقات التي يكون أحد عناصرها أجنبيا [1]، فقواعد القانون الدولي الخاص في تحديد الإختصاص القانوني والقضائي لم تعد تتلائم مع طبيعة المعاملات الإلكترونية وبذلك وجب ملئ هذا الفراغ في التشريع الجزائري بما يتلائم والواقع فقد برز عدم القدرة على تحديد المكان الذي تم فيه التصرف أو المكان الذي أرسلت منه رسالة البيانات أو الذي أُرسلت إليه [2].

رابعا: تقنين الإعتداءات الواقعة على التجارة الإلكترونية :

تقوم المعاملات الإلكترونية على مبدأ ثقة، ويبرز ركن ثقة في معاملات التجارة الإلكترونية ولن يتحقق ركن ثقة إلى بالتصدي بشكل فعال لكافة سلوكيات الإجرامية الواقعة على هذا المجال، وباعتبار أن الجزائر مفتقرة لتشريعات متخصصة لهذه السلوكيات فقد حاول الفقه والقضاء تفسير الأحكام العامة المتعلقة بجرائم الأموال وجرائم التزوير ، وجعلها في قالب يستعان به في جرائم التجارة الإلكترونية أذ أنه غالبا ما تصطدم بشرعية الجنائية والذي يقصد به وجود نص قانوني يجرم الفعل ويوضح العقاب المترتب عليه وقت وقوع هذا الفعل [3].

إذ أنه تمنع المساءلة الجزائية للجاني ما لم يتوفر النص القانوني، ومتى إنتفى النص على تجريم الإعتداءات الواقعة على التجارة الإلكترونية التي لا تطالها النصوص القائمة إمتنعت المسؤولية، وتحقق القصور في حماية فعالة للتجارة الإلكترونية .

فعلى سبيل المثال جريمة السرقة التي تعني إختلاس شيئ منقول مملوك للغير دون رضاه 3 بغية إمتلاكه [4].

رغم أن المشرع الجزائري لم ينص صراحة على ضرورة أن المال موضوع الجريمة مالا ماديا أو معنويا إلكترونيا، حيث تتم سرقة المال المعلوماتي عن طريق إختلاس البيانات والمعلومات مثل الأسماء والعناوين والأرقام السرية الخاصة بالضحية والإستخدام الغير المشروع الشخصية الضحية، ليبدأ بها عملية السرقة عبر الأنترنت، بحيث يؤدي بالغير إلى تقديم الأموال الإلكترونية إلى الجاني عن طريق تحويلات بنكية، كما تتجسد كذلك هذه الجريمة في سرقة أموال البنوك عن طريق التحويل إلى شبكة الأنترنت والوصول الغير المشروع، إلى شبكات البنوك والمصاريف والمؤسسات المالية، وتحويل الأموال من تلك الحسابات الخاصة بالزبائن إلى

---

[1] يونس عرب، منازعات التجارة الإلكترونية - الإختصاص والقانون واجب التطبيق وطرق التقاضي البديلة / ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التجارة الإلكترونية الذي اقامته منظمة الأسكوا / الأمم المتحدة في 10/11/2000 بمدينة بيروت ص 21 .

[2] Anthony Gary,conflict of laws and the cloud,computer law and security review, N° 29,2013,p58

[3] عبد المحسن بدوي محمد أحمد، إستراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والإنحراف في وسائل الإعلام الجماهيري، الندوة العلمية حول الإعلام والأمن مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005 ص 5 .

[4] المادة 350 من الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 جوان 1996 يتضمن قانون العقوبات ج ر عدد 49 الصادرة في 11/06/1966. معدل ومتمم.

حسابات أخرى، وذلك بتعديل بيانات موجودة أو مسحها أو إدخال بيانات غير حقيقية بقصد إختلاس الأموال أو نقلها أو إتلافها وكل هذا بوسائل الدفع الإلكتروني [1]، وعليه فإن فعل الإختلاس فتشريع الجزائري ذو طبيعة مادية فكيف يمكن بهذا التفسير أن يرد على فعل معنوي وعليه ليس من السهل بسط أحكام السرقة على المال المعلوماتي [2].

خامسا: تنظيم تفصيلي لمعاملات الدفع الإلكتروني:

سنقدم مجموعة من الموضوعات المهمة و الواجب تقنينها في معاملات الدفع الإلكتروني وهي كالآتي، إرسال عن طريق الخطأ أو المدفوعات الإحتيالية: المسؤولية والأضرار والتعويضات، أمر الدفع وقبوله أو رفضه الإلغاء في الوقت المناسب والسحب التلقائي لأمر الدفع عدم التنفيذ) ، إلتزام المرسل بالدفع وعذره بموجب "ضمان استعادة الأموال" عند عدم إستكماله تحويل رصيد مسؤولية المرسل، أوامر الدفع الاحتيالية والخاطئة وإن كانت مصادق عليها ، إنتهاء الدفع إستكمال تحويل الإئتمان وإبراء الذمة من الديون المسؤولية عن الخسائر من قبل بنك الاستلام التعويض عند الإكمال الخاطئ للتحويلات الائتمانية، وسطاء الطرف الثالث [3].

المطلب الثاني: التحديات التقنية والبنية التحتية.

في إطار تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية وما يرافقها من تغيرات في بيئة الأعمال نشأت العديد من المخاطر المرتبطة بأنظمة الدفع الإلكتروني. وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى أهم المخاطر والصعوبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر [4] :

أولا : واقع البنى التحتية: يرتبط نجاح وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني بمدى إنشاء بنية تحتية تكنولوجية متطورة تساعد على انتشار استخدام الحواسب والأنترنت، وكذا توفير البيئة المناسبة والداعمة والقادرة على تحمل أعباء ومخاطر هذا النوع الحديث من وسائل الدفع الإلكتروني.

تبين الإحصائيات المتوفرة في الجزائر ضعف البنية التحتية الأساسية لممارسة التجارة الإلكترونية إذ ان هذا النوع من التجارة بصفة عامة ووسائل الدفع الإلكتروني تقتضي الانتشار الواسع لشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والحاسبات والبرمجيات وأجهزة الهاتف .

يرجع ضعف البنى التحتية للدفع الإلكتروني في الجزائر إلى عدة أسباب :

---

[1] عمر الفاروق الحسيني، لمحة عن جرائم السرقة من حيث إتصالها بنظم المعالجة الآلية للمعلومات مداخلة ألقيت في مؤتمر القانون والكمبيوتر والأنترنت المنعقد في ماي 2001 ، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2004 ص 343

[2] حابت آمال التجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015 ، ص 388

[3] Geva Benjamin, Article'Electronic Payments: Guide of Legal, Regulatory Reforms and Best Practices for Developing Countries', Osgoode Hall Law School of York University, April, p10- 11

[4] فواطمية حمزة، مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مذكرة تخرج شهادة ماستر،2018، علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، ص 58-60

أ – ارتفاع تكاليف الإقتناء: فوضع البنوك للموزعات الآلية للنقود وإصدار البطاقات البنكية يتطلب منها تحمل تكاليف استثمارية جد عالية للبحث والتجديد ومتابعة الابتكارات والتكيف مع التكنولوجيا الحديثة.

ب – رداءة الخدمات البنكية وكثرة لأعمال في الموزعات الآلية مما يؤدي إلى رفض المواطنين لاستخدام النقود الإلكترونية .

ثانيا: واقع الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية:

إن تطور وسهولة تقديم الخدمات الإلكترونية وتكيفها مع المستجدات العصرية يدفع بالأفراد إلى التعامل مع هذه البنوك بكل ثقة، ولكن النظام المصرفي الجزائري يلاحظ عليه التخلف وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية، ويبرز تخلف النظام المصرفي والخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية في مجال أنظمة الدفع في العديد من المظاهر:

أ – ضعف شبكات الاتصال الإلكترونية في البنوك الجزائرية: إذ رغم مبادرة بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد المنتشرة في نقاط محدودة في التراب الوطني، لكن عدم القدرة في التحكم فيها وتسييرها وهذا راجع إلى اعتماد هذه الأخيرة على حلول وأنظمة مستورة وغير متوافقة مع خصائص السوق الجزائرية .

ب – ضعف استخدام البطاقات البنكية والتأخر في تأهيل أنظمة الدفع الإلكترونية: فالبنوك الجزائرية بقية بمنأى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية خاصة المجاورة كتونس قد قطعت أشواطا لا يستهان بها في هذا المجال .

ج – ضعف أداء وكفاءة العنصر البشري العامل في القطاع المصرفي، ذلك أن مدرسة وطنية وحيدة غير كافية للتكوين

ثالثا: الأسباب الأمنية: إنّ انتشار وتوسع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مرتبط أساسا بمدى موثوقيتها ومدى الاستعمال السلبي والمؤمن لها، وهناك مخاطر عديدة في التعامل بهذه الأخيرة ومن بينها :

أ – النصب والاحتيال وقرصنة البيانات: قد يتم الحصول على بيانات شخص بطريقة غير مشروعة ومن دون علمه أو موافقته، ليتم بالتالي استخدام هذه البيانات في الحصول على بطاقات بنكية عبر الأنترنت، كما قد يقدم الموظفون في البنوك الإلكترونية على ارتكاب جرائم النصب والاحتيال من خلال تمكنهم من الحصول على الأرقام السرية والشفرات مما ينجز عنه اختلاس الأموال الزبائن.

ب – غسيل الأموال: تمكن وسائل الدفع الإلكتروني من تبييض الأموال بطريقة حديثة وسهلة بإيداعها في حسابات متعددة بالبنوك ثم تحويلها إلكترونيا إلى عدة فروع في دول مختلفة .

رابعا: الأسباب النفسية :للعوامل النفسية أهمية بالغة في قبول كل ما هو جديد، بحيث تسود حالة من الحذر والترقب في البداية إلى حين تتضح الصورة وتتجلى العيوب والمزايا ، لذلك فالعامل النفسي في المجتمع الجزائري يبقى عائقا أمام انتشار وسائل الدفع الإلكتروني وذلك بحكم حداثتها والتقنية المستعملة في عملها .

من الناحية النفسية نجد أن الأفراد لا يقبلون القيام بعمليات الدفع باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلا إذا كانت الصفقة المبرمجة قليلة القيمة، أما إذا كانت كبيرة القيمة فإنّ معظم الأشخاص يفضلون التعامل بالنقود التقليدية لأنها تحمي خصوصياتهم الشخصية وكذلك لأهم غير ملزمين بتعريف أنفسهم لدي البائعين من جهة، أو لأي مؤسسة مالية من جهة أخرى طالما أنهم يقدمون النقود عكس وسائل الدفع الإلكتروني التي تقتضي الإفصاح عن شخصية المتعامل بها.

المطلب الثالث: التحديات الثقافية والسلوكية.

تعتبر سلوكيات المواطن الجزائري من بين أهم المحددات التي ترسم طريق الوصول الى تفعيل فعال لأدوات الدفع الإلكتروني على المستوى الوطني ،وذلك من خلال إكتساب ثقافة نقدية تمكنه من فرض امر الواقع على الحكومة لتطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر.

أ- أهمية الاعتماد على أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة في ظل ارتفاع نسبة الطلب على النقود:

تعود أهمية إنشاء أنظمة دفع الإلكترونية في القطاع المالي والمصرفي الجزائري إلى إرساء أسس منظومة مصرفية ومالية إلكترونية وطنية تتميز بالحداثة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات على المستوى العالمي. وتسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المدفوعات، والتشجيع على استخدامها في النظام المالي والمصرفي بشكل خاص والنظام الاقتصادي بشكل عام، والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز دور البنك في إدارة وتحديث أنظمة الدفع والإشراف والرقابة عليها سعيا لتيسير إجراءاتها وقواعدها. كذلك التنسيق مع وزارة المالية بهدف تطبيق أنظمة الدفع لديها ولدى الجهات الحكومية ذات العلاقة، وإنشاء الإدارات اللازمة ضمن هيكلية البنك لمزاولة الأنشطة المالية والمصرفية في بيئة إلكترونية والاشتراك في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بأنظمة الدفع، ووضع نظام مقاصة الي يلبي التطورات التقنية في النشاط المصرفي والمالي ويرفع كفاءته التشغيلية [1].

ب - الأمية المعلوماتية:

أي الجهل بأساليب التعامل مع أجهزة الحاسب الآلي ومختلف البرمجيات: حيث نجد أن فئة كبيرة من المتعلمين لم يسبق لهم أن جلسوا أمام الحاسوب وتعاملوا معه [2].

ج - غياب الثقافة المصرفية في المجتمع الجزائري:

[1] د.محمد شايب، الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة وإكتناز النقود في الإقتصاد الجزائري، جامعة سطيف 1، الجزائر ، ص210

[2] محمد قريشي وعادل بومجان سبل ومتطلبات اعتماد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، دون ذكر تاريخ النشر، ص 283

حيث نجد أن هناك نسبة قليلة جدا تتعامل مع البنك، وحتى هذه الأخيرة فنسبة كبيرة منها تفضل التعامل نقدا بدلا من التعامل بأدوات الدفع الحديثة .

د – ضعف مهارات وقدرات الموظفين في البنوك في مجال تسويق البطاقات البنكية والتعريف بها بالنسبة للمتعاملين[1] .

هـ – انعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي والاتصال

و – قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات، وكذا لاستعمال مستخدمين وإطارات متخصصة في هذا الميدان

ي – عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام البنكي الالكتروني. [2]

ز – ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية[3] .

المبحث الثالث: آفاق تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر.

تشهد الجزائر حراكًا ملحوظًا في مجال الدفع الإلكتروني، سعيًا منها نحو تحقيق الشمول المالي وتعزيز التجارة الإلكترونية ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي. وتتضافر الجهود من قبل مختلف الفاعلين، حكوميين وخاصين، لدفع عجلة هذا التطور.

المطلب الأول: جهود ومبادرات الحكومة في تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني .

قامت الجزائر بوضع خطة من الإنتقال من الدفع التقليدي الى الدفع الإلكتروني مدعما بتشريعات ونصوص تنظيمة تدعم المسار التطوري الذي إنتهجته .

وفي هذا الإطار أنشئت الجزائر بما يسمى المدينة اللنموذجية للدفع الإلكتروني حيث اشرف على تدشينها السيد وزير المالية أكتوبر 2023 بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله بولاية الجزائر .

و يعد هذا المشروع خطوة تعكس رغبة السلطات العمومية في نشر الدفع الالكتروني على المستوى الجواري في الأحياء والمدن، و أنه سيعمم على مستوى كل المدن و الولايات عبر التراب الوطني، و أن اختيار تدشين هذه العملية من سيدي عبد الله كان مدروسا بعناية، ذلك بأنها مدينة تشكل مركزًا تنمويًا ناشئًا، و تتمتع ببنية تحتية حديثة و بيئة ملائمة للابتكار. و الهدف من ذلك هو إنشاء نظام بيئي مناسب للدفع الإلكتروني، حيث يمكن للبنوك و الشركات و المؤسسات المالية التعاون لتحقيق فوائد التكنولوجيا الرقمية بشكل كامل؛ خدمةً للمواطنين.

---

[1] ميهوب سماح، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية - حالة نشاط البنك عن بعد، نفس المرجع السابق ص 122

[2] فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران 2010/2011، ص 107 .

[3] معطى الله خير الدين، بوقمقوم محمد المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، الآفاق والتحولات جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة - الجزائر ، 05 06 نوفمبر 2001، ص 2

ولقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في مجال توفير وتطوير الوسائل والمعدات التكنولوجية و الرقمية وطنيا، و تلتزم الحكومة التزاما راسخا بمواصلة مسار التحديث و العصرنة للرفع من وتيرة التقدم، حيث يعتبر الدفع الالكتروني من بين الوسائل المهمة لهذا التحول الرقمي و التكنولوجي الحديث، الذي يمنح عدة فوائد للاقتصاد و المجتمع بصفة عامة، لما يشكله من فرص استثنائية للنمو الاقتصادي وزيادة الفعالية في المعاملات المالية، و يسعى خاصة إلى تحقيق الشمول المالي في الجزائر، إذ تسهم الرقمنة أيضا في تعزيز الشفافية خلال المعاملات المالية الرقمية.

وأكد السيد الوزير في الأخير ممثلي البنوك الوطنية على لتكثيف الجهود من أجل تنظيم عدة حملات تحسيسية متواصلة، يستفيد منها المواطنون في سبيل تعميم ثقافة التربية المالية و توعية المواطنين و التجار على وجه الخصوص حول فوائد الدفع الالكتروني، خاصة وأن عملية الدفع الالكتروني سهلة وسريعة وآمنة، مع ضمان حماية البيانات الشخصية للزبون [1].

أولا : الأرضية القانونية للدفع الالكتروني في الجزائر:

كما يقصد بالدفع الإلكتروني التطور التقني الحاصل في طرق الوفاء كأحد الالتزامات العقدية، والذي يعتبر وسيلة وفاء ترتب نقال حقيقيا للأموال، دون وجودها بكافة الوسائل والأدوات والأساليب المبتكرة، سواء تمت عبر شبكة الأنترنت أو تمت بواسطة الحاسب الآلي، أو ما في حكمه لتسوية كافة المعاملات المالية سواء كانت تقليدية أو الكترونية [2].

ثانيا: مراجعة تعديلية لنصوص القانونية الموجودة :

في هذا الصدد، ان المشرع الجزائري تنبه هو الآخر إلى افتقاره للقواعد القانونية التي تواكب التطور التقني المستمر بالنسبة إتمام الأعمال التجارية الكترونيا، فحاول مؤخرا تكريس جهوده إثراء المنظومة التشريعية بخصوص هذا المجال، أي التعامل التجاري الإلكتروني وتحديث أنظمة الدفع المتاحة في ظله حيث أن المشرع الجزائري كان قد اعترف ضمنيا بتقنية الدفع الإلكتروني، ولكن من دون أن يقدم تعريفا لها، وتجلى ذلك من خلال الأمر 03-11[3] المتعلق بالنقد والقرض والذي يعد أول قانون جزائري تضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي. ويتضح ذلك من خلال نص المادة 69 منه التي نصت على ما يلي : " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموالها مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل ". فيتمين من خلال هذا النص نية المشرع الجزائري في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة الكترونية.

أ – الجهود والمبادرات المبذولة لترقية الدفع الإلكتروني في الجزائر.

[1] موقع وزارة المالية ، http://mf.gov.dz بتاريخ 2024/04/24

[2] حسام عبد الرحمن فرج أحمد الخولي، الحماية الجنائية والمدنية لعمليات البنوك الإلكترونية، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه كلية الحقوق لجامعة عين شمس، مصر، 2016 ص 313

[3] الأمر -03-11 المؤرخ 26/8/2003 المتعلق بالنقد والقرض عدد الجريدة 52 المعدل والمتمم.

في إطار تطوير تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية وتحسين الخدمة المصرفية، شرعت الجزائر في إصلاحات شاملة مست المنظومة المالية والمصرفية منذ 1995 إلى يومنا هذا، عن طريق عصرنة خدماتها البنكية وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، والتي من أهمها :

1 – تأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك : SATIM

تأسست في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك " ساتيم " هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر BADR :، BDL BEA، BNA، CPA، CNEP ، البركة ومؤسسة CNMA للتأمين [1] .

إنها المشغل للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة .

تجمع ساتيم 18 عضوًا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 بنكاً بما في ذلك 06 بنوك عامة و 11 بنكاً خاصاً بالإضافة إلى بريد الجزائر .

شهدت ساتيم تطورًا كبيرًا ونموًا مستدامًا في خدماتها في السنوات الأخيرة. إلى يومنا هذا، تم توصيل أكثر من 1351 جهاز صراف آلي و 40000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى هذا + 274 موقعًا تجاريًا على الويب يعمل على منصته. ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين ومن مهامها :

- العمل على تطوير واستخدام طرق الدفع الالكتروني. إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر .
- المشاركة في تنفيذ القواعد بين البنوك لإدارة منتجات الدفع الإلكتروني بين البنوك من خلال كونها قوة اقتراح. دعم البنوك في إنشاء وتطوير منتجات الدفع الإلكتروني .
- تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي. تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم عمل نظام الدفع الإلكتروني بمكوناته المختلفة، ألا وهي إتقان التقنيات، أتمتة الإجراءات ، سرعة المعاملات ، اقتصاد التدفقات المالية،... إلخ .
- توفر شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك ساتيم وظائف الاتصال والإدارة لأجهزة الصراف الآلي، تخصيص بطاقات السحب بين البنوك "للبنوك"، إنشاء مفاتيح للأعضاء بنظام تفويض خاص بهم.
- تشارك العديد من البنوك في شبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية بين البنوك للسحب النقدي، بما في ذلك سبعة بنوك من المساهمين في ساتيم (البركة، BNA، BDL، CPA، BADR، BEA، CNEP–Bank)بالإضافة إلى CNMA ومؤسسات أخرى، لا سيما (بريد الجزائر، Société

[1] موقع شركة النقد الألي والعلاقات التلقائية بين البنوك ، مرجع سابق .

Générale الجزائر، BNP Paribas الجزائر، Housingbank، Algéria Gulf Bank، Natixis، Fransabank، " ABC" Arab Banking، البنك العربي و السلام.

يمكن لحاملي المؤسسات المالية المختلفة اليوم إجراء عمليات سحب نقدي من خلال 1380 جهاز صراف آلي في البلاد .

بالإضافة إلى عمليات السحب، يمكن للعملاء الذين لديهم البطاقة المحلية بين البنوك CIB دفع ثمن مشترياتهم من السلع والخدمات باستخدام بطاقتهم من التجار التابعين لشبكة الخدمات المصرفية مع محطات الدفع الإلكترونية TPE

تقدم SATIM خدمات وطنية وأخرى دولية

من بين الخدمات الوطنية نجد:

- توجيه المعاملات
- استضافة خدمات الدفع الالكتروني
- اقتناء المعاملات
- السحب من أجهزة الصراف الآلي
- الدفع على محطات الدفع الإلكترونية
- الدفع عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية)
- مراقبة النشاط النقدي
- مكافحة الغش وإدارة المنازعات
- مخبر اعتماد لطرق الدفع بين البنوك تخصيص بطاقة CIB وطباعة الرموز السرية (رمز PIN وكلمة مرور الدفع الإلكتروني)
- تخصيص الشيكات
- خدمة مقدمة منذ سنة 1996، تخصيص الشيكات هو النشاط الأول لساتيم الذي يقدم لجميع المؤسسات المصرفية دفاتر شيكات موحدة وآمنة من أنواع مختلفة مخصصة لعملاء الوكالات المصرفية الخاصة والحكومية للأفراد والشركات في جميع أنحاء الوطن .
- المساعدة والدعم حتى 2030

ب – إنشاء شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية :(AEBS)

أنشأت هذه الشركة بعد اتفاق بين المجموعة الفرنسية DIAGRAM EDI الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية ومركز البحث في MAGACTMULTIMEDIAو: SOFT ANGINERING هي الإعلام العلمي والتقني CERIST ، لتنشأ شركة مختلطة سميت بالجزائر الخدمات الصيرفة الإلكترونية، الهدف من إقامتها هو تحقيق مشروع الصيرفة

الإلكترونية على الخط في الجزائر، حيث تقدم الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد، وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية بإختلاف زبائنها بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن والسلامة في أداء العمليات وقد أنشأت هذه الشركة في جانفي 2004، وركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية، وتقوم هذه الشركة بتقديم خدمات عن طريق برمجيات متعددة وذلك من خلال :

- اقتراح حلول للمصارف عن بعد من جهة، وتبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى .
- ضمان تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي ووظيفي يعرفه القطاع، وتقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها كما يلي :

التحليل الأولي: تقوم بعمليات تدقيق الحاجات والموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة ومع محيطها.

التركيب : ويتمثل في تقديم الخدمة والإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة.

المتابعة المستمرة: تكون بتقديم الخدمة الصيانة المساعدة عن بعد لضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات [1].

ج – إنشاء نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة :RTGS

في إطار تحديث النظام المصرفي الجزائري بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور يسمى نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة .

1- تعريف نظام REAL GROSS TIME SETTLMENT SYSTEM

هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور، بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، وقد جاء هذا النظام لمواكبة المعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية، وذلك في 15 ماي 2006 [2].

2- أهداف نظام RTGS :

إن إقامة نظام RTGS يهدف إلى تحقيق ما يلي :[3]

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظم الدفع الإلكتروني وتقليص آجال التسوية

[1] كريمة بن صالح ، و فاطمة الزهراء طلحي (2018)، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة 03.

[2] لحسن دردوري، و سمية بلقاسمي. (2007) واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة 03،ص121

[3] نفس المرجع ،ص 122

- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات، وجعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.

د – إنشاء نظام الدفع الشامل : ATCI

يسمح نظام الجزائرية عن بعد بين البنوك الذي أنشئ بموجب القرار 05-06 الصادر في 15 ديسمبر 2005، ودخل حيز الخدمة في ماي 2006، بتبادل كل وسائل الدفع (صكوك، أوراق تجارية، عمليات على البطاقات المصرفية..)، ويعتبر التطور المسجل في السنوات الأخيرة منذ دخوله حيز الخدمة في الحجم والقيمة هامان حيث عالج هذا النظام في سنة 2011 كمتوسط شهري 2144 مليون عملية بمبلغ شهري متوسط يساوي 881801 مليار دينار.

<u>المطلب الثاني</u>: جهود ومبادرات القطاع الخاص في تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني.

يبذل القطاع الخاص في الجزائر جهودًا كبيرة لتفعيل أدوات الدفع الإلكتروني، وذلك إيمانًا منه بأهمية هذه الأدوات في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي. وتشمل هذه الجهود ما يلي :

أولا : تطوير حلول الدفع الإلكتروني الخاصة:

قامت العديد من الشركات الجزائرية بتطوير حلول الدفع الإلكتروني الخاصة بها، مثل محافظ الهاتف المحمول وبوابات الدفع عبر الإنترنت. وتوفر هذه الحلول للمستهلكين تجربة دفع أكثر سهولة وراحة .

ثانيا: إقامة شراكات مع البنوك:

تعاونت العديد من الشركات الجزائرية مع البنوك لتقديم حلول الدفع الإلكتروني لعملائها. وتشمل هذه الشراكات إصدار بطاقات الائتمان والخصم المشتركة وتقديم خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول

أ – شراكة بين البنك الوطني الجزائري BNA وشركة الخطوط الجوية الجزائرية AIR ALGERIE

تكميلا لجهود رقمنة وسائل الدفع، وقع البنك الوطني الجزائري و الخطوط الجوية الجزائرية، يوم 26 أكتوبر 2022، عقد يهدف الى وصل أجهزة الدفع الالكتروني على مستوى بعض وكالات الخطوط الجوية الجزائرية ، ثم تعمم على باقي الوكالات . وبموجب هذا العقد، يلتزم البنك اتجاه الخطوط الجوية الجزائرية بتوفير، وصل وصيانة أجهزة الدفع الالكتروني على مستوى الوكالات. يشمل هذا العرض الذي قدمه البنك، أيضاً، التكفّل بتكوين عمّال الخطوط الجوية الجزائرية على استخدام أجهزة الدفع الالكتروني. حيث تمنح هذه المبادرة للزبائن الخطوط الجوية الجزائرية، الحاملين للبطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية، الحصول على وسيلة دفع مبادلة.

يعتبر البنك الوطني الجزائري في طليعة معركة رقمنة وتحديث العرض المصرفي، خاصة فيما يخص تطوير استعمال أدوات الدفع الالكترونيً ، وهذا ممّا يسهم بشكل رئيسي في تعزيز التحوّل الرقمي للمتعاملين الاقتصاديين من زبائن البنك [1].

[1] من موقع البنك الوطني الجزائري BNA http://www.bna.dz بتاريخ 2022/10/26 على الساعة 10:00.

ب – شراكة بين البنك الوطني والمديرية العامة للضرائب

فقد تم التوقيع التوقيع على مذكرة تفاهم بين البنك الوطني الجزائري والمديرية العامة للضرائب لتخليص المستحقات الجبائية إلكترونيا عبر بوابة "مساهمتك ."وتم التوقيع على الوثيقة بمقر وزارة المالية, من طرف المدير العام للبنك الوطني الجزائري, , والمديرة العامة للضرائب , تحت إشراف وزير المالية ، و يهدف هذا الاتفاق الى إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني عن طريق التحويل الإلكتروني، حيث سيتم إنشاء واجهة تربط بوابة التصريح والدفع عن بعد للمستحقات الجبائية "مساهمتك" بمنصة "البنك الإلكتروني (E-Banking) " التابعة للبنك الوطني الجزائري.

كما سيعمل الاتفاق أيضا على توفير بطاقة أعمال مجانا للمكلفين بالضريبة، والتي ستمكنهم حصريا من دفع الالتزامات الضريبية، كما ستقدم سقف دفع استثنائي على بوابة "مساهمتك ."،وهذا ما سيساهم في تسريع وتيرة رقمنة قطاع المالية وتطوير الشمول المالي والخدمات البنكية، بما يتماشى مع الأهداف المسطرة . كما أكد الوزير أن هذه المبادرة "تمثل خطوة إيجابية ومهمة في تعميم وتطوير أدوات الدفع الإلكتروني، وكذا تعزيز العملية الرقمية للإدارة الجبائية وتحسين أداء وتسيير نشاطات ومصالح قطاع المالية.

من جهته وصف المدير العام البنك الوطني هذا الاتفاق ب"سابقة نوعية" في إطار تجسيد الرقمنة على مستوى البنك بصفة خاصة وقطاع المالية بصفة عامة .وأكد ان هذه الشراكة "ستسمح بدفع المستحقات الضريبية قد تصل الى سقف 50 مليون دج"، مؤكدا ان "عملية الدفع الالكتروني آمنة 100 بالمائة ."

من جهتها، دعت المديرة العامة للضرائب الى تطبيق امثل لخدمة الدفع الإلكتروني عن طريق التحويل الإلكتروني التي تم اطلاقها اليوم مع البنك الوطني الجزائري مما سيسهل من اجراءات التصريح والدفع عن بعد .[1]

ج – شراكة البنك الوطني الجزائري مع متعامل الهاتف النقال "جازي"

وقع البنك الوطني الجزائري ومتعامل الهاتف النقال "جازي", , عقد شراكة تجارية في إطار تطوير النشاط التجاري للمؤسستين, و بموجب هذه الاتفاقية، سيتبادل الطرفان عددا من الخدمات المبتكرة، مما سيمكنهما من تطوير حلول أكثر تكاملا, تناسب الاحتجاجات الجديدة للسوق الوطنية، لاسيما فيما يتعلق بالدفع الالكتروني .وبهذه المناسبة صرح المدير العام للبنك :" نحن فخورون بأن نضع خبرة البنك الوطني الجزائري في خدمة المتعامل جازي، في مجال رقمنة وسائل الدفع", مضيفا ان هذه الشراكة ستعطي "دفعا جديدا لعملنا المشترك، الذي يتماشى مع توجيهات السلطات العمومية والذي يهدف أساسا إلى تلبية احتياجات المواطنين على أفضل وجه، وتنويع الخدمات المالية و تعزيز التحول الرقمي[2]."

د – شراكة بين البنك الوطني الجزائري وشركة جوميا الجزائر.

[1] من موقع الإذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz: http بتاريخ 2023/07/25 على الساعة 18:58.
[2] من موقع وكالة الأنباء الجزائرية www.aps.dz: http بتاريخ 2022/10/09 على الساعة 14:37

وقع البنك الوطني الجزائري وشركة جوميا الجزائر، على إتفاقية شراكة تسمح لكلى الطرفين بتطوير حلول ووسائل الدفع الإلكتروني. هذه الإتفاقية التي وقع عليها كل من المدير العام للبنك، مدير شركة جوميا الجزائر، تتيح للبنك الوطني الجزائري بالتعاون مع شركة جوميا الجزائر من أجل تطوير التجارة الإلكترونية من خلال اقتراحه للمواطن الجزائري باقات منتجات وتمويلات مبتكرة لا سيما فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، بهدف تسهيل الحصول على المنتجات المصنعة محليا وكذا مختلف الخدمات البنكية .وتعكس هذه الشراكة رغبة البنك الوطني الجزائري في تسريع رقمنة منتجاته وخدماته، والبقاء كفاعل أساسي في مجال رقمنة القطاع المصرفي والمالي، وفقا لتوجيهات السلطات العمومية [1].

هـ – شراكة بين بنك التنمية المحلية BDL وشركة النقد الألي GIE MONETIQUE

وقع بنك التنمية المحلية وشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "ساتيم"، بالجزائر العاصمة، على بروتوكول شراكة يهدف إلى المعالجة المحلية لبيانات المعاملات البنكية الجارية عبر بطاقات الدفع الدولية "ماستركارد (Mastercard) "الصادرة عن البنوك الجزائرية .وبموجب هذا الاتفاق، سيرافق بنك التنمية المحلية شركة "ساتيم" في مشروعها الذي يرمي إلى المعالجة التدريجية، على المستوى الجزائري، لبيانات المعاملات البنكية الجارية عبر بطاقات الدفع الدولية "ماستركارد" الصادرة عن البنوك الجزائرية .كما سيسمح المشروع بمعالجة التحويلات والمعاملات البنكية، على المستوى الجزائري، التي تتم عن طريق بطاقات "ماستركارد"، داخل الوطن وخارجه، على مستوى مركز المعالجة التابع لشركة "ساتيم"، بالاستعانة بأحدث التكنولوجيات تسمح بضمان الفعالية والسرعة المطلوبة في إجراء المعاملات البنكية بصفة آمنة، وتسمح المعالجة المحلية لبيانات المعاملات البنكية الجارية عبر بطاقات الدفع الدولية "ماستركارد" للزبائن، وطنيين أو أجانب، من "الاستفادة من خدمات دولية مختلفة بكل أمان وبتكلفة معقولة، كما تسمح للمتعاملين الجزائريين والتجار قبول المدفوعات من الأجانب باستخدام هذه البطاقات و أن هذا المشروع سيتم "وفق خارطة طريق تم وضعها"، إذ أن هذا الاجراء "يهدف إلى الاستقلالية عن المعالجة الأجنبية فضلا عن تأمين معلومات وبيانات الزبائن الجزائريين.

كما تعتبر هذه الاتفاقية وكل المشاريع المرتقب تجسيدها "تمثل خطوة مهمة في مسيرة تطور الشركة، وبتوسيع نطاق خدماتها في مجال الدفع الإلكتروني، فضلا عن فتح وتقديم خدمات جديدة ومبتكرة للزبائن.

كما تعتبر المعالجة المحلية لبيانات المعاملات البنكية الجارية عبر بطاقات الدفع الدولية هي "انطلاقة جديدة"، تأتي تطبيقا لتوجيهات السلطات العليا التي ترمي إلى رقمنة القطاع المالي في الجزائر وعصرنة البنوك ومواكبة التطورات العالمية في مجال الدفع الإلكتروني لتلبية حاجيات السوق النقدية الوطنية [2].

و – توقيع إتفاقية بين بريد الجزائر وسونلغاز .

[1] من موقع البنك الوطني الجزائري ،مرجع سابق ،بتاريخ 17يوليو 2023 ،على الساعة 11:25 .
[2] من موقع قناة الجزائر الدولية http://www.al24news.comبتاريخ 2023/12/13 .

وقعت كل من شركة سونلغاز ومؤسسة بريد الجزائر ، على اتفاقية – إطار للتعاون وتبادل الخدمات بين سونلغاز وبريد الجزائر بحضور عدد من الإطارات المسيّرة في الشركتين تهدف هذه الاتفاقية–الإطار، التي تم التوقيع عليها لمدة خمس (05) سنوات، إلى تحديد العلاقة بين سونلغاز وبريد الجزائر، ومنح كلاهما صفة زبون خاص من حيث الخدمات التي يمكن أن يقدمها كل طرف للآخر.

وتقوم بريد الجزائر بمجموعة من الخدمات لشركات مجمع سونلغاز، تتمثل في دفع الفواتير عبر تطبيق الهاتف بريدي موب وعبر الإنترنت بريدي نات وعبر الشبابيك البنكية الآلية التابعة لبريد الجزائر من خلال أجهزة الدفع الالكتروني، إضافة إلى تقديم خدمة توزيع فواتير سونلغاز، وخدمة البرقية الإلكترونية والبريد غير المعنون المخصص للنشر وتوزيع المنشورات الإشهارية (منشورات، مطويات...إلخ) باستهداف منطقة جغرافية محددة عبر كامل التراب الوطني[1] .

ي – إتفاقيتي شراكة بين بريد الجزائر و الجزائرية للمياه وشركة النقد الألي SATIM

تم التوقيع على إتفاقية إطار بين مؤسسة بريد الجزائر، وشركة الجزائرية للمياه و إتفاقية أخرى مع شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك و ذلك في إطار تعزيز الشراكة وتطوير خدمات الرقمنة.

و تم التوقيع على الإتفاقيتين على هامش لقاء نظمته مؤسسة بريد الجزائر حول "رقمنة الخدمات المالية لبريد الجزائر ودورها في تحسين الشمول المالي.

و تتعلق الإتفاقية الأولى, بين بريد الجزائر والجزائرية للمياه , بإطلاق خدمة الدفع الالكتروني لفواتير مستحقات استهلاك المياه عبر تطبيق "بريدي موبو .وتعتبر هذه الإتفاقية لبنة لعصرنة الخدمات المالية كما تمكن المواطنين من تسديد مستحقات فواتيرهم بكل "أريحية وسهولة.

و تخص الإتفاقية الثانية, بين بريد الجزائر وشر كة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك بتصنيع البطاقات البنكية الخاصة بالبنوك العمومية من قبل مؤسسة بريد الجزائر .و بمناسبة التوقيع على هذه الاتفاقية تم تسليم أول بطاقة بنكية لفائدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تم إنجازها من طرف المركز الوطني لشخصنة البطاقات التابع لبريد الجزائر [2].

خ – حملات التوعية وإطلاق العروض المغرية الخاصة بالدفع الإلكتروني.

تعمل العديد من الشركات الجزائرية على زيادة الوعي بأهمية الدفع الإلكتروني من خلال حملات التوعية والإعلانات وبالتوازي تطلق عروضا مغرية لمن يفضلون التعامل بالدفع الإلكتروني في الجزائر فمثلا نجد شركة إتصالات الجزائر أطلقت عرض جديد خاص بالدفع الإلكتروني، وهذا ابتداء من الأربعاء 15 مارس 2023، حيث يمكن للزبائن الذين يدفعون فواتير الهاتف الثابت واشتراكات الأنترنت عبر الدفع الإلكتروني، الاستفادة من هدايا تصل إلى غاية 20 %.

[1] من موقع سونلغاز http://www.sonelgaz.dz

[2] من موقع الجزائر الأن http://www.algeriemaintenant.dzبتاريخ 2023/06/27

كما أن اتصالات الجزائر تضع تحت تصرف زبائنها مختلف المنصات لأدوات الدفع الإلكتروني [1]:

- الدفع على الخط عبر تطبيق MY IDOOM
- الدفع على الخط عبر تطبيق E-PAIEMENT
- الدفع على الخط عبر الموقع الإلكتروني paiement.at.dz
- الدفع على الخط عبر فضاء الزبون
- الدفع على الخط عبر تطبيق BaridiMob لبريد الجزائر
- الدفع عبر الهاتف IVR 15 00
- الدفع على الخط عبر تطبيق WIMPAY

المطلب الثالث: أفاق تفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر

إن الخطوات المنجزة لحد الان في اطار تفعيل أدوات الدفع الالكترونية تبقي ضعيفة و هامشية و هذا بالمقارنة مع الامكانيات التي تتمتع بها الاقتصاد الوطني و كذلك حجم السوق.

ففي اخر حصيلة لمجمع (GIE مجمع المصالح الاقتصادية النقدية) فان تطور توزيع النهائيات الدفع الالكتروني TPE على التجار و المتعاملين الاقتصاديين يبقى ضعيفا جدا في الجزائر بالمقارنة مع عدد الطلبات.

لكن هذا الارتفاع في الطلب لم يواكبه زيادة في عدد الامكانيات المادية لاسيما طرق الدفع، حيث تم توزيع 54 الف نهائي للدفع الالكتروني الى غاية فيفري 2024 ، في حين هناك 2 مليون تاجر مسجل في السجل التجاري مما يمثل 2% فقط من عدد التجار الاجمالي ، مع 338 موقعا معتمدا .

صحيح ان عدد نهايات الدفع الالكتروني انتقل من 6000 نهائي سنة 2018 الى 54 الف سنة 2024 حتى شهر فيفري الى انه يبقى ضعيفا بالنظر لحج السوق الجزائري.

نفس الملاحظة بالنسبة للموزعات الآلية للنقود DAB حيث يوجد 3000 موزع الى على المستوى الوطني و هذا عدد ضعيف اذا علمنا ان عدد البطاقات البنكية الموزعة .

و في ظل تنامي الاهتمام العالمي بالتجارة الالكترونية يتعين على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على الخريطة التجارية والالكترونية الحديثة، وأن تحاول تدارك التأخر الحاصل والاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التجارة، من خلال ايجاد الحلول واتخاذ بعض الاجراءات قصد النهوض بالدفع الإلكتروني ، وإيجاد البيئة المناسبة لانتشاره وتفعيله بشكل فعال .

إن التحول والتعامل في عالم افتراضي يشكل في الواقع تحديا كبيرا لعادات وأفكار تجارية مستقرة منذ عقود طويلة حيث يعد نشر الوعي، والتكثيف من الحملات التنويرية في ضوء خطة اعلامية مدروسة بعناية ومخصصة حسب الفئات التي تتم مخاطبتها، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات من أجل نشر ثقافة الدفع الإلكتروني

[1] من موقع اتصالات الجزائر http://www.algerietelecom.dz بتاريخ 2024/04/14.

في جميع المعاملات التي تتطلب ذلك ، كما أن القيام بتطوير الانترنت عن طريق الزيادة في سرعتها وتدفقها في الجزائر قد يوثر بالإيجاب على أدوات الدفع الالكترونية

ومن المتوقع أن تشهد الجزائر خلال السنوات القادمة نموا كبيرا في إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني والتوجه نحو التجارة الإلكترونية وهذا ما يساهم في تحقيق العديد من الفوائد وتعزيز الشمول المالي الذي بدوره يتيح إستخدام الدفع الإلكتروني للوصول الى الخدمات المالية.

أما بالنسبة للنمو الإقتصادي فأدوات الدفع الإلكتروني ستساهم بشكل فعال في تحفيزه من خلال زيادة التعامل بالتجارة الإلكترونية وتسهيل المعاملات التجارية، ومن جانب أخر إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني ستخلق فرص عمل جديدة في قطاع الخدمات المالية والتكنلوجيا .

كما يجب أن يكون دخول عالم التكنولوجيات الحديثة من أولويات كل مشروع اقتصادي بالجزائر،خاصة في ظل تنامي المؤسسات الناشئة التي تعتبر حاليا من توجهات الدولة ، وعلى البنوك بالجزائر أن تضع عرض خدمات الصيرفة الإلكترونية ضمن إستراتيجية متوسطة وطويلة المدى، حتى تصبح قادرة على المنافسة في السنوات المقبلة التي ستشهد انضمام الجزائر إلى OMC منظمة التجارة العالمية.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في الفصل الثاني شقين ثلاث مباحث وهي واقع وتحديات وافاق تفعيل الدفع الالكتروني فقمنا بسرد واقع أدوات الدفع الالكترونية المستعملة في الجزائر مع تقييم تطور استعمال كل أداة على حدى وذلك بالاستعانة بإحصائيات مجمع النقد الآلي بين الفترة 2016 –فيفري 2024 بداية بالبطاقات الالكترونية ومختلف أنواعها ثم أجهزة الصراف الآلي والدفع عبر الانترنيت وأهم العمليات وكذا نهائيات الدفع TPE خاصة أن فترة الدراسة تتخلها مرحلة كوفيد 19 مما كان له الاثر الايجابي على زيادة التوجه نحو الدفع الالكتروني في الجزائر ثم انتقلنا في المبحث الثاني الى اهم التحديات التي تواجه هذه العملية بمختلف تصنيفاتها واخيرا تطرقنا الى اهم الجهود المبذولة من الطرف الحكومة والقطاع الخاص ثم ما هي الافاق والرهانات المرجوة لتفعيل ادوات الدفع الالكتروني.

الخـــاتـــمـــــة

الخاتمة :

في الختام، يمكن القول إن الدفع الإلكتروني في الجزائر يشهد تطورًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة، وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة لتعزيز البنية التحتية الرقمية وتبني سياسات مالية حديثة، رغم التحديات المرتبطة من الناحية الأمنية والتوعية الرقمية للمستخدمين، في حين أن هناك خطوات جدية نحو تحسين هذا القطاع، مثل إطلاق خدمات الدفع عبر الهواتف المحمولة وتوسيع شبكة نقاط الدفع الإلكتروني.

يبقى المستقبل واعدًا إذا استمرت هذه الجهود وترافقت مع تحسينات تشريعية وتنظيمية تضمن حماية المستهلك وتعزز الثقة في هذه الأدوات الحديثة وتوفير الحماية لمستعملي بطاقات الدفع ومختلف الأدوات الأخرى، وكذا يرافقها تحسينات في البنى التحتية التي يجب أن تتوفر من أجل المضي في مسيرة التحول نحو الإقتصاد الرقمي.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يمكن إيجاز مجموعة من النتائج الاتية:

1- بالرغم من التأخر الذي شهدته الجزائر في مجال الدفع الإلكتروني إلا أنه في السنوات الاخيرة خاصة من سنة 2020 الى يومنا هذا لاحضنا تسارع كبير في سبيل تفعيل وتعويم أدوات الدفع الإكترونية في جميع المجالات حيث ظهرت بما يسمى بالإدارة الإلكترونية كما فرض على التجار إستعمال نهائيات الدفع الإلكتروني وفتح حسابات جارية تجارية من أجل ربطها بنهائيات الدفع وتم ظبط العملية بوضع تاريخ معين لإنتهاء من الإجراءات الإدارية اللازمة.

2- سعت الجزائر من خلال البطاقة الذهبية التابعة لبريد الجزائر للوصول الى 13 مليون بطاقة ذهبية خلال شهر مارس 2024

3- وضع العديد من الشراكات والاتفاقيات بين جميع الأطراف الفاعلة في الساحة من بنوك تجارية ومؤسسات مالية وهيئات مثل :التجمع النقد الآلي وSATIM .

4- تنصيب العديد من الصرافات الآلية عبر الوطن ATM والشبابيك الآلية GAB وتفعيل البطاقة البنكية ما بين البنوك خاصة بعد انضمام بريد الجزائر لشركة النقد الألي والعلاقات التلقائية بين البنوك حيث أصبح يتكون من 17 بنك ويسير 3 284 723 بطاقة CIB ويشرف على 1287 DAB/ GAB و 40667 نهائي دفع و 344 موقع معتمد .

5- تكثيف عمليات التحسيس والتوعية بأهمية الدفع الإلكتروني من خلال الإشهارات والملتقيات وإصدار القوانين وتشجيع المواطنين وتحفيزهم .

إختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تناولت الفرضية الأولى الأليات المتبعة من أجل تفعيل الدفع الإلكتروني تبين لنا من خلال دراستنا للموضوع أن ما إفترضناه ثابت وموجود من خلال إقامات عدة مبادرات إتبعتها الدولة في شكل شراكات وفرض قوانين وتشريعات من أجل تفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر وهذا ما خلصنا له في النتيجتين رقم 01 و03 .
- **الفرضية الثانية:** بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على وجود البنية التحتية اللازمة لتفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر ظهر لنا صحة الفرضية كون أن البنية التحتية في الجزائر بالرغم من تطويرها إلا أنها تواجه هي الاخرى تحديا رئيسيا من بين التحديات التقنية وهو التدفق العالي للأنترنيت الذي يسهل ويسرع عمليات الدفع الإلكتروني، كما سعت الجزائر الى تكثيف عناصر البنى التحتية وهذا ما خلصنا اليه في النتيجة رقم 04 من نتائج الدراسة.
- **الفرضية الثالثة:**بالنسبة للفرضية الثالثة التي إفترضنا فيها الصعوبات والعراقيل المختلفة نجد ان هذه الفرضية هي الأخرى أثبتت صحتها كون أن الثقافة السلوكية للمستهلك والتاجر الجزائري على حد سواء مازالت في طور محاولة التأقلم مع أدوات الدفع الإلكتروني وغير جاهزة بنسبة كبيرة مما يجعل الإعتماد على هذا النوع من الدفع في جميع المجالات ، وكذا من جانب القوانين والتشريعات نجد أيضا صعوبات حالت بينها وبيت تفعيل الدفع الإلكتروني في الجزائر وهذا ما خلصنا له في نتائج الدراسة رقم 05.

التوصيات والاقتراحات:

أولا: على المستوى الحكومي :

أ – تعزيز الوعي بأهمية الدفع الإلكتروني:

1 – من خلال حملات توعوية مكثفة تستهدف جميع شرائح المجتمع، تهدف إلى شرح فوائد ومزايا استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وكيفية استخدامها بأمان .

2 – ضرورة إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالدفع الإلكتروني مع توضيح حقوق وإلتزامات كل الأطراف المتعاقدة وتحديد وتحميل المسؤوليات لكل طرف .

3 – ضرورة سن قوانين تحارب الجريمة الإلكترونية وعمليات الإحتيال الإلكتروني.

ب – دعم الشركات والمؤسسات الناشئة في مجال الدفع الإلكتروني:

1 – من خلال توفير التمويل والدعم الفني وتشجيع الشركات الناشئة التي تُطور وتقترح حلولاً مبتكرة للدفع الإلكتروني تتناسب مع احتياجات السوق الجزائرية .

ج – تطوير البنية التحتية الرقمية:

من خلال الاستثمار في توسيع نطاق شبكات الإنترنت وتحسين جودتها من حيث التدفق العالي ، وتوفير خدمات الإنترنت بأسعار مناسبة .

د – تعزيز الأمن السيبراني:

من خلال سنّ قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية، وتطوير أنظمة أمنية فعّالة لحماية المعاملات الإلكترونية .

هـ – تسهيل وتسريع إجراءات الحصول على أدوات الدفع الإلكتروني:

من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات الإلكترونية والحصول على بطاقات الدفع الإلكتروني في وقت وجيز.

ثانيا : على مستوى المؤسسات :

أ – تقديم حوافز لاستخدام أدوات الدفع الإلكتروني:

1 – مثل تقديم خصومات على السلع والخدمات للمُستهلكين الذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني.

2 – تخفيض الرسوم على العمليات التي تقام بالدفع الإلكتروني.

ب – تطوير قنوات الدفع الإلكتروني:

1 – من خلال توفير إمكانية الدفع الإلكتروني على مواقع المتاجر الإلكترونية، وفي المتاجر الفعلية، وفي مختلف الخدمات الأخرى .

2 – زيادة دعم الشبكة البنكية بمختلف الفروع حيث لحد الساعة تعتبر بريد الجزائر المؤسسة المالية الوحيدة في الجزائر التي تمتلك شبكة بريدية تغطي مختلف القرى والمداشر عبر الوطن ،حيث بزيادة توسيع الشبكة البنكية تزداد أدوات الدفع الإلكتروني.

3 – إعطاء أهمية بالغة للتطبيقات التي تتعامل بالدفع الإلكتروني وخاصة تطبيقات الهواتف الذكية.

4 – إستغلال تقنية الذكاء الإصطناعي في توفير وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني .

ج – تعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة:

من خلال إقامة شراكات بين البنوك وشركات الاتصالات وشركات التكنولوجيا لتطوير حلول مبتكرة للدفع الإلكتروني .

د – تطوير منتجات وخدمات جديدة:

ينبغي على الشركات العاملة في مجال الدفع الإلكتروني تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات المستهلكين والمؤسسات المختلفة.

ثالثا – على مستوى الأفراد :

أ – التعرف على أدوات الدفع الإلكتروني:

من خلال قراءة المعلومات والتعليمات المتوفرة على الإنترنت أو من خلال الاستفسار من البنوك وشركات الخدمات المالية .

ب – استخدام أدوات الدفع الإلكتروني بانتظام:

كلما زاد استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، زادت ثقة الأفراد بها وزاد انتشارها .

ج – اتخاذ خطوات لحماية البيانات الشخصية:

مثل استخدام كلمات مرور قوية وتجنب مشاركة المعلومات الشخصية مع أشخاص غير موثوقين .

بتضافر الجهود من قبل جميع الجهات المعنية.

يمكن تحقيق تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر بشكل سريع وفعّال، مما يُساهم في تحسين كفاءة المعاملات المالية وتعزيز الشمول المالي وتحفيز النمو الاقتصادي.

آفاق الدراسة:

إن تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر أمر ضروري لتطوير الإقتصاد الوطني وتحسين مستوى معيشة المواطنين وهذا يتطلب تحقيق جهود مشتركة من ثلاثة أطراف :الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ،حيث يمكن أن تصبح الجزائر رائدة في مجال الدفع الإلكتروني .

بالرغم أنه لم يكن تناولنا للموضوع بشكل معمق، وذلك لكون الدفع الإلكتروني جزء من الإقتصاد الرقمي يتطلب الكثير من المعلومات والمعطيات ،كما يمكن التركيز مستقبلا على :

أولا : التجارة الإلكترونية هي المحرك الكبير والفعال لأدوات الدفع الإلكتروني وتوفير البنية التحتية لها والاعتماد على التكنولوجيا الجديدة والتقنيات الحديثة وتوفير قواعد البيانات وتطوير الرقمنة.

ثانيا : دور المؤسسات الناشئة على تشجيع إستخدام الدفع الإلكتروني في المعاملات .

ثالثا : الوصول إلى جعل المواطن الجزائري يملك ثقة في أدوات الدفع الإلكترونية كما يملك ثقة في الورقة النقدية وأنها أداة سداد وذلك من خلال حملات التوعية والتحسيس .

رابعا :النظر في واقع العالم الإفتراضي للعملات وعالم النقود الرقمية والإهتمام به وتبنيه من طرف الدولة وطرحه على الجمهور الجزائري يصاحبه حملات توعية على نطاق واسع.

خامسا: التركيز على تقنية الذكاء الإصطناعي وإستخدامها في تطوير وتحسين الدفع الإلكتروني.

سادسا: دور المصارف والمؤسسات المالية على بذل مجهودات أكبر والمشاركة والمساهمة بشكل فعال في تعميم وتفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر .

قائمة المصادر والمراجع

1 قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب :

1- أحمد عبد العليم العجمي، نظم الدفع الإلكترونية وإنعكاساتها على سلطات البنك المركزي، دار الجامع الجديدة، مصر، 2013، ص167

2- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف دط،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل،العراق،1995

3- وائل الدبيسي، البطاقات المصرفية أنظمة وعقود ، مكتبة صادر دار المنشورات الحقوقية، بيروت، لبنان ، 2004 م

4- جلال عايد الشورة ، وسائل الدفع الالكتروني، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008

5- لسان العرب ، القاموس المحيط للفيروز أبادي

6- نادر عبد العزيز شافي عقد الفاكتورينغ، المؤسسة الحديثة، طرابلس، لبنان، 2005

7- طارق عبد العال حمادة،التجارة الإلكترونية،الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية،الدارالجامعية،مصر،الطبعة الثانية،2008

8- محمد حسين منصور،المسؤولية الالكترونية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية،مصر ،2007

9- محمد إبراهيم عبد الرحيم ،الإقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،مصر ،2007

10- ايهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007

11- معادي أسعد صوالحة، بطاقات الائتمان، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011

12- محمد سعيد أحمد، أساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009

13- أنس العلبي، النظام القانوني لبطاقات الإعتماد، منشورات الحلبي،بيروت، لبنان، 2005

14- علاء عبد الرزاق السالمي وخالد إبراهيم السليطي، الإدارة الإلكترونية،دار وائل، الأردن، 2008 -

15- ناظم محمد نوريالشمري،عبد الفتاح زهيرعبد اللات،الصيرفة الإلكترونية،الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع،دار وائل للنشر،عمان ط 1 2008 -

16- باسم أحمد المبيضين ،التجارة الإلكترونية ،دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع،الأردن، 2010

17- عبد الكريم أحمد عثمان،أحكام البطاقات الإئتمانية في القانون والأراء الفقهية الإسلامية،دار الفكر الجامعي للنشر،الطبعة الأولى ،الإسكندرية،2007

18- أمير فرج يوسف ،عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها –أساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني–المكتب الجامعي الحديث،مصر،2009

19- فاروق السيد حسين ،التجارة الإلكترونية وتأمينها ،دار هال للنشر والتوزيع ،الجيزة،مصر،2001

20- علي محمد أبو العز ،التجارة الإلكترونية واحكامها في الفقه الإسلامي،دار النشر والتوزيع ،2008

21- شريف محمد غنام ،محفظة النقود الالكترونية،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،د ط،2007،

22- منير محمد الجنبيهي وممدوح محمد الجنبيهي ،النقود الإلكترونية،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،د ط،2005

23- حجازي بيومي عبد الفتاح ،مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2002

24- بن باير الحبيب ،بن كاملة محمد عبد العزيز ،عصرنة وسائل الدفع الإلكترونية ،الملتقى الدولي 4 حول :عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية

25- اعتماد التجارة الاكترونية في الجزائر ،المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر،26-24 افريل 2011

26- محمد حسين الوادي،بلال محمد الوادي،المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، دار صفاء للنشر 19 والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،2011

27- مراد عبد الفتاح، دون سنة، التجارة الالكترونية والبيع والشراء على شبكة الانترنت

28- ثناء علي القبائي وأخرون ،النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية،دار الجامعية،مصر ،2006

29- د. محمد سعدو الجرف، أثر استخدام النقود على الطلب على السلع والخدمات، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، ٩-١١ ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٠ - ١٢ مايو ٢٠٠٣م، غرفة تجارة وصناعة دبي.

30- نادر عبد العزيز شافي،المصارف والنقود الإلكترونية،المؤسسة الحديثة للكتاب،الطبعة الأولى،طرابلس،لبنان،2007

31- مدحت صالح ,ادوات وتقنيات مصرفية ,دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ,القاهرة ,عام 2001

32- مدحت صادق أدوات وتقنيات مصرفية دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2011

33- حوالف عبد الصمد ،النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،2015/2014

حسين محمد الشبلي مهند فايز الدويكات التزوير و الاحتيال بالبطاقات الائتمانية سلسلة الجرائم المالية والمسحدثة دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان الاردن الطبعة الأولى 2009

34- عمر سليمان الأشقر, دراسة شرعية في البطاقات الائتمانية ,دار النفائس الأردن ,الطبعة الأولى , 2009

35- فلاح حسين تويتي وحيد جبر خلف الصيرفة الإلكترونية ، المبررات والمخاطر ومتطلبات النجاح، محلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، العدد 54 ، 2005

36- سامح التهامي، التعاقد عبر الإنترنت - دراسة مقارنة - دار الكتب القانونية للنشر والبرمجيات 450-499القاهرة، مصر 208

37- عبد الرحمان بن عبد الله الخميس المخاطرة في المعاملات المالية المعاصرة، دار الكنوز غيشبيليا للنشر والتوزيع الرياض، السعودية، 2013

38- سيبة خنشة وسائل الدفع الحديثة التوزيع والطباعة الإستخدام غير المشروع البطاقات الدفع الإلكتروني، البلد غير موجود 2012

39- عبد الرحيم عبد المطلب العولمة وإقتصاديات البنوك الدار الجامعية القاهرة، مصر، 2003

40- طارق عبد الحال حمادة التجارة الإلكترونية والمالية والتسويقية والقانونية الدار الجامعية، مصر الطبعة الثانية، 2008

41- د هارون العشي، فايزة بوراس، وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 المجلد 9، العدد 5 ، 2018

42- عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع 384 عمان، الأردن، 2016

43- عصام عبد الفتاح مطر، التجارة في التشريعات العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة ، مصر،2015

سلطان عبد الله محمود الجواري ،عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق -دراسة قانونية مقارنة-،الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ،لبنان،2010

44- أيسر صبري إبراهيم ،إبرام العقد الإلكتروني وإثباته-دراسة مقارنة-،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،مصر ،2015،

45- مليكاوي مولود،التجارة الإلكترونية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، بوزريعة، الجزائر، 2019

46- هدى حامد قشقوش الحماية الجنائية للتوقيع الإلكتروني، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة دبي،

47- المنعقد في الفترة من 10 إلى 12 مايو 2003 المجلد الثاني.

48- محمد أمين الرومي، المستند الإلكتروني ، دار الكتب القانونية، مصر، 2008

49- محمد الصيرفي الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، مصر، 2006

50- حسن طاهر داوود، أمن شبكات المعلومات، معهد الإدارة العامة، السعودية، 2004

51- محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنت، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،الأردن،2009

52- أحمد محمد غنيم، الإدارة الإلكترونية"أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004/2003

53- السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2006

54- محمد عمر الشويرف، التجارة الإلكترونية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، دار زهوان للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان،2015

55- محمد متولي محمد زايد التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2019

56- أحمد سفر، أنظمة الدفع االلكترونية ،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة أألو لى، لبنان ،2118 –

57- عراب بلقاسم، القانون الدولي الخاص الجزائري : تنازع الإختصاص القضائي الدولي ، ج 2 ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2003،

58- بلال عبد المطلب بدوي، البنوك الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2006.

59- عمر الفاروق الحسيني، لمحة عن جرائم السرقة من حيث إتصالها بنظم المعالجة الآلية للمعلومات مداخلة ألقيت في مؤتمر القانون والكمبيوتر والأنترنت المنعقد في ماي 2001 ، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2004

60- د.محمد شايب، الدفع الإلكتروني كألية للحد من أزمة السيولة وإكتناز النقود في الإقتصاد الجزائري، جامعة سطيف 1، الجزائر

61- نضال إسماعيل برهم ،أحكام عقود التجارة الإلكترونية ،الطبعة الأولى،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،2005

62- محمد الطائي ،التجارة الإلكترونية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،2010

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1- فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران 2010/2011

2- زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، تخصص تخطيط، قسم العلوم االقتصادية، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، .

3- عبد الرحيم وهيبة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ،

4- عامر بشير، تحديث البنوك التجارية – دراسة حالة الجزائر – ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2005

5- واقد يوسف ،النظام القانوني للدفع الإلكتروني ،مذكرة لنيل درجة ماجستير في القانون ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،2011

6- فلاح نصرت فلاح الفليح، المسؤولية المدنية لمزود خدمات الدفع الإلكتروني دراسة مقارنة، رسالة إستكمال متطلبات رسالة ماجستير قانون خاص جامعة
الشرق الأوسط عمان الأردن، 2021

7- هداية بوعزة ،النظام القانوني للدفع الإلكتروني –دراسة مقارنة–،أطروحة دكتوراه،تخص القانون الخاص،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،2018–2019 .

8- يوسف واقد ،النظام القانوني للدفع الإلكتروني،رسالة ماجيستير،تخصص القانون العام،كلية الحقوق،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،2010–2011،

9- سمية ديمش، التجارة الالكترونية حقيقتها وواقعها في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة –2010–2011 الجزائر

10- مذكرة ماجيستير في العلوم التجارية،البليدة،الجزائر،2007

11- بن قدور عابد،سلوك المستهلك في ظل التجارة الإلكترونية–حال

12- نور الدين جليد تطوير وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الإلكترونية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

13- بن دايخة عبد اللطيف ،مسعودي عقبة ،المعيقات القانونية والتقنية لتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون عام إقتصادي،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2022

14- حابت آمال التجارة الإلكترونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015 .

15- فواطمية حمزة، مستقبل الدفع الإلكتروني في الجزائر، مذكرة تخرج شهادة ماستر،2018، علوم إقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي.

16- فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران 2010/2011.

17- حسام عبد الرحمن فرج أحمد الخولي، الحماية الجنائية والمدنية لعمليات البنوك الإلكترونية، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه كلية الحقوق لجامعة عين شمس، مصر، 2016 .

ثالثا: المجلات

1- وهيبة عبد الرحيم ،تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها،مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد 02،جانفي 2010

2- سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، ع 5،ديسمبر 2016.

3- بن مصطفى ريم ،قلوش عبد الله ،2022،الدفع الإلكتروني ودوره في تسير أزمات السيولة في الجزائر ،مجلة المشكاة في الإقتصاد التنمية والقانون ،مجلد 7 عدد 1.

4- باسم علوان العقابي، علاء عزيز حميد الجبوري، نعيم كاظم جبر : النقود الإلكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد ١٧٦ عمان، مايو ٢٠٠٨

5- نبيل صلاح العربي، الشيك الالكتروني والنقود الرقمية، بحث منشور في مؤتمر الاعمال الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003

6- لبزة هشام،محمد الهادي ضيف الله ،2017،واقع تحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر ،مجلة الدراسات والبحوث ،الإجتماعية،جامعة حمة لخضر،الوادي ،العدد 24

7- عماد الدين بركات ،طيبي حورية،وسائل الدفع الاكتروني ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية ،مجلة القانون والتنمية المحلية،مخبر القانون والتنمية المحلية،جامعة أدرار،المجلد 01،العدد 02،جوان 201،

8- السيد أحمد عبد الخالق التجارة الالكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، مصر، 2004

9- بحوصي مجذوب وسفيان بن عبد العزيز، واقع وآفاق البنوك الالكترونية مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر)، مجلة
الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2 سنة 2013

10- مجلة الدراسات القانونية ، جامعة يحي فارس ،المدية ، الجزائر ،العدد 01

11- مريم بن شريف، الأعمال المصرفية الإلكترونية الرهانات والتحديات ، مجلة الإقتصاد الجديد العدد ، 02 الجزائر 2010،

12- وهيبة عبد الرحيم، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الإقتصاد الجديد العدد 02 الجزائر 2010

13- سماعيل قشام، ضرائب التجارة الإلكترونية بين الإعفاء والإخضاع، مجلة دفاتر إقتصادية العدد الأول جامعة الجلفة الجزائر، 2019

14- عيمة بارك، مداح عرايبي الحاج أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية، في الوطن العربي، الواقع والأفاق ، مجلة الإقتصاد الجديد العدد 02 الجزائر، جانفي 2010

15- خالد قاشي، مصطفى العثماني، إستراتيجية مخاطر الصيرفة الإلكترونية مجلة الإقتصاد الجديد العدد 02 ، 2010

16- نزيهة غزالي، الأليات القانونية لخدمة وسائل الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10 جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر 2019

17- رشيد بوعافية، آلية الدفع الإلكتروني بإستعمال بطاقة الإئتمان عبر شبكة الإنترنت، مجلة الإقتصاد الجديد جامعة خميس مليانة المجلد 3 العدد 02 ، الجزائر، 2012

18- قانون الأونيسترال النموذجي ،بشأن التوقيعات الإلكترونية لعام 2001: منشورات الامم المتحدة ،نيويرك،2002، http://www.unictral.org

19- بوجعدار هاشمي، التجارة الإلكترونية ووسائل الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46 ، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2017

20- د.بلوناس عبد الله و د.كرغلي أسماء، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الإلكتروني –مع الإشارة الى حالة الجزائر- ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17 ،العدد 25، سنة 2021.

21- لحسن دردوري، و سمية بلقاسمي. (2007) واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة

رابعا: الملتقيات والمداخلات والمنشورات

1- رحيم حسين ،هواري معراج،الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية ،الملتقى الوطني حول :" المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية " الشلف،الجزائر،14-15 ديسمبر 2004

2- روان عبد الرحمن العبدان ،تطبيقات امنة في عمليات الدفع الالكتروني .

3- خوسيه غاريدو جان نولتي، تعزيز أمان النقود الاكترونية في العصر الرقمي

4- بونحاس عادل ،مقال بعنوان النقود الإلكترونية والنقود الإفتراضية ،نشأتها،مفهومهاوأثارها الإقتصادية، المركز الجامعي، تيبازة دفاتر البحوث العلمية ،المجلد 11 ،العدد 01 (2023)

5- مولود حواس وهدى حفصي ، التجارة الإلكترونية بين الأهمية التسويقية ومتطلبات تبني نظم الدفع الإلكترونية،جامعة الجزائر 3

6- نوال بن عمارة، وسائل الدفع الالكترونية "آفاق وتحديات"، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الكترونية، جامعة قاصدي 65مصر، 2006، مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، يومي 15-17 مارس 2004

7- عبد الرزاق بوعلالي، أحلام بوعبدلي الصناعة المصرفية العربية وتحديات مؤتمر بازل، جامعة الأغواط ، العدد 15 الجزائر، 2004

8- نوال حاج مخناش رشيد شميشم التعاون الدولي ومدى فعاليته في مكافحة جرائم تزوير البطاقات الإلكترونية 2008، جامعة يحي فارس المدية، 2019

9- خليل عبد القادر، سارة مولاي مساهمة وسائل الدفع الحديثة في نجاح تطبيق التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر.

10- يونس عرب، منازعات التجارة الإلكترونية – الإختصاص والقانون واجب التطبيق وطرق التقاضي البديلة / ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التجارة الإلكترونية الذي اقامته منظمة الأسكوا / الأمم المتحدة في 10/11/2000 بمدينة بيروت

11- عبد المحسن بدوي محمد أحمد، إستراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والإنحراف في وسائل الإعلام الجماهيري، الندوة العلمية حول الإعلام والأمن مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005

12- محمد قريشي وعادل بومجان سبل ومتطلبات اعتماد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة

13- معطى الله خير الدين، بوقمقوم محمد المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، الآفاق والتحولات جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة – الجزائر ، 05 06 نوفمبر 2001

14- كريمة بن صالح ، و فاطمة الزهراء طلحي (2018)، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة 03.

15- محمد قريشي وعادل بومجان سبل ومتطلبات اعتماد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، دون ذكر تاريخ النشر،

16- معطى الله خير الدين، بوقمقوم محمد المعلوماتية والجهاز البنكي حتمية تطوير الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، الآفاق والتحولات جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة – الجزائر ، 05 06 نوفمبر 2001

خامسا: القوانين والمراسيم

1- الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 27أوت 2003،العدد 52،المادة 69 من الامر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض .

2- الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ،المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 غشت سنة 2003 ،الجريدة الرسمية ،المؤرخة في 27 غشت 2003،العدد 52

3- تنص المادة 46 فقرة 03 من القانون رقم 18/04 المتعلق بالبريد و الاتصالات الالكترونية ان الشيكات و وسائل الدفع الأخرى تخضع للمعايير والمواصفات التقنية التي يحددها بنك الجزائر انه يمكن تحويل الاموال عن طريق جميع وسائل الدفع الكتابية و الالكترونية . " قانون رقم 18/04 المتعلق بالبريد و الاتصالات الالكترونية، المؤرخ في 10 ماي 2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية ، ج ر عدد 27 صادر بتاريخ 13 ماي 2018

4- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 هـ الموافق ل 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني ،ج ر العدد 78، الصادرة في 24 رمضان 1395 هـ الموافق ل 30 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم

5- المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1428هـ الموافق لـ 30 مايو سنة 2007، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر عام 1422هـ الموافق لـ 09 مايو سنة 2001 والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، ج. و العدد 37، الصادرة بتاريخ 21 جمادى الاولى عام 1428هـ الموافق لـ 07 يونيو سنة 2007

6- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين،

7- ج. ر العدد 06 الصادرة في 20 ربيع الثاني عام 1436هـ الموافق لـ 10 فبراير سنة 2015.

8- قانون رقم 05-4 مؤرخ في 10 فيفري سنة 2105 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ج ر عدد 16 الصادرة بتاريخ 01 فيفري سنة 2105

9- الأمر 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 26 أوت 2011 المتعلق بالنقد والقرض ،ج ر ع 52 مؤرخة في 27 اوت 2011،المعدل والمتمم.

10- الأمر 05-06 المؤرخ في 18 رجب 1426 الموافق ل 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب ،ج ر 59
القانون 05-02 المؤرخ في 12 فبراير 2005 المعدل والمتمم للأمر 7257 المتضمن القانون التجاري ج ر ع 11 -

11- تنص المادة 502 من الأمر 257 المتضمن القانون التجاري ، المعدل والمتمم على أنه : - بعد التقديم المادي للشيك إلى إحدى غرف المقاصة بمثابة تقديم للوفاء .

12- المادة 350 من الأمر رقم 66-156 مؤرخ في 08 جوان 1996 يتضمن قانون العقوبات ج ر عدد 49 الصادرة في 11/06/1966. معدل ومتمم.

13- الأمر -03-11 المؤرخ 26/8/2003 المتعلق بالنقد والقرض عدد الجريدة 52 المعدل والمتمم.

14- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. المادة 6 من القانون رقم 18/05 المؤرخ في 10 مايو سنة 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

سادسا: المواقع الإلكترونية

1- www. jstor.org

2- . https://bawabatic.dz/?req=informations&op=detail&id=576من موقع البوابة الحكومية للخدمات العمومية ،

3- الصفحة الرسمية لبريد الجزائر ،فيسبوك

4- www.poste.dzمن موقع بريد الجزائر ،

5- موقع وكالة الانباء الجزائرية www.aps.dz بتاريخ 23 جانفي 2024

6- http://www.satim.dz، SATIM موقع شركة النقد الألي والعلاقات التلقائية بين البنوك

7- www.giomonetique.dz http:// GIEموقع مجمع النقد الألي

8- http://mf.gov.dzموقع وزارة المالية ،

9- http://www.bna.dz BNAموقع البنك الوطني الجزائري

10- www.radioalgerie.dz :httpموقع الإذاعة الجزائرية

11- www.aps.dz :http موقع وكالة الأنباء الجزائرية

12- http://www.al24news.com موقع قناة الجزائر الدولية

13- http://www.sonelgaz.dz موقع سونلغاز

14- http://www.algeriemaintenant.dz موقع الجزائر الأن

15- http://www.algerietelecom.dz موقع إتصالات الجزائر

16- https://www.imf.org/

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Basel committee: Risk management for electronic banking and electronic money activities، March 1998، in http://www.bis.org/publ/bcbs35.1.2.2:"

2- Directive 2000/46/Ec of the European parliament and of the council of 18 September 2000 on the taking up، pursuit of and prudential supervision of the business of electronic money institutions (official journal L275m 27/10/2000)

Artic

3- Européen central bank (1998)، Report on électronique money، frank forth، august

4- Alexa Josphine (17/11/2018), "What Is the Importance of E-payment Systems?", pocketsense

5- Vanderbilt University overview of secure electronic payment systems .august 9 .2004 .http://elab.vanderbilt.edu/res..

6- Westrenunion.com/dz/ar

7- JP, G. (1998). Les nouveaux instruments monétaires. Paris: Librairie Vuibert

8- https://www.ca-moncommerce.com/aide/guide-actus/blog/nos-guides-terminaux-de-paiement/solutions-en- paiement-de-proximite/tout-savoir-sur-le-terminal-de-paiement-tpe

9- Nikunj Gundaniya (8/1/2021), "7 Benefits of Electronic Payments", customerthink,

10- Benmadani Sadika, Les moyens de paiement électronique en Algérie: Etat des lieux et perspectives, Revue Etudes Economiques, volume: 16/ N°: 01, 2022

11- Barbet, P. Commerce électronique et régulation des échanges internationaux. annales des télécommunications, (2003). 58(1-2), 2003

12- ACSEL ,associationservices pour le commerce et les services en ligne 2020 .http://www.aftel.fr

13- Anthony Gary,conflict of laws and the cloud,computer law and security review

Geva Benjamin, Article'Electronic Payments: Guide of Legal, Regulatory Reforms and Best Practices for Developing Countries', Osgoode Hall Law School of York University, April.